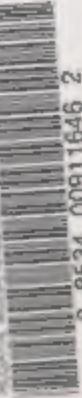


AUC Library main  
JC 49 A2 H87X 1925 C.1

AL 49 A2 H87X 1925 C.1



3 8534 00911646 2

JC 49 A2 H87X 1925 C.1



FROM THE  
LIBRARY OF  
THE  
AMERICAN UNIVERSITY  
IN  
CAIRO

من مكتبة  
الجامعة الأمريكية بالقاهرة

1774  
1775  
1776  
1777  
1778  
1779  
1780  
1781  
1782  
1783  
1784  
1785  
1786  
1787  
1788  
1789  
1790  
1791  
1792  
1793  
1794  
1795  
1796  
1797  
1798  
1799  
1800



ITY

7.

JC

49

A2

H87X

1925

Em

نَفْضُ

# كتاب الأسلام وأصول الحكم

School of Oriental Studies  
of  
The American University at Cairo

تأليف

al-Khader  
Muhammad al-Khader

الحيد

محمد الخضر حنين

أحد مدرسي جامع الزيتونة وقضاة المحاكم الشرعية  
بتونس سابقاً

القاهرة

١٣٤٤

١٩٢٥

المطبعة السلفية - ومكتبتها

لصاحبها: محمد الخضر حنين

6447

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾



# أهداء الكتاب

الى خزانة حضرة صاحب الجلالة

فؤاد الاول ملك مصر المعظم

تلقيت علوم الشريعة الاسلامية عن اساتيد لم غوص في أمرار التشريع ،  
فمرفت أن في كل حلقة من سلسلة حياة محمد صلى الله عليه وسلم معجزة ، فإن  
أساليب دعوته ، وحكمة شريعته لا تربطها بالامية الايد فوق يد الطبيعة البشرية  
رأيت وأنا بتونس أن القيام بحق الاسلام يستدعي بحالا واسما ، وسما  
صافية ، فهاجرت منها والعيش رغيد ، والامة في إقبال ، والاخوان في مصافاة ،  
وأنزلت رحلي بدمشق الشام ، فمدت لنا الايام من الامل طرقا ، فاذا رحي  
الحرب العامة تدور ، وحامل رايتها ينجد وينفور

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وأخذت البلاد العربية والتركية حياة  
غير هيانها ، هبطت مصر فلقبت على ضفاف وادي النيل علما زاهرا ، وأديبا  
جما ، فلم ألبث قابلا حتى شهدت من حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم  
غيرة على دين الحق ، وعناية برفع شأن المعاهد العلمية الاسلامية ، قللت : إن في  
هذه الغيرة والعناية لحماية للدين الخفيف من نزعة ترمي حوله بشرر السكيد والاذى  
نلك المزية التي أصبح بها صاحب الجلالة واسطة عقد ملوك الامم الشرقية قد  
أخذت في نفسى مأخذ الاكابر والاجلال ، ودعنتني الى أن أقدم الى خزانته  
الملكية مؤلفا كت فيه ببعض حقوق اسلامية وعلمية ، وهو نقض كتاب  
الاسلام وأصول الحكم . ورجائي أن يتفضل عليه بالقبول ، والله يحرس ملكه  
المجيد ، ويثبت دولته على دعائم العز والتأييد

الشخص في الطاعة

محمد الخضر حسين





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على الهداية ، وأسأله التوفيق في البداية والنهاية • وأصلى وأسلم  
على سيدنا محمد المبعوث باكمل دين وأحكم سياسة ، وعلى آله وصحبه وكل من  
حرس شريعته بالحجة أو الحسام وأحسن الحراسة .

وقع في يدي كتاب « الاسلام وأصول الحكم » للشيخ على عبد الرزاق  
فأخذت أقرؤه قراءة من يتغاضى عن صفائر المغفوات ، ويدرا تزييف الاقوال  
بالشبهات . وكنت أمر في صحائفه الاولى على كلمات ترمز الى غير هدى ،  
فأقول : إن في اللغة كناية ومجازا ، ومعنيات والغازا ، ولعلها شغفته حباً حتى  
تخطى بها المقامات الادبية الى المباحث العلمية . وما نشبت أن جعلت المعاني  
الجامحة عن سواء السبيل تبرح عن خفاء ، وتناديها قوانين المنطق فلا تعباً  
بالنداء . . . وكنت - بالرغم من كثرة بوارحها - أصبر نفسي على حسن الظن  
بمصنفها ، وأرجو أن يكون الغرض الذي جاهد في سبيله عشر سنين حكمة  
بالغة ، وإن خاله النظر فأخطأ مقدماتها الصادقة . وما برحت أنتقل من حقيقة  
وضاءة ينكرها ، الى مرية مجاهد خطير يكتسبها ، حتى أشرفت على خاتمته ،  
وبرزت نتائجها ، وهي أشبه بتقدماته من الماء بالماء أو الغراب بالغراب .

فوق المؤلف سهامه في هذا الكتاب الى أغراض شتى ، والتوى به  
 البحث من غرض الى آخر ، حتى جحد الخلافة وأنكر حقيقتها ، ونحطى هذا  
 الحد الى الخوض في صلة الحكومة بالاسلام ، وبعد ان ألقى حبالا وعصيا من  
 التشكيك والمغالطات زعم أن النبي عليه السلام ما كان يدعو الى دولة سياسية  
 وأن القضاء وغيره من وظائف الحكم ومراكز الدولة ليست من الدين في  
 شيء ، وإنما هي خطط سياسية صرفة لاشان للدين بها . ومس في غضون  
 البحث أصولا لو صدق عليها ظنه لاصبحت النفوس المطمئنة بحكمة الاسلام  
 وآدابه منزلة العقيدة مضطربة الغنان

كنا نسمع بعض مزاعم هذا الكتاب من طائفة لم يتفقهوا في الدين ، ولم  
 يحكموا مذاهب السياسة خبرة ، فلا تقيم لها وزنا ، ولا تحرك لمناقشتها قلما ، اذ  
 يكفى في ردها على عقبا صدورها من نفر برون الخط في الاهواء حرية  
 والركض وراء كل جديد كياسة .

كنا نسمع هذه المزاعم فلا نزيد ان نعرض عمن يغطون بها حتى يخوضوا  
 في حديث غيرها . أما اليوم وقد سرت عدواها الى قلم رجل ينتمى للآزهر  
 الشريف ويتبوأ في المحاكم الشرعية مقعدا ، فلا جرم الى نسوقها الى مشهد  
 الانظار المستقلة ، ونضعها بين يدي الحجة ، وللحجة قضاء لا يستأخر وسلطان  
 لا يحاكي ولا يستكين

لأقصد في هذه الصحف الى أن أعجم الكتاب جملة وأغمز كل ما ألقى  
 فيه من عوج ، فإن كثيرا من آرائه تحدثك عن نفسها اليقين ، ثم تضع عنها  
 في يدك ، دون أن تعتصم بسند أو تستر بشبهة ، وإنما أقصد الى مناقشته في  
 بعض آراء يتبرأ منها الدين الخفيف ، وأخرى يتذمر عليه من أجلها التاريخ  
 الصحيح ، ومتى أميط اللثام عن وجه الصواب في هذه المباحث الدينية

التاريخية ، بقى الكتاب الفاظاً لاتعبر عن معنى ، ومقدمات لاتصل نتيجة .

\* \* \*

والكتاب مرتب على ثلاثة كتب ، وكل كتب يحتوي على ثلاثة اوراق ،  
وموضوع الكتاب الاول الخلافة والادب ، وموضوع الكتاب الثانى الحكومة  
والاسلام ، وموضوع الكتاب الثالث الخلافة والحكومة في التاريخ  
وطريقتنا في المقدم ان صعد في صدر كل كتاب منحصراً ما ناوله المؤلف من  
امهات المباحث ، ثم نعود الى ما وراء مستحقته . فبه من دعوى أو شبهة يحكى  
الفاظه بعينها ، وتبعها بما يريح من . ويحسن عرض او يثبت من مذهبها  
وتخيرنا هذا الاسلوب لتكون هذه تصحفت قائدة . ونسب . ويهل على  
التاريخ . تحقيق البحث وفهم ما يدور حوله . فبه من دعوى أو شبهة يحكى  
من هذا الكتاب المطروح على . هذه المظرة .





## الباب الأول

من الكتاب الأول

ملخص الباب :

تعرض المؤلف في ورقة هذا باب في معنى خلافة وأورد ما قاله بعض علماء الإسلام في تعريفها، وأردفه بنقل كلمات أهل العلم في الحث على نصح الخليفة ونزوم خاصته. وأضاف إليها كلمة من خطبة نعى لأبي جعفر المنصور، وصار خلال ذلك وعقب ذلك جملاً صور بها مبرة الخليفة في نظر المسلمين بزعمهم ما منزع من تعريفه لخلق أو مما يقوونه في التدب إلى طاعة الأمراء، ولم يتالك بعد هذا باب المسلمين في يسوا له مصدر تلك القوة التي أقاضوها على أنفسهم. وخرج في بحث في دعوى المسلمين في سمطة الخليفة مذهبين.

(أحمد) أنها مستمدة من سلطان الله

(وأيضا) أنها مستمدة من الأمة

وصرب أمثال مذهبين مذهب مذهب «هير» الألماني «ووك» الأنكليزي

المناقشة :

افتتح صاحب كتاب بحسب تحكما كادت وردت في تعريف الخلافة وهي قول شيخ عبد السلام «يسته سمة في أمور الدين والدنيا نيابة عن علي بن أبي طالب وسلم» وقول بعض ذوي «الامامة عبارة عن خلافة شخص من الأشخاص يرثون عليه سلام في قمة عواين شرعية وحفظ

حوزة الملة « وقول ابن خلدون « احكامه هي حمل - كرامة على مفهومي النظر  
الشرعي في مصالحهم الاخرية ، والدينية اراحته بها  
ثم أخذ ينحت في تفسير هذه الكلمات جملا تشعر بما انطوت عليه من  
عبر واسماء . ان منشئها سينجدها بها دعوى اوراق المساهمين في تكرار  
مقام الخليفة ونسبه سبخته

ويثبت مدة من هذه الخلد ذات الكلمات المطلقة والمعاني المكررة :  
قال المؤيد في ص ٣ « وخليفة عدم ينزل من امته عملة الرسول صلى  
الله عليه وسلم من المؤمنين ، له عليهم الولاية العامة ، والطاعة جامعة ، وسماع  
الشامس « ثم قل « وغيرهم ان يحسوه « كرامة كمالها نائب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ، ويسعد اسمعير مقام شرف من مقام رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، فمن سمى الى مقامه فقد بلغ الغاية التي لا مجال فوقها لمخلوق من  
المشعر »

شغل المؤلف مقدار صحتين أو أزيد بتكرار معاني تعد من  
المعلومات الموصولة على ظاهر يد ، يلجج تأكيد الى ان المسلمين يمررون  
مقام الخلافة سدا لما ومكة فوق ما يستحقه رئيس حكومة عادلة ، ثم هو لم  
يقف في بيان عبارات وثك « مما على حد ما تحتبه « فاطمهم كما هو شأن  
طلاب الحقيقة « صاف . بل أحد يرمي الكلم على عواهنه ، ويعدل عن  
الامط المتابعة الى غيرها من الامط التي ربما قدحت في الذهن معاني غير  
صحيحة

فعلما الاسلام يقولون : تحب طاعة الخليفة فيما يأمرك به من معروف .  
والمؤلف يقول : له عليهم اجماعة التامة ، فيحذف ما اشترطوه للطاعة من

الاقتصار بها على المعروف ، وبضع بدله كلمة تذهب بها الى ان تتناول اطاعة  
العمياء

وهم يقولون « يجب أن يكون مكرما بين اساس ( أى غير مهان ) ليكون  
مطاعا »<sup>(١)</sup> والمؤمن يقول : وعليه أن يحبوه باكرامة كلها ! فيصرف القلم  
عن تعديهم الذي يأخذ به المعنى قوة احقاقق ، وبضع مكانه بمط اشمول  
لذى يذهب بنفس القارىء الى أقصى غاية

وهذا النوع من التصرف في اقوال أهل العلم مما يغمز في أمانة صاحبه .  
وقد يغمض عنه الطرف في المقالات الادبية وفي مقام الوعظ ، أما لما بحث في  
العلم وبحثه حقيق أن يؤخذ به ، وبالأحرى حيث يكون بصدد بيان رأي أو حكم  
اتصب لما قبلته أو نقضه

واعتجب من هذا قوله بعد : لأنه نائب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وليس عند المسلمين مقام أشرف الخ . فانه ساق هذه الكلمة مساق التعليل  
لما عراه الى المسلمين في حق الخلافة ، ومقتضى سجع الكلام أن المسلمين يرون  
أن الخليفة باع الغاية التي لا مجال فوقها للخلق من النشور . وهذه كلمات إنما  
هي من مصوغات قلم المؤنف ، وعديها طابع مفاغته الشعرية . والميزان الذي يرجع  
اليه المسلمون في المعاصرة بين النشور إنما هي الاعمال الصالحة المشار اليها بقوله  
تعالى « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » فمنزلة القائد الخطير يقد الامة من  
سطوة عدو هاجم ، واعلم الحكيم بحميتها من ضلالات مبتدع خليع ، هي  
أسمى في نظر المسلمين من منزلة الخليفة اذا لم يكن له من العمل ما يساوى علمها  
في عظم الاثر وشرف الغاية

ولم يزد أو ثبت اعلماء أن قالوا في الخليفة : انه نائب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، وهذا لا يقتضى أن يقال : سما الى مقام رسول الله عليه اسلام ،



وبلغ الغاية التي لا مجال فوقها لمخوق . وهو حرق . عن هذا عرفت من الاستنتاج  
 قلنا قال الله تعالى « يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض وحكما بين الناس  
 يا حقي ولا تتع املوى فبصلوات عن سيدنا الله » وداود عليه السلام سما الى مقام  
 الالهية او مع الهية في لا مجال فيها لمخوق . وهذا عرفت من الاستنتاج  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمكن ما نسمعه المؤثر حرق عن لافيسة الصادقة

\*\*\*

وحاء المؤمن بعد هذا انقطع سطران من في البحر . الخبيثة ومحض  
 نصيحة له وحيث به في بها كمنذمت في سبها اسقطاه حوة في موضع في  
 يد الخبيثة واستنكرها حسبما البحر به بحث في ص ٦ وحب ن - رحمه  
 الحديث في يراد منها وفي هدية فاني بالان يوثق بها ونحج باقوامه .

قل المؤمن <sup>(١)</sup> عريبا في حاشية . ح . ي على احدى هرة « عيبه ن - معرو  
 له ويطيعوا ظاهرا وطائرا ، وعقله يقول ان هرة احد من عند فريد » ان  
 طاعة الائمة من داعة الله وعصيانهم من عصيان الله »

تحدث مع المؤمن في عراد الى في هرة وذكر ان عند فريد ك  
 ادب لا يلقى رجل يبحث في موضوع ديني ان يستند الى شيء ، مما يراه دلت  
 الكتاب عن صحابي او غيره . وادبح اسمه الاستنباط به بين دفتي نعت  
 فريد فلا يحق له بعد هذا ان يعتمد الى احاديث في صحيحي بخاري ومسلم  
 بره واقفة في سبيل بعض آرائه فيقول : ما ان . ارجع في صحيحها . وأصل خبر  
 اني هرة في الصحيحة التي رمرانها المؤمن من عند فريد : « ما نزلت هذه  
 الآية ( يا ايها المدثر امنوا طيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ) مرة

بطاعة الأئمة وضاعتهم من طاعة الله وعصيانهم من عصيان الله « وقد تصرف  
 المؤلف في الخبر بخلاف كلمة « ثم » ، ونظن أننا في قول أصحابنا بما أن  
 يجعل الخبر حديثاً سوياً كما هو رأي جمهور أهل العلم إذ الظاهر أن الأمر هو  
 صاحب الشريعة ، وإما أن ينشئ محتملاً لأن يكون الأمر بعض الخلفاء  
 والأمراء ، ونسب كلا مذهبين وهو مبررة راو اما حديث عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وإما لأثر عن بعض الخلفاء أو الأمراء .

وقد جاء في معنى خبر أبي هريرة حديث رواه البحري ومسلم عن أبي  
 هريرة وهو « من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن أطاع  
 أميري فقد أطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني »

وبس في هذا الحديث ولا ذك لخبر ما يدعون في عروة مادامنا نعلم أن  
 الأمر الذي يقال أن طاعة من طاعة الله وعصيان من عصيان الله هو الأمير  
 اسم الذي يأمُر . المعروف ويهي عن المنكر وكذلك تكون طاعته ظاهراً  
 وباطناً ، لأنه لا يمكن سوى من يأمُر عن أحكام الشريعة ، كما نص حتى أو  
 استنباط صحيح .

\*\*\*

في المؤلف في ص ٢٤٤ ، أن عقد عميد « فصيح الأماة وروم طاعته  
 فرض واجب ومر لازم ولا يتم إيمان الأمة ولا يشت اسلام إلا عيه » سابق  
 المؤلف هذه الجملة ، ولا داعي من قبلها - بما يظهر - إلا أن يطبع قراء كتابه على  
 مقالة للمفسرين تجعل تمام الإيمان وثبات الاسلام موقوفين على صحة الإمام  
 وروم طاعته . وهذا في رتبة موضع عبارة المنكر وهو أوردته في سبق مراتب  
 عيه قوله في ص ٦٦ « كن وحما نبيهم إذ أقصوا على الحقيقة ثلاث اقنوة الحق »

وهي عبارة عند مریدی صحیفة فی ١٠ مر بها: وعلی الله علیه وسلم «الذین صبیحة الذین صبیحة» فقلوا من یرسل الله؟  
 قل «الله ورسوله ولأولی الامر منکم» فصح لأمه ورواه حاشیه فرص  
 واجب وأمر لأمه ولأولیم این الامه ولا یشت اسلام لا یمیه.

فصاحب المعتقد المرد اورد بحارة کاتب للحديث السوي، وهو بیان  
 لا عباریه لانه اذا کانت نصیحة الامر، معدودة فی حقائق الذین ویراعه منه  
 ما یقر «صحیح الله ورسوله کانت» لایب من قبل ما یکمل این الابه ولا  
 یستقیم اسلام الابه ولا یبني مع «سوی ال» عند مرید کتاب ذب  
 لایجل لنا الاعتماد علیه فی شیء من المناقض شرعة فلا بد من الرجوع الی  
 کتب السنة بعد مع هذا الحدیث من صححه، وهو مروی فی صحیح مسلم (١)  
 عن نعم الداری، ومطه «ال» علی الله علیه قل «الذین صبیحة» قدا  
 لمن؟ قال «الله والکتابه ورسوله ولأئمة المسلمین وشماهم»

\*\*\*

قل صاحب کتاب فی ص ٤ «وحیة رسول الله صلی الله علیه وسلم  
 الله صلی الله علیه وسلم، وهو یصا حی الله، وخطه ممدود علی سادته،  
 ومن کل ص الله فی ربه وحیة رسول الله صلی الله علیه وسلم قولیه عامه  
 ومطه، کولایة الله تعالی وولایة رسوله کریم»

أورد المؤلف هذه الحمل علی طریق الحکیة، فیقول المسلمون وهو غیر  
 مؤمن بها، ثم أضاف الیه أسئل صحیفة مدة من حطة تمامها «و حقه»  
 المنصور عکة، وموضع انکاره منها کما در سیه فی ص «قوله فی منهاها:





تذكرون

قول المؤلف<sup>(١)</sup> «نعم إلى طوع الأعداء وشرحه مطاع الأعداء ولا عرو  
 أن يكون له حق تصرف في رقبته و موافقه واجتماعه» قطف المؤلف  
 هذه حكمة من أكلها و طاعتها حكمة من الروح التي تجعلها حكمة حية من صاحب  
 المطاع إنما هي في سق تعيل لأحد أعداء شرط من شروط الامعة فقال  
 اربعة أن يكون عدلا لأنه يصرف في رقبته و موافقه واجتماعه وقال  
 شرحه في مطاع و لا يمكن - هي لانه - عدلا لا يؤمن عدسه و تصرف  
 ثم ان اس في مستم له و حصة حقه في الامعة

فتراد من تصرف في الاموال و رقبته و الاطاع تصرف الحق وهو  
 تصرف بحق مصادره و معدن و برون كاستحقاق الامعة - المدروسة ،  
 وحق ان اس على امر احده . وولاه كبح من لا وفيه

\*\*\*

ثم ذهب المؤلف في نحو من صحته كان بحسبه من انشلاق يد وسعة  
 اسباب ما كتمنا طبعين بحسبه من سبب و سبب في حقه في رقبته . وقد  
 شعر وهو منعت اعداء من حكمة تبيح به من كل حدب و تصرف اشغلتها  
 على رتب قومه . فوفيت بمدار ما استترف - الخدمة عند المسلمين مقيد بحدود  
 شريعة . ثم انما يصح ان يدرسه شريعة تكلام له باب باطنه فيه  
 المقد و طاهره من قبله اصاب . واما من ادسه فيها فقد . لانه سيصير  
 ، سكر الخرافة و السكر أن يكون اسلاما في سياسة . دون أن تأخذ  
 في انكار الله و هو دة

نوف في ص ٥٥ ع ٥٥ يعتبرون حكمة مقيد بقيود شريعة . و برون

ذلك كافي في ضبطه يوما ان أراد أن يجمع ، وفي تقوية ميمه اذا حيز أن يفتح «  
 يرى المصنف أن الخليفة مفيد بما في شريعة على الوحي الذي سجدت  
 عنه في بعض كتاب الثاني وأن الاسلام قرر لم من الحقوق أن تقوم حول  
 الخليفة أمة من الذين اوتوا العلم يفتنون أثره فيأمرونه بالمعروف ان تهاون ،  
 ويهونه عن المنكر . فعاد فدارك غارب الاستبداد وأيام تقوية أوده  
 خضعوه غير ما سوف منه .

وقد كان بعض احصاء برعى هذا حق صدق كما أن الأمة في صدر  
 الأول كانت تعمل فيه بقوة . وضمت سياسة ، وشرق مجتهد هداية  
 وقامت قاعدة مساواة على وجه .

\*\*\*

في المؤلف في ص ٦ « قد كان واحدا منهم ادعى صوابه على الخليفة كل  
 تلك القوة ، ورفعوه الى ذلك الله ، وحضروه كل هذا سلطان ، ان يدكروا  
 لنا مصدر تلك القوة في رعوها الخليفة . في جانيه . ومن يدي حبه بها ،  
 ووضعا عليه »

اتقى المؤلف هذا السؤال مشع لا يمكن بعد ان قرر على لسان المسلمين  
 واجبات الخليفة وكما صاغه من صنفه في فطرها الله عليها ولم يخرج هذا  
 السؤال على قاريه الكتاب فحة حتى يتاحلج لسانه في الجواب عنه دهشة  
 بل روح صحف اسامة وثوب النضاض الذي كانت تبهرج فيه جعلها يشعر ان  
 بان المؤلف سيذهب في مر الخلافة مذهب الاحاديين ويتبع عبر سبيل المسلمين  
 وقد عرفت اد اقتصار في قوله ومقتولانه ان الاسلام لا يحكي ، في مر الخليفة  
 يبدع من القول ولم يملكه سعة تخص المسلمين شيئا من حريتهم او تجعله



يتصرف في شؤونهم حسب أهوائهم ، وقوة المشروعة للحكومة لا ترد على القوة التي يملكها رئيس دولة دستورية وانما في الواقع اما كان لاجل معنى وهو مدة اومته فعدة شورى على وجهه ويدل على انه في حراسة حقوق الامة وعدم وقوفه في سبيل حريتها .

\*\*\*

في المؤتمر في ص ١٢ " من ان الذي يستعري ، سادات بموه امتصاة بهذا الموضوع ، يستطيع ان يخدمها طريق الاسماء من المسلمين في ذلك مذهبين : المذهب الاول ان الحق يستمد من الله من سبيل الله تعالى وقوته من قوته " .

الاستمداد من سبيل الله وقوته يعني ، ( الحق ) الاستمداد طريق الاسماء و عدم ، وهو معنى صحيح وحقيقة واقعة ، ومن شواهد قوله تعالى " ويستعين الله من يشركه " وقوله تعالى " واناس جاهدوا في ايمانهم سبيلنا " فالحقيقة قد يستمد من سلطان الله وقوته متى كان طيب اسيرة مستقيم سيرة بمعنى حرر من زور في اصلاح شئون الامة ولا يأنو حيداً في ادمع عن حموى ملاد بحكمة وثبات .

( ١٢٠ ) الاستمداد من قوة الله ومصدره الطريق عيني ليس له من سبب سوى كونه حقيقة ، وهذا ما يقصد المؤتمر الى جمعه احد مدعين في الاسلام وقد جاءت هذه الدلالة على وجه اوله سبب المؤتمر على طريقتها في المؤتمر في ص ٧ " ذلك الذي يحسب روحه من سبب الامة بعدد واثمة المسلمين صفاً وكل كلامهم عن الامة وموقفهم فيها تسخير ذلك معجوت وشعر ان هذه العقيدة " .

شده سبباً ، من الخرافة ومثله في معارضة مكتب امته بحث عنها

نظرا طويلا ووقف واسعة ، فلم يفر مع هذا على كلمة نفي ، - وو بصريق  
التوبيخ - ان سلطان الخبيثة مستمد من سلطان الله ، وقصدي ما يستخرج من  
كلتهم عنها وما خبثهم وما ان الله وحده على اساس ائمة إمام ، وان ولايته  
مقدما بما به يفة هل احد واقدم وما عهد من الخبيثة فيه ، وانه اذا سعى في  
السياسة فسادا كل لامة البراء امام الامر من يده ووضعها في يد من هو أشد  
حزما واقوم سيلا .

وامدي يؤخذ طريق الاستنتاج ان المؤلف عرف ان يعرف بين في ساطعة  
الملك مذهبين ، يعني ان يكن للمسلمين مثلها ، ولما لم يجد في كلام أهل العلم  
عن اختلاف ما وافق أو يمارب حور بن سلطان الخليفة مستمد من سلطان الله  
تلمسه في انداخ من شعر أو متر . وادعى انه طر بغيته ، وداقها كالشواهد  
على مبر مذهب من له من تراحيب في غير من مستدع ولا يه . ولا أض  
المؤلف بعد في مباحث اختلاف ما يشم ما رآه هذا المذهب ويتركه الى  
الاستشاد . فم ان شعرا ، أو كلمات صدرت على وجه المبالغة في اشاء  
و من هذا المذهب على كيف الفرقه الغاية من سبعة كل له في  
بعض منلائهم مكا ، ولكن حديث هذه الطائفة لا ماس له بخلافه اني طرح  
علمها بحته وسند كلمة اعدد

ول المؤلف في ص ١٢ « وقد رأت في كتاب آية الله جعلوا الخبيثة  
طان الله تعالى وان حعفر السمعور رعم له سلطان الله في أرضه »  
اذا جعلوا الخبيثة ص الله تعالى في الحديث مروي « اسد سلطان الله »  
وسبق شرحه ، « خرج مخرج تنبيه . حيث « يدفع الادى عن اسس كما  
يدفع ص ذي حر سمس عن يروي له واصافته الى الله لانه أمر باومته  
واضعه ، وبن هذا من معنى استمداد السلطان من سلطان الله !

وقول أبي جعفر المصور المسمى بالله في أرضه « لاصلة له معنى أبي  
يتحدث عنه المؤلف وأول معناه كبريت الله أمره بومة السبعين وخاسته  
ومن هذه الجهة صرح أصحابنا إلى الله . والآخرى حيث يكون في معنى حراسة  
شرعه ، ويسير في سياسة الناس على صراط مستقيم ، ومن لا يمكن المصور على  
هذه السيرة دعوية مائة لله ، السعى عنه سعاد الله وهو غير صادق في  
هذه التسمية .

قل المؤلف في ص ٥٥ « وكذلك شرح هذا الرأي ونحدث به  
وأشعراء مندبرون لأولي ما يراهم يذهبون دائما إلى أن الله حل شيء هو  
الذي يختار أحيمه ويسوق إليه الخلاء »

يعرف الله أن بين الحق حل شيء وأمر الخلاء صله بمصداق ومدر  
وذلك معنى لا يختص بالخلاء بل يحقق في كل ما يحدث في الكون من محبوب  
ومكروه . وهذا معنى آخر رائد على النص ، والمدر وهو الأداة بمعنى المحنة  
والرضا وهذا أيضا يتفق كل ما به خبر وصالح . ولا يتفق بامر بالخلاء  
الأ تفصيل ، وهو أن يشاء : متى كان أحببنا مستغنيا بالأكات ولأنه خبرا  
وصالحا وضح أن الله . وقعت بإرادة الله في محنته ورضا ، وإن كل حاتم  
فاسد عن أمر ربه كانت ولايته شر أو فسادا واستحققت أن يقال عنها أمر  
تكن محبوبة لله ولا مختارة منه ، ومنه على حقيقة هذه الإرادة  
والاختصاص ، هو خبر ومأمور أو أسحق الساطي في موافقه (١) وشيخ الإسلام  
ابن تيمية في رسالة الأمر والأداة (٢) يدعى أن الله يذهبون دائما إلى أن  
الله هو الذي يختار أحيمه ويسوق إليه الخلاء . لا نجد في قول الله ما يحوم

(١) ح ٣ ص ٦٤ الطبعة التونسية

(٢) ر - الله ص ٢٦٢



عنهم وما هي الا كلمة سقطت من قيد انوث قيس ن تحدد حصصا من البحث  
بوامعنا مكر.

قال انوث في ص ٥٧ على نحو ما يرى في قوله.

جاء الخليفة وكنت له قدرا كذا في ربه موسى على قدر  
وقول الآخر :

وقد اراد الله دولا كذا من امة احلها ورشادها  
وقل مرزوق.

هنا خبر الله لاس وادي به يحيى عن كل ارض ظلامها  
وانت هذا باس بعد اليه . . . يرجي للمحول غمامها »

بيت الاول من قصيدة حريريهي ، سا عرس سيد العزيز بالخلافة ، ولو  
كان انوث قدرا الخفاء المستقيم حق قدره لاتي في الاستشهاد على  
صحة معنى هذا بيت من جرر انشد به في يدي عرس عبد العزيز بعد ان قال له  
اقبل الله يا حرير ولا تفلن الا حقا . وفرد عليه : « ما حيث يقول في ص ٣٦  
« ان الخليفة يكتبه على الاسلام واسمه من ويدوح شر وفساد » فمخشي ان يعد  
اقرار عرس سيد حرير خيري على هذا بيت شرارة من تلك الكبة او قطرة  
من ذلك سموم . فلا مسووحة حسنة عن ان يدخل الى نقض كلامه من باب  
بحرير معنى بيت وشرحه عن منقضي الاستعوار حرب  
قوله :

« جاء الخليفة وكنت له قدرا »

وقعت « او » هـ . موقع الاو . وفي رواية

« ان كات له دس (١) »

(١) معني « او » من كتاب لذي لابن هشام

وهذا الشطر وارد على ما يفيد قوله تعالى « ثم حثت على قدر يا موسى »  
ومعنى الآية : حثت على قدر قدرته لان أكلت وأمة بئلك غير مستقدم وقته  
المعبر ولا متأخر <sup>(١)</sup> وعلى مقتضى هذا التفسير يكون معنى :  
« جاء الخلافة أو كانت له قدرا »

انه جاء الخلافة على القدر الذي قدره الله لها . ويراد بهذا انه نالها بغير  
تعب ولا معاناة ، قال الدماميني في شرح المغنى <sup>(٢)</sup> : « كانت له قدرا » كانت  
مقدرة لاسعي له فيها . فليس في البيت الذي أشد بين لذي عمر بن  
عبد العزيز ما يدل على أن الله اختاره خليفة وساق اليه الخلافة إلا على معنى القدر  
لذي لا انفاد حادثا من حوادث الكون إلا أنى عليه

وأما البيت الثاني وبيت امرزوق فلا حرج علينا أن نطوي ساط  
الناقشة دوسما إذ المألة تقرير ما هب في أحد المباحث العلمية أو الأدبية ،  
وحق هذا المقام ألا يوثق فيه بأقوال الشعراء بعد أن عرفنا في فن الدبج أن  
كلامهم ينقسم الى مباغة وإعراق وعلو ، ومع هذا الوحه السكافي في طرحهما  
من حساب تلك لسه الواعية بول : إن معنى البيتين لم يكن ناشئا عن عقيدة  
خاصة في الخليفة والخلافة وإنما هو مبنى على العقيدة العامة من أن ما كان خيرا  
وصلاحا تتعلق به الارادة على وجه الرضا والمحبة ، وهذا ما بدعيه الشاعران في  
ولاية ممدوحيهما ، وقد يقولان ذلك وهما يعتقدان أن ممدوحهما عبر مطابق  
للواقع ، وأين هذا من تلك الدعوى الواسعة وهي الاعتقاد بان الله هو الذي  
يختار الخليفة ! ولو تعلم المؤلف تأويل الاحاديث وتلا قوله تعالى « وحملكم  
ملوكا » وقوله « تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء » وقوله « رب قد

( ١ ) تفسير البهوي سورة طه

( ٢ ) معجم « أو »

آتيتي من المذبح وعصبي من ثوبيل الاحاديث » لم يلتبس عليه قول  
الشاعر: « اذولا كها » أو يجره الى شبهة قرب الى العدم من مراب بقية  
تحسبه الظاهر .

•••

قل المؤمن في ص . « وقد كان شيوع هذا الرأي وجريانه على الألسنة  
مما سبب على شعراء أن ضلوا في مسافاتهم الى وضع الخلفاء في مواضع العزة  
القدمية أو قرناً منها . حتى قل فثمة .

ما شئت لا ما شئت الاقدار . فحكم فأت الواحد بها .  
وذهب صريح بمدح ما ليس بزم .

.....

لو كنت للسين دج طربعت ، المؤمن . ج عليه كالفضب يعالج

ساح واحد أو سكل له . في سائر الارض عنك من عرج .

قبض المؤمن قبضة من ثمر حرج . يدور . مدها في كتاب الاسلام  
وتحول احكم . اور كتاب . راجع اعدن الاسلامي (١) تجده تعرض الى  
ما حدث من غلو في احترام حكامهم المدعوة اعدسية . ثم قال « فلا غرو إذا  
سموا الخليفة في أيام المؤمن ط الله الممدود بينة وبين خلقه أو قالوا قول ابن  
هاني . للمعري عاصمي :

ما شئت لا ما شئت الاقدار . فحكم فأت الواحد بهار .

وهذا بيت ينسب الى ابن هاني . (٢) كما نرى ، ونسبه المعري في رسالة

( ١ ) ج ٤ ص ١٨٢

( ٢ ) قال ر. السباد في شذرات الذهب ( ج ١ ورقة ٢٧٦ مخطوطة دار الكتب المصرية )  
كان ابن هاني « كثير الانتماء في الملاذ » متبها بذهب الفلاسفة . ولما اشتهر عنه ذلك تم  
عليه أهل اشيبية « وسعت لمعلة في حق الملك بسبه » وانهم عدهم أيضاً . وقال في المبر  
كل منتمسا في المذات والمهرمات ، متبها بدين الفلاسفة



عمران (١) في شغريسي من عمران حشر شمر عرف باسم  
 باغي من يدي ان في سار حجب لاس من سار عصيد ووط  
 وشت لاس شات لافد وحقك ولس ولس

ويعول مهمات لاس وكر من في عرو ولس ولس ولس  
 روانه اعري حرج بيت من كمن حله حله كمن من  
 كمن لاس من كمن من في عرو من لاس ولس  
 ولس ولس من من من ولس ولس ولس ولس  
 ولس ولس في لاس ولس ولس ولس ولس ولس  
 من حله على مدوحه من لاس ولس ولس ولس ولس  
 الالهيه وقد وقع من من ولس ولس في قوه ولس ولس

ممرات كمن من ولس ولس ولس ولس ولس  
 ولس ولس ولس ولس ولس ولس ولس (٢)

ولس ولس ولس ولس ولس ولس ولس ولس  
 ولاد مع لاس ولس ولس ولس ولس ولس ولس ولس  
 ولس ولس ولس ولس ولس ولس ولس ولس (٣)  
 يتجاوزون في الاسعري حله ولس ولس ولس ولس ولس  
 بحرحبه الى مدنه وانصيه ولس ولس ولس ولس ولس  
 لا ترى اني قول عنهم

ولس ولس ولس ولس ولس ولس ولس ولس  
 وهذا كمن صراح فعوذ بالله منه

وَمَا بَيْنَا دَارِجٌ وَرَادٌّ سِوَا الْبَيْتَةِ فِي مَدْحِ الْوَلِيدِ وَالسُّنَّةِ وَنَقَادِ الْكَلِمَةِ  
 حَتَّى ادَّعَى أَنَّهُ لَوْ تَمَرَّاسِيلُ أَعْرَافٍ بِالْأَعْرَافِ عَنْ طَرِيقِهِ لَمْ يَسْعَ إِلَّا الْأَذْعَانِ  
 لِأَمْرِهِ وَالْحَصُوعِ لِسَطَايِهِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْدَمَ شَيْءٌ هَذَا مِنْ ثَرِّ الْإِعْتِقَادِ بِأَنَّ الْخَلِيفَةَ  
 يَسْتَعِدُّ سُلْطَانَهُ مِنْ سُلْطَانِ اللَّهِ ، وَأَنَّهُ هُوَ مَنْ مَوْعِدُهُ لَدِي بَرْتِكَبِهِ الشُّعْرَاءُ فِي  
 كَثَرِ قَوْنِ كَلَامِهِ مِنْ عَرَبٍ وَمَدِيحٍ وَهَجَاءٍ وَحَمَاسَةٍ

\*\*\*

N/

وَلِأَمْرِ فِي ص ٨ « وَتَ إِذَا رَجَعْتَ لِي كَثِيرٌ مِمَّا نَفِ أَعْمَاءُ  
 خُصُوبٌ عَدَّ أَمْرُ الْخَامِسِ الْمُهْجَرِيِّ وَجَدْتُهُمْ إِذَا ذَكَرُوا فِي أَوَّلِ كِتَابِهِمْ أَحَدَ  
 أَمْوَالِهِمْ أَوْ سُلْطَانٍ رَفَعُوهُ فَوْقَ صَفِّ أَمْشَرٍ وَوَضَعُوهُ غَيْرَ بَعِيدٍ مِنْ مَقَامِ  
 أَعْرَةِ الْأَهْلِيَّةِ »

بِأَنَّ أَمْرًا أَنْ يَتَدَعَّى مَسْمُومًا فِي سُلْطَانِ الْحَقِيقَةِ مَدَّيًّا لَا يَعْرِفُوهُ ، وَأَنَّهُ  
 يَجِدُ فِي مَادِحِ الْخَلِيفَةِ مَا يَدْعَى ، هـ . وَهُوَ طَرِيقُ تَنْوِيحٍ أَوْ الْإِقْتِصَاءِ ، وَصَمَّ عَلَى  
 أَنْ يَقْرَرَهُ وَصَمَّ عَلَى أَنْ يَعْرِفَهُ أَمَامَةَ الْعُلَمَاءِ وَعَامَةَ الْمُسْلِمِينَ ، وَعِنْدَمَا أَفْضَتْ  
 النُّوَّةُ إِلَى تَلَاوَةِ الْمُسْتَدَاتِ قَدْ يَشُدُّ مِنْ شَعْرِ حَرْبٍ وَفَرْدَقٍ وَأَيْنَ هَانٍ ،  
 وَطَرِجٍ وَغَيْرِهِمْ ، كَأَنَّهُ يَبْحَثُ فِي حُكْمٍ لِقَوَى أَوْ مَرٍّ مِنْ أَسْرَارِ الْبَيَانِ ، وَلَعَلَّهُ  
 أَقْبَلَ إِلَى أَنْ مَا أَشَدَّ مِنْ الشُّعْرِ قَلْبٌ مِنْ أَنْ يَثِيرَ شُبْهَةً ، وَهُوَ مِنْ أَنْ يَسْتَهْوِي  
 الْفُؤَسَ إِلَى ظُلْمٍ . فَتُخَذِ يَدُشْ عَمَّا يَقُولُهُ الْعُلَمَاءُ فِي مَدِيحِ أَحْقَاءٍ مِنْ ثَرٍّ ، عَسَى  
 أَنْ يَجِدَهُمْ يَتَوَأَّمُونَ فِي هَذَا الصَّدَدِ وَحَامٍ بِهِمُ الْإِغْرَاقُ وَالْفُلُوعُ عَلَى نَحْوِ مَا مَرَّ لَأُولَئِكَ  
 شُعْرَاءُ ، فَلَمْ تَقْعُ يَدُهُ إِلَّا عَلَى بَعْضِ جُلَّ نَسَجَتْ عَلَى مَنَوَالِ السَّرَفِ فِي مَدِيحِ  
 مُلُوكٍ يَسُوءُ بِخَفَاءٍ ، وَمَا كَانَ إِلَّا أَنْ آتَى بِمَا يَوْسَعُ نِطَاقَ الدَّعْوَى حَتَّى يَدْخُلَ  
 بِحَتِّ جَنَاحَيْهَا الْخَلِيفَةَ وَالْمُلُوكَ وَبِهِيَّ الْإِسْتِشْهَادَ بِتِلْكَ الْجُلَّ مُوَصَّعًا فَقَالَ :  
 وَجَدْتُهُمْ إِذَا ذَكَرُوا فِي أَوَّلِ كِتَابِهِمْ أَحَدَ أَمْوَالِهِمْ أَوْ سُلْطَانٍ رَفَعُوهُ فَوْقَ صَفِّ

البشر الخ . وضرب المثال لهذا جلا انتزعاها من حفنة بحم الذين مروا في  
في أول الرسالة الشمسية ، وجلا من حصه شاحه قطب لذين الزاري . وأخرى  
من خطبة حاشية البالكوتى على ذلك شرح .

وناقش المؤلف في هذا الصنيع من ناحيتين : أحدهما ان المثال معنود  
للبحث في سلطان الخليفة . وهؤلاء انما يصنعون موكا ليسوا بخدماء . وثانيهما  
أن هذه . كانت حرجت بحرج التباعة في المديح والاطراء . وليس هذا من  
أثر الاعتقاد بان سبب من مستمد من سلطان الله . وإنما سببته أحوال  
تفنية كإعانة في أحرار . أو حرص على منع هذه الأراء . ومما يسهل على  
هذا ان كلمات المديح والثناء كثيرا ما تأتي على سنة قومه وقومهم تتبرأ منها

\*\*\*

قل المؤلف في ص ٩١ " ويكاد المذهب الأول كونه موافقا لما اشتهر به  
الفيلسوف ( هر ) من ان سلطان . يوش مقدس وحقيق سوي «  
يقول ( هر ) (١) ان كل فرد في الامم كذا يجب ان تكون ارادته خاضعة  
لسلطان احكام . وخضوع اما كم لأي فرد من أفراد ارضية يخاف مقتضى  
الطبيعة ، و خروج للخروج عن ارادة اما كم وردها يعتبر ثورة وتمردا ،  
والذين يجب ان يجمع لارادة اما كم

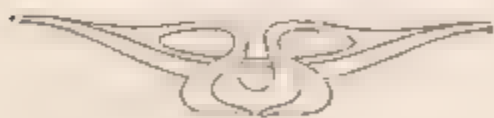
هذا مذهب ( هر ) الذي يحول المؤلف ضربه مثلا لمذهب عامة العامة  
وعامة المسلمين في سلطان الخليفة

قم الورق بالتسط ، نر ( هر ) يقول : ان كل فرد يجب ان تكون ارادته  
خاضعة لسلطان اما كم ، وعلماء الاسلام يقولون : لا يطاع اما كم الا حين يأمر  
بحق . وهو يقول : خضوع اما كم لأي فرد من أفراد الرعية يخاف مقتضى



الطبيعة، وعندما الاسلام غلب، كما ان الخلق لا يفي اس منزلة،  
 مني ثمرة تعرف في... من مكر وهو... ردا ارادة المالكه يعتبر ثوبه  
 او مرد، وسه، لا... يتوون... كائن... يرش... من شؤون  
 الامة على غير... ويعد... في... في وجه... عدل... لا  
 حرج على... ردا... طريق... لا... من...  
 هذه الارادة ثمرة... من... في... من...  
 الله ثمركم... في... و... الامر... من...  
 قد... من... من... في...  
 الى الله... من... من...

وقول... من... لا... من...  
 يقول... من... لا... من...  
 من... من... من...  
 له... من...



## الباب الثاني

من الكتاب الدول

## حكم الخلافة

تعرض مؤلف في هذا الكتاب المذكور في حقه من اختلاف ،  
وحكم كلام ابن خلدون في الامور الاجماعية من اجماع وشهود بعض طوائف  
فيه ثم من الذين تعرضوا لاجماع من كتب من مريد اسناد شيخ  
محمد بن حبيب ونحوه مدعي ان كل كتاب في كتابه وسه ديل  
على وجوبه . و قد كلف في مثير بعض كتاب من هذه تصانيفه من  
أمر لا يرد عليه ثم من بعض الاسماء سيد محمد شافعي في حديث المشهود  
بها على وجوب ان الله هو الذي لا يرت في صحتها . وذهب بأوها على  
وجه يرت . و قد في هذا القول . و قد في بعض من منطلق في  
كثير ولا من

المداومة :

قل المؤلف في ص ١٢ و كتابه لا يجرى في من كتب الامام .  
و قد في كل من حتى . و قد في بعض من كتب الاجماع .  
لا يرد ان حرمون ثمة لاجماع في كتب لا من . و قد في بعضها كثير  
من هذه . و قد في الامور ، و قد في بعض من كتب في عباد  
الامم و يبرهن . و قال ان حرم في كتاب من <sup>(١)</sup> : الحق جميع أهل السنة  
و جميع المرحلة و جميع . و قد في بعض من كتب لا من . و قد في  
الاجماع من اجماع <sup>(٢)</sup> . و قد في بعض من كتب الامم . و قد في بعض

(١) ٨٧ ص ٢ (٢) اجماع محمد بن عمر حروري أحد بني حبيبة

ان يتعاضوا الحق بينهم . ثم قال . وقول هـ مدد برقة ساقط يكفى في الرد عليه  
اجمع كل من ذكر اعلى طلائه

وقول المؤلف « حتى رعم ابن خلدون ان ذلك مما انعقد عليه الاجماع »  
سائرة بصوغها من لا يطلع على الاجماع محكما في غير مقدمة ابن خلدون أو من  
يريد ان يصح في نفس القارىء عقيدة ان هذا الاجماع انما جاء حديثه في تلك  
المقدمة . ولا أدري من اختار هذه عبارة وهو يشعر به سينجر به البحث في  
ص ١٥ و ٢١ الى الاعتراف بان الاجماع محكى في كتاب المواقف

\*\*\*

قال المؤلف في ص ١٢ قول ابن خلدون « وقد شذ بعض الناس فقال  
عنه وجوب هذا المنصب رأساً ، لا بهتان ولا به شرع » منهم الاصم من  
المعتزلة « وقال في أسمن صحيفة معرقاً بالاصم « حاتم الاصم الزاهد المشهور  
سلحي »

التمس على المؤلف حال الاصم المعتزلى وهو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان  
بحاتم الاصم اعقبى ، وقد ذكره سيد في شرح المواقف والسعد في شرح  
المناسك بقى في ذكره ، وذكره امام الحرمين في كتاب غياث الامم باسمه  
عبد الرحمن بن كيسان ، وجمع احمد بن يحيى المرتضى في صفات المعتزلة بين  
اسمه واسمه فقال : أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان لاصم <sup>(١)</sup>

\*\*\*

قال المؤلف في ص ١٣ « لم نجد في مر سامن مباحث علماء الدين زعموا  
ان طائفة الامام ورع من حاول ان يتبع الدليل على فرضينه بآية من كتاب  
الله سبحانه »

(١) انظر باب ذكر المعتزلة من كتاب الآية والام في شرح كتاب اهل والنحل ص ٢٢  
مطبعة المعارف النظامية بحمد رابدة سنة ١٣١٦





والشأن بالاعتراف عنه المؤلف عبارة - من أن ذلك الاستدلال  
قام على طر شرعي - وذلك

يعتمد اصطلاح الأحكام على ترتيب أحوالها يتعلق بالدلالة الجمعية التي  
تقع بها الاستدلال. وشيها يرجع إلى وجود الدلالات المنفردة بها في الاستعمال  
أما الأداة الجمعية فهي كتاب وسنة والأحراج. وما وجود الدلالات  
فدلالة المنطوق ودلالة المفهوم ودلالة بالمعقول. ويندرج في دلالة المعقول

والمحصرات الأدلة الشرعية العادية في الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
وهذه الأدلة أخرى ترجع إلى هذه الأصول العالية وهي اقواعد المقطوع  
بصحتها كقوله «الشرع يزيل» و«المشقة تجلب التيسير» و«العادة محكمة» فإن مثل  
هذه المقامات لا يرد عليها منصوص من قبل الله تعالى، فلو افترضنا أن كل قاعدة في الاستقراء  
قد وردت في كثر من كتابات سيرة وحرثهم حتى يحتملوا قصد الشارع إليها  
وأصبحت مبررة بغير المتواتر في دفعه من موقعه من نبي لا تخالجه ريبه. قال  
«وإذا سئل في موافقة: أن المجتهد إذا استقرأ معنى عاما من أدلة خاصة  
وغيره له ذلك معنى - يتمر بعد ذلك إلى دليل خاص على خصوص نازلة  
فيكون حكمها وان كانت حادثة بالتحول تحت عموم المعنى كان خصوص

[illegible]

قد اؤفف في ص ١٥ واية مريكن ارفعوا الارس من بين انهما  
تدلال على ان الامم من قومهم ترجع اليه لأمور وذلك معنى توسع  
كثيراً وانهم من تلك الخصال بمعنى انهم يذكرون ان ذلك معنى بعذر  
الآخر ولا يكاد يصح به

عمر ولا هلق يحيى من ان حمل بولي لامر في الآيات على قوم ترجع  
اليهم الامم هم من مستحقين ان يرفعوا اليهم وحيث انهم قد اؤفف في  
آية « ولم يدعوا الى رسول ولا نبى من قبلهم » حيث انهم قد اؤفف في  
المخفون من انهم قد اؤفف في الآيات على لامر واحد من ارف  
الحدث معنى في آية « يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا رسوله واولى  
الامر منكم » حمل الآيات على الامم اجمعين ووجه

( احدى ) سبب نزولها في صحيح الامام علي روي عن ابن  
عباس ان « ديعا الله وشيعته » من الامم منكم » رت في سنة  
ابن حذافة بن قيس بن سدي لا معنى له من قوله وسدي سرية

( اجمع ) ابوودد عده « ورجل حكيم من الناس ان يحكمه » عده  
قال ابن سبويه: ثبت في سدي عن قوله « اطيعوا الله واطيعوا رسوله »  
واولى الامر منكم « ولم يكن حد من حد من امر من حد منكم » كمن مثله  
فقال: اقر ما فيها عرف به « ان الله لم يكن يؤدوا الامم الى  
اهلها واداه حكمهم بين الناس ان يحكموا » عده « من عده في ولاية »

( ثانيا ) تعسها قوله تعالى « من تار عنى في شىء فرددوه الى الله  
والرسول ان كنتم تؤمنون بالله » من خذات لهؤمنين عامه ومن به اهل

أجل وبقدر من عدمه... ونشأ عامة المؤمنين من يبايعون نولي الأمر في بعض  
نصرهم ويسلمون من يبايعون عداءه، فيما يخصونه من المناويء، إذ يراد من  
بعض المجهدين، ومن أن هدم من سنة الأمة من يبايعونها في تقرير حكم أو  
عرف كيف برده معهم من كتاب الله وسنة رسوله

وإن رجع حين لا يراه نولي الأمر، لما كان ذلكها على من للمسلمين قوما  
ترجع إليهم لأمرهم، مما يستحق أن يسمى الله

وقول الله تعالى «وذلك معنى توسع كثيراً» وعنه من تلك العلامة «فما  
لقد تسميم، ولا موت لا يجمع مع شيء من حيث من حية عمومها ما يشهد  
كل الأمازغ معه، وهو شيء منها على الوجه الذي سنقص سيئاته، ثم  
ما يشهد حال

وأما قوله «بل ذلك معنى» لم لا يحد يتصل به «فمن كلام  
المبهم الذي لا يعقل به» حيث من معنى دون من يحد فيه روحاً من شرح  
ومعنا ما لا يحد معنى بخلافه ولو بهجات مكثرت في بعض  
الأسان من مؤيد منه



من المؤمنين في سن ١٥ «وإن ذلك مريد في هذا يجب الرجوع إلى  
(كتاب العلامة من مؤيد منه في سن ١٥ وثالث منه  
من مؤيد منه)

بجانب من هذا ما كان في كثير من مكاتب طبع على ما امر به العلامة  
لا كبرى في خبر حكمه بخلافه من عهد من لا حراً سحرة منه، وما سلوه  
لا حين ذكره من المؤيد قد أخذت من أساليبها، وعرفنا من بطره  
إلى خلافه من عاينه أنه لا يحد فيه، ما يشهد عنده من تنويض صرحها

إلا وينقله دون أن يكتفى لأحاده بابه

ولو أحاطنا المؤلف على كتب سيرته وندى تحت ركني واحد من له  
مست من أحاده لأحد ما الأسف على أن وقت الإطلاع عليه متأخر بعد  
والله « أحاطا على كتب سيرته وندى في تحقيق حكم شرعي فلهذا  
جلد أحد عشر من ألف وخرج حكمه من دونه من دونه  
عبره

محب أن تكون فيه الأحكام الشرعية في طر مؤلف وفق عهد  
وما يعني له من محسن من أي حاحه أن الاقصد مقبول من حين في  
أموال الدين من واجب وحرمة وإذا كان مؤلف يدرى أن ما لا  
ومعاصد لم يدسها من زمان حتى دراستها من أحاد التي كنه يست  
سوى شرف في سبيل الحب فترى سبيل من الأحاديث فكأنه يرد  
وراء

\*\*\*

قال المؤلف في ص ١٦٩ « محب عجب أن نجد في كتب الله  
الكرامات وجميع ما في من فقه وسواد من فقه من صرف كل من  
وتفصيل كل شيء من مرها من ( ١٠ ) في كتاب من فقه  
لا نجد فيه ذكر أحد الأئمة « ما لا اله الا الله في ذلك تحذرا  
في مراتب كل من من أمور من و حكمه و فقه و فقه من هذا  
اقتداء به يدرك حكمه الاندفاع على وجه نص من حتى درجه في  
قصيه وندى في حكمه من طلب قبول الله من حكمه في ذلك عليه  
الاستاذ و بعد غاية الحق من العلم أو شهادته من موافق شريعة  
واما معنى بابه كل شيء انه ثلث بكتاب الله وهي معتمدين من »



وفصل بعض احكام، واحال كثيرا من آياته على بين سنة نبوية، ثم قال  
 الكتاب وسنة ارشد الى اصول اخرى كالأحراج ودياس وغيرها من مواعيد  
 الاستفادة من استقراء حريات كثيرة كما سنده « مصباح المرسل » وقاعدة « سد  
 الدرائع » قال ابو اسحاق شافعي في كتاب المواقيت: تعريف قراء الاحكام  
 الشرعية اكثره كل لاحري<sup>(١)</sup>.... فإذا نظرنا الى رجوع الشريعة الى  
 كليتها المعهودة وحدائق قد تضمنها حرائر على شكل وهي ضرورية  
 واحاديث وتخصيصات وممكن كل واحد منها. وهذا كله ظاهر ايضا.  
 فالحاج من الآلة من كتاب هو السنة والاحراج وتساوي جميع ذلك اما  
 يش عن قرآن<sup>(٢)</sup>

من لم يصح قرآن في حكم الاحكام في ايديهم في قرآن<sup>(٣)</sup> -  
 والاحراج والامس وانما سنده في الاحكام من بين يديها ولا من جهة



قال المؤيد في ص ١٦ « ولو وجدوا لهم في الحديث دية فسموه في  
 الاستدلال على الاحراج »

ما نقل من بحث الخلافة في غير كلام ودائرت المصطلح فيها مع صائمه  
 تمت شيئا شبيها من صفة العقائد، راي أهل العلم أن هذه الطائفة لا يكف  
 باسم ويدعيها في نفسه الا الادلة له سنده، وهذا وقعت فيهم على  
 الاحتجاج بالاحراج وحواسن عقيدة شرحيه كاهنهم من قبل ما يبيد  
 ومن لم يستند من سنده كلام في هذا البحث الى الحديث فلاه كتمى  
 بذيك الدين أولان أخبار لآحاد في نفس لانتج وزمر من اطباء ولا  
 يكبر على ذوي الادب ما به من يسبحوا من ويخبروا مقدا المتع في صحبه

وَمِنْهَا مَا يَصْلَحُ لِلْعَالَمِينَ

قال المؤلف في ص ١٨ « لا يريد أن ... في صحفه لاحداث التي  
سوف يهاى عدا ... و ... اف ... في ذات عمل و ... »

لا بد من راحة البال في كل وقت في كل حال  
و لا بد من راحة القلب في كل وقت في كل حال  
و لا بد من راحة الروح في كل وقت في كل حال  
و لا بد من راحة البدن في كل وقت في كل حال

[illegible]

۱۸ مؤلفی ص ۱۸۰ لا قیام فی علی ای رضی اللہ عنہ  
کلمات امامہ و بیعه و حوائجہ - مؤلف کتاب تحفہ مؤلفہ فی باب ۱۸  
کتاب حدیث مؤلفہ فی باب ۱۸ مؤلفہ فی باب ۱۸

استحدثوها بعد ، ثم زعموا ان يحملوا عليها لغة الاسلام .

من ذا يصدق ان المؤلف أبصر هؤلاء العلماء ارتكبوا في تفسير البيعة والامام واجتمعت حجة جبر وسلال ويترك ما تشبهه في ذلك التفسير الى التثبت بمغالطات ذلك المذهب من حيث ان يقول ان هذا منه ليل ، او ان ناقلا افصح من سبحانه

ومادا اعجل المؤلف عن ان يبين للناس خطأ أهل العلم في فهم البيعة وجماعة والامام ، وما باله لم ينطق بسنة من مزار في شرح ثلاثة مفردات أو أربعة ، يمكن من الابدى من تقدمت حديث يقتضيه قوله في صحتها أو تحريمها من وجه دلائلها .

يستحق المؤلف احيانا ما يحكيه عن أهل العلم ولا يصحح عبارة عن قدر كلامه . وكذلك صرح بذلك الحق فذكر ان معنى جملة المسلمين في حديث « تدعى حرسه من الله واملهم » عند أولئك العلماء حكومة الخلافة الاسلامية . وما يكن من بعده من ذهب في ان جماعة المسلمين هي حكومة الخلافة وإنما يحسن جملة المسلمين في معنى أهل العلم وعند الذين يذهبون بأمير المؤمنين في قوله تعالى في شرح صحيح البخاري (١) « وان أرادكم من طبري من الخبر الجملة من في دسه من الجمع في ما يورد من كتب يبعه حرج عن الحق .

\*\*\*

في المؤلف في ص ١٨ « لا يجد في تلك الاحاديث بعد كل ذلك ما يهض في الاثر انك من يتقدمون احاداً سيدي . شرعية وحكاما من أحكام الدين » يقول المؤلف في ص ١٨ « خلاص سنيته شرعية وحكاما من أحكام

دين . واما كل له ان يفتي بمذهب شيعي او غيره راجع كيف  
يصرحون . واما يست من قبل اعتقاد و ما هي من فروغ شريعة كثر  
احكامه . فمقدمة . قد سعد دين ستراني في شرح المتاحد (١) ان ما حدث  
الامامة من مروج قوله لا يجوز الى من بعده الامامة من حسب الامامة  
الموصوف . فمقدمة المختصة من مروج اسكت . ولا يجوز ان ذلك  
من الاحكام مقدمة من الاستقامة وقد ذكر في كذا مقدمة لا بد منه  
من . واما نحن نرى ونرى . فمقدمة من ويستفي استحق و غيرها  
. واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .  
فمقدمة و احكامات ان اختلاف ردت . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .  
فمقدمة اي رفض كثر من قواعد الاسلام وخص من الله الامامة . واما ما هي .  
احكام الامامة . . . . . فمقدمة . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .  
سيرة في شرح حصة الله اقف . ان الامامة وان كانت من مروج دين الا  
. واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .  
عن مطالبهم . . . . . فمقدمة . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .

ووقع ان الامامة يست من مروج . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .  
فمقدمة . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .

\*\*\*

و اما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .  
فمقدمة . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .  
. واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .  
و اما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .  
. واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي . واما ما هي .

(١) ج ١ ص ١٩٩ ص ١٩٩





فان قيل ما في هذه الاولي ان المحمدين نظروا في ساسة دول الامر فوجدوا فيها  
تقصداً عاماً ولا مجرد انحصار الامر الى واحد من جهة مصلحة وراء ذلك كما  
وهي المساعدة على قومه العميق وتمام شؤون خلائه ولا شك ان هذه  
العاية توقف على نصب الامير كما يتوقف على حسن حاله . فمصحح ان يقال  
ان الامر بالناسه اول الامر به سي ذلك ولا يثبت . بل المحمدين الى وحيث  
نصب الامام من طريق غير في الامر بالناسه

اما الامر بانفسه مشترك في هذه المعاني من حيث هو لا من حيث هو مرجع  
الى الاحاطة به من مكنه لا حلاق ومحسن بهم وهو محقق وشبه  
المدان به وهو مما يعرف بالاعتدال وهو من حيث هو لا من حيث هو  
احكامه مختص به لا من حيث هو ولا من حيث هو ولا من حيث هو  
لهي موكولة في جهده صاحب يدونه

من اوقف في ص ١٩ « نوب » من سرعها سنة مائة و عشرين .  
 وتفيد امرهم في امور شتى . وكان في محضهم من محض من سيرت يكمل  
 ذلك مسددة لتروعية هي . ولا حوا حرة عن الحكومة .  
 الاحاديث الخالة على زيادة في الامر فدية . و في بعض هذه النسخة  
 المترتبة منها وهي اقامة المصالح و تصد حقوق . و منها اشدت ان صب  
 اصل ولايته . اما هذه و هاتون فتد امر لاسلام كساجهم وصال سوف في  
 وجوههم . ان تصد . حيث سيلا . و ان ما من كبح . حيثما نخني فيه  
 اشد من محاربتهم . مما لا يصدق ان يكسب حب قسرين « و نور » من  
 اصرار ابي كسمله من ولايتهم و منه في محضهم يرجع الى  
 اجتهد دوى خيرة المحقق لاه و مسوق و علة حرم . و مسانين .

ووجه مارق من هذه سنة وبسة أو الأمر أن معنى ندي روعي  
في الالاس بمسألة معاة وعائين لا يتحقق في معنى ومعنى حتى يذهب من  
الالاس بمسألة في قولهم وعائين كما ذهبنا من الأمر فأنه صاحب  
لدرة إلى قبول وجوب ولايته

ثم أن المؤمن عطف على هذه الإقضية أحسنه ثمرة أخرى فمن أن الله  
مرء الكرم - ثمين وأرحمه اختراعه - وما يكن هذا موحد لا يوجد يسا  
فراء ومسا كبر - وممر - فثوب الأرق - وعنده الحسن - وما يدل  
دلت على أن برق معجزة في مدس - ودكر الله سلاق ولاستداه وسع  
وأرهن وعبرها وشرها - حكما - وما يدل ذلك معجزة على أن شيء مهم  
وأحب في المدس -

وس في حجة إلى مدس هذه الآية مدس كسما كس من وجه دلاله  
الأمر مدس صاحب مدس في حكمه ولايه - وذلك مدس مدلاله لا يوجد  
في هذه الآية - وما كان الالاس - وسر حرا - وأرحم من باب هذا  
البحث مدس في الحرو - مدس



## الباب الثالث

من الكتاب الاول

خلاصة من لوحته الاحتياطية

ماحصل الباب :

ذكر المؤلف لاجتماع من كتب الخاتمة من مؤلفين في حقه  
 من الكتب في هذه الكتب من مؤلفين في حقه من الكتب في حقه  
 ومنه ج أن دعوى الاجماع في هذه الكتب لا جدولة من الكتب في حقه  
 ثم ذكر في كتابه ان مداهمة دعوى الاجماع من كتب في حقه من الكتب  
 كما في هذه الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب  
 استدل به من كتب في حقه من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب  
 وذكر من هذه الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب  
 من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب  
 الا من كتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب  
 لا يوجد في هذه الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب  
 والحسن من كتب في حقه من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب  
 من هذه الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب  
 اعمد من تعرض في حقه من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب  
 لاجماع من كتب الامام وكاتب يحق من كتب من الكتب من الكتب من الكتب  
 الخلافة من كتب من كتب من كتب من كتب من كتب من كتب من الكتب  
 رعاية مصالح علم يهدى في شمه لا يكرده ويصرف في حقه من الكتب  
 فيبقى اعمه حكمة وتتي شكلا درك من الكتب من الكتب من الكتب من الكتب



والجمهورية والاشتمالية وسير ذلك . وذهب الى انه لا توافق معاً على لامعة  
الا ان يريدوا بسا الحكومة في تى صورة كانت . ثم اسباب في ذيل البحث  
يقذف الخلافة بغير اسسها . ويحمل عليها وازار قوه اضمثوا وررها و سقتوا  
من اعموم مبادئها . وقيل ان باب رعه ان الامامة معصى لما تكن شيئاً فقه على  
اساس من الدس عويج و عقول - بغير

### المناقشة :

ول صاحب كتاب ص ٢٣ « نسلم ان الاجماع حجة شرعية ولا خير حلاوة  
في ذلك مع الخلفاء »

من قول صاحب الامامة في تبريره ان سبق عقول من وثاق بتقليد  
وفتح امام باب اسرار حتى ظهر الى فراسة يمين على طريق الحق والبرهان .  
قال تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم » وفي ان يتبعوا الا نص وان اخطأ  
لا يهي من الحق شيئاً « وقد جرى عهد الاسلام ولا من اسلموا صلح على هذا  
سبح وكلمة الايمان دون د رنى سى رنية ولا يتقبلون حكماً قبل ان يعلموا  
مستنده ، واداسروا المستند عرضوه على قلوب الادلة سمعية وورود غير  
انصر ايعاموا من صحة . ودأبت على التمسك من وجوده على رفعه  
على كاهل شعب والا بدوه بد الحدا المرفع . غير ما بين تفاه مدعيه وان  
حاكى مع رفعة وساء

ومن در من مسائل . مخالف من عهد صحابة رضي الى عنهم الى العصر  
لذى ساد فيه تولى سديد الاحكام رنى صحة كيف يخالف بعضهم بعضاً  
ولا يتناد صغيرهم الى كبيرهم الا برمام الحاجة ، وسار على هذا الاستقلال وحرية  
سكر اسعون من بعدهم . ولا يكر على خدم المحدثين سيطر استداده ومن  
كن أوفر منه غير واسع خيراً فيمارح حجته بسخة حتى اذا لم يعلو منه

من جهة من أدته أحمد نفسه وقد بحسب مذهبه منها . وتحدث من هؤلاء من  
يعتبر مذهب صحابي في قضية لا يعتقد عدم الإجماع فيستأنف المطر في دلائلها  
ولا يكون في صدره حرج من بحسب صحابي أو راجع مذهب تابعي على  
مذهبه

ومن غيرهم تحقيق الأحكام وزيادتها من يد الذين المانع  
أو الراجح أن دور الأحاديث وسواء ما يعرفه صحيحها من صحيحها  
أو صحيحها من موضوعها . ثم وصعوا الاستدلال بالحكم أصلا وقرروا  
لاستخراجها قواعد وسرر صواب هذه الأصول وما عدل تكون قائمة على بينة  
قائمة

فذا كان الاسلام قد فتح للاحمد دور مصر في الادلة حريصا واسعا وكل  
من سيرة سيرة الراسخين عند الاقوال وعدم الكوت عنها الا أن تستند الى  
حجة عاصمة من الغلبة في نفس على ساطع بحث والاستدلال وتداولها  
نظارهم حتى تستقر على حكمة يقررونها جميعا ويحقق فيها من صحيحها . عرف  
بحكم العادة معرفة لانحائها . ية أن كانت قضية حدثت حقا من غير وانه  
. يقع فيها تخالف وجه يستدعيه . وبلا حرج . كل في عصر صحيحه من  
شبهوا الوحي . ورواها على روح مشرق . ولم يعرفوا في قول الحق هوادة  
ولا محبة

وقد أبدعوا بطر حلو الاختلاف والاستدلال . فتحدث كل راي بينهم  
. منسبه على حرق اجماع أهل العلم مدبرا في استتوطان قائل على رأسه .  
بحيث لا يكتمك هدمه امع في طرأه . في نفس حجة قول ثم استحق  
شاطي في موافقته <sup>(١)</sup> . في سبع احكامه ممن منه من الاصل دخل منه

في نفس الاجتهاد عند « معاينة »

والتوجه حجية الاجماع من كتب و سنة مخصوص معدودة بل حجته  
متروكة من آيات كثيرة و احاديث شتى ، واذا كان كل واحد منها يدل  
بمراد على حجية الاجماع دلالة طيبة ، من ضيات الكثيرة اذا تواردت  
على معنى فادت على لاجتماع رتبة ، قال به اسحاق الشاطبي في الموافقات (١)  
« الادلة المصدرة من المستقرة من جملة أدلة طيبة تصدورت على معنى واحد  
حتى توفرت فيه القطع ، من الاجماع من اعمدة ما ليس ، لا فتراق ، ولا جله أفاد  
تواتر قطع . . . . . واد ثمت كون أدلة الاجماع حجة أو خبر الواحد أو  
المباني حجة فهو راحة الى هذا الشأن لان أدلة ، و تحوذة من مواضع تكاد  
تتفق اختصار »

وهاعما ذلة تحري أصل بوجه خاص على حججه جميع صحة رضي الله  
عنه . وقد وقف عند حد هذه الأدلة من قول لاجحة لا في جميع صحابة  
و كلف بهده كلمة في التنبيه على وجه حجية الاجماع وعده في  
لادة - صفة



قول المؤلف في ص ٢٢ « ولا يقول مع شاذل من أدعي الاجماع فهو  
كاذب » وكسب في نفس الصحابة عن هذه النفاة الى الامام أحمد بن حنبل  
« روى عنه ابن الامام أحمد بن حنبل ، راجع تاريخ ، شرح التاريخ الاسلامي  
لؤم محمد الخطري »

انزع المؤلف هذه كلمة المروية عن الامام أحمد بن حنبل ، تاريخ ، شرح  
الاسامي لشيخ محمد الخطري و مشي في البيعة - شير في نفوس مرئيين







المهذب لانس في أربع « وهو جليل جدا ، لم يغادر بحثا من البحث عبر  
 سياسة والاخلاق الاطرقه <sup>(١)</sup> وكتاب سراج النبوة - لاى كبر صريونى  
 وكتاب نهج الملوك في سياسة الملوك لسيد رحمن بن عبد الله واهل  
 الدواوين في حكمة حكومة مصر وهو اسلافى امكبه سعد بن الحبيب ، في  
 غير ذلك من فصول ممتعة اخذت من كتب المصنف لانس حردانه ومقدمه  
 ابن حلدون وعيون الاحبار لانس قديمه وعدد شديد لانس سدوره

ويتصل بهذا كتب في اخلاق الملوك - كتاب اخلاق الملوك لافنديج بن  
 خلدون <sup>(٢)</sup> ، وكتاب اناج في اخلاق الملوك للحداد - وكتاب اخلاق الملوك  
 لمحمد بن حارث النعماني <sup>(٣)</sup> ، وناج في سيرة كبرى وسريون لانس المصنف <sup>(٤)</sup> ،  
 وكتاب السفاة وسفراء <sup>(٥)</sup> ، وكتاب حمد الثورة وحراسة حصن صدق  
 حسن بن عبد الكريم البرنجي <sup>(٦)</sup> ، وكتاب - كتاب لافكر وكشف الامرار  
 في علم سياسة الملوك - كتابى حسين بن حسن - مرقسي لافير ابراهيم رش  
 سنة ٩٣٦ في خمسة اوراق الاول في سياقات وهو من قبيل الموسوعات  
 لكنه يشتمل على ضرور من سياسة الملوك - كتاب فى فيا <sup>(٧)</sup> »

هذا ما اطلعنا عليه ، ونسبى نهر من في بعض كتب تاريخ . وقد  
 منيت المكاتب الاسلامية من بلاد الاحراق والاعراق والافاق في سها  
 بها أعداء العلم على ما هو معروف في تاريخ من هجرت شار على عدد .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية لخرسي ريدان ج ٢ ص ٢٢٣

(٢) المهرست لانس التديم ( ترجمة الفتح بن خفون )

(٣) المهرست لانس التديم ص ١٤٨

(٤) المهرست لانس التديم ص ١١٨

(٥) توجد نسخة منه في مكتبة جماعة السيد البكري وأخرى في الخزنة النعمانية

(٦) كشف الظنون ١ : ٤٨٠ طبعة بولاق

(٧) تاريخ آداب اللغة العربية لريدان ج ٢ ص ٢٤٠

وإنما خروج النصارى من القدس . وكتاب حروب صليبية في الشام  
ومصر وغيرها ، علاوة على ما عثرنا لامة من طيات الكتب في عصورها  
الاخيرة حتى ضاع من بين أيدينا كثير مما شقته تلك الكتب

هذا ومما سند أنظره في الإسلام قد رسم لنا منه خطة واسعة ومن  
هذا خطه سنة ، حتى نؤمن بالله في . وضع المآل في مصر فوا . طارح في  
دراسة تلك الخطه . ومثله في هاتيك الخطه حيث كانت سياستها العمليه  
موصولة به . وقائمه على أساس ، ومن المؤامرات على هذا الخط كتاب عياض  
الامم لامة الحرم ، وكتاب الطائف الحكيم في اسببها شرعية لابن القيم ،  
وكتاب سياسة شرعية لاصلاح الراعي والرعية لابن تيمية وكتاب الاحكام  
سلطنة ماوردي ، وكتاب لاحكام سداسه لعمادى بن يحيى (١) . وكتاب  
الكنز لكرامه صديق حسن خان . ورسالة سياسة شرعية لاراهيم  
بخشي . ده . توجد في برلين (٢)

آثر النصارى . يصرفوا إلى سياسة غير شرعية فترى كثير من رجال  
الدولة اذا حركهم الامم في تحرير سياسي معوا فيه روح من حكمة شرعية  
واحدة حنة من حيل كدام اوصافه . راجع الكتاب (٣) . الذي أرسله طاهر  
ابن الحسن إلى . به سدائنه . اعرف . ملك ولاد انشور برفقة ومصر وما  
يحبها . تحده يقول فيه لا واسد من نسوسه وترعاه نهج الدين وطريقه  
الاهدى . وفي حدود الله في ضجرت اخرى على قدر مدركه وما استحقوه ،  
ولا على ذلك ولا سهار . ولا تؤخر سوسه أهل العصور في في تاريخك

(١) توجد نسخة منه في المكتبة المطبعة بدمشق

(٢) تاريخ باب لغة العربية ج ٣ ص ٢٤٠

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٥٤









بأنه ويده لأحر ديت خير وأحسن وأجود

ومعنى صحيح أن يكون الخروج على أحسنه سبباً للمحذ عن مدي سياسة  
فقد ساءت وسيرت كـ موضع المصالح من سياسة وتعدوه في ذرة شئونها  
\* \*

في مذهب في ص ٢٤ « ثم فموا حياً في أمه ذلك بعد وارتدوا  
دون و حذاً حذرين مذهباً عموماً يعزى كتاب جهالة لا يلاحظون  
وكذلك سياسة لا سطة ومذهبين مع من أعجازهم استطاع أن يفهم بعد  
لاول

من مذهبين من علوم به من المذهبين كانت غير معروفة لهم  
أركان مذهبهم فيها و حذاً وكذا يعزى من عاداتهم في مذهبهم على مذهب  
مذهبين دامن مذهبين حسب مذهبهم به أحداً فموا على علوم بريفية  
و مذهبهم و مذهبهم المذهب مع مذهبهم وأصله اجاباً من عنايتهم الى ما نقل  
هم من سياسة مذهبهم و استطاع مع مذهبهم أن يعزى مذهبهم في سياسة  
مذهبهم في مذهبهم مع الامانة و مذهبهم مذهبهم في مذهبهم مذهبهم مذهبهم  
المذهب

كذلك رؤس مذهبهم من مذهبهم مذهبهم و حري على مذهبهم  
حكمتهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم  
مذهبهم مذهبهم

ومن شرفي مذهبهم لاسلام مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم  
راى في مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم  
في مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم مذهبهم  
الجور و سياسة

ولا تسرد في هذا المقام شيئا من لآات ولا حديث في تعدي مدي.  
السياسة المثلى، فتمها مقروء بكل سال ومن دها حكمة من كل دي عقله  
واما اسوق من ثراؤك هذا، كتاب ضميرها كمن متبين شري. مدد  
يريد من ثلاث السكم واقع. ويعرف لرحالا في لاسلاما آخر واي ساسة  
القدح المعلق ودمو من قوس. يمكن من صاع فاعول ولا رسلو. مدعو  
المري وأصاوا الغاية

يد من دث السكم واقع. فتمها مقروء بكل سال ومن دها حكمة من كل دي عقله  
المك تستعين الرجل الفاجر — «أي لاستعين. رجل موهبة ثم يكون سي  
قدته» (١) وقول أي سعال عند سحر الله عنه — حسن ثم يرد به ولا  
صادره من ابن الخطاب ووجهه في سعال — لا ترد سي من قوت مده  
عائث من بعدت وقول عمر من سعال حين سعال الله سعال لا سعال  
الامور «لا تعجل. من أي أحف من حق سي من حمة متروكة  
حمه ونكون منه» وقول موهبة من سعال «لا صاع سعال حمة  
يكتمني سوس ولا صاع سعال حمة يكتمني — أي. ولول من سي وس  
شعرد ما سمعت» من وكيف دث من «كس انه مدود. حمة موهبة  
خبرها مدتها» وقوله «ان لا حول من من وبين سعال ماله محبوا  
بيننا وبين سلطاننا» وقوله «وانه لا حول سعال من لا سعال له. من له  
يكن منكم لا ميثمي» من مده سمعت له دث دراني ونحب  
قدسي» وقول ارباب احتجاج حسن كتب به يستعجبه في حرب لا قه —  
«من من الهاء ان يكون انني من سكال حمة من موهبة»

(١) الله في الاثر أي يكون على مده موهبة. موهبة موهبة موهبة موهبة  
(نوبة ان الاثر في مادة قوس)





فقد استحدثت منه وحسب من جهة انشاء سنة ولاسي حيث لا يترى به  
 من ثوبه سوى هذه من لآ ذكره في  
 في سنة قطب شق ما عيون راجع ونهض نحابها الاثنية سنة  
 وهذه لا تصادف ش من خصوص من نورده في كتاب ثوبه وهي  
 لا يثنى مع هذه بخصوص هو بعض آله من مشاهدته أو طر حكيمة  
 وقد ورد في شوب هذه مع قلوب في استجوابه اعروا في ان بدوا  
 في سنة ونحوه من شوب لآخر من كل مائة سنة في عيون  
 فتشوح من سنة من شوب في شوب من شوب أو تعسف في ثوبها  
 حركت سنة من سنة لا تصادف من شوب في سنة في ذلك  
 الاحد او من شوب من شوب من لآ سنة في شوب في شوب  
 صدور من شوب من شوب من شوب من شوب من شوب  
 المعوج من شوب

من شوب من شوب من شوب من شوب من شوب من شوب  
 لا تصادف من شوب من شوب من شوب من شوب من شوب  
 الا ان شوب من شوب لا تصادف من شوب من شوب من شوب  
 وكنت من شوب من شوب من شوب من شوب من شوب  
 يرحم من شوب من شوب من شوب من شوب من شوب  
 غرق من شوب من شوب من شوب من شوب من شوب

\*\*\*

حكي الاثنية قلوب من شوب من شوب من شوب من شوب  
 واحد من شوب من شوب من شوب من شوب من شوب



حل والعقد من اختاروه ، اما امة ، عدد ، ويرى فيها ثم في فري ص ٢٥ :  
 « قد يكون معنى ذلك ان الخلافة تقوم عند اسمعيل بن ابي اسحق النخعي  
 الاختيارية ، وترتكز على رغبة اهل الحل والعقد من اسمعيل بن ابي اسحق . وقد  
 يكون من المعقول ان توحيد في الخلافة على حد الذي ذكره . غير ان  
 اذا رجعنا الى الواقع ومن الامر وجدنا ان الخلافة في الاسلام لم تتركز الاسي  
 نسس القوة الرهيبة ، وان تلك القوة كانت ، الا في النادر ، قوة مسخرة ،  
 فلم يكن للخليفة ما يحوط مقامه الا الرماح والسيوف » ثم قال « فليس من مردد  
 في ان ثلاثة اول من حمل الراية من اهل البيت ، من اسمعيل بن ابي اسحق  
 ائمة ، ورواه عن قوادس مائة واثني عشر ، ولكن اسمعيل بن ابي اسحق في ابناء معاوية  
 رضي الله تعالى عنهم لم يتبعوا اسمعيل بن ابي اسحق في ابناء معاوية  
 نسبة الرماح »

يتكلم ابن خلدون و سيد محمد رشيد رضا عن علي بن ابي طالب في خلافة  
 سريعا . وهو اختيار اهل الحل والعقد . ومن المعقول جدا ان توحيد الخلافة على  
 هذا الخد ، وكذلك كانت اشارة الخلفاء الراشدين من ، منهم من ردت حرك  
 من اهل الحل والعقد ولا أثر للبر و منه في عدد

فما به في كبر صدوق فندروي في كبر صدوق من  
 صحيحه الخطه في ناهي عمر بن الخطاب في كبر صدوق من كبر في  
 سيرة من ساعدة وعبد بن سبي في كبر صدوق من كبر صدوق  
 الاختلاف في « فكثر الخط وارتفعت الأصوات حتى عرفت من الاختلاف  
 فقلت سيطر على كبر صدوق من كبر صدوق من كبر صدوق من كبر صدوق  
 الاختلاف » وفي كبر صدوق من كبر صدوق من كبر صدوق من كبر صدوق  
 صدوق من الاختلاف من كبر صدوق من كبر صدوق من كبر صدوق من كبر صدوق

بل سمعت أنت . فأت سيدنا وحيداً ونحن في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وحيداً غير مدعى ولا مدعى .

فأت بي كيف دعى أبو بكر صدق ودين حوله قوة مال ولا حد  
 ولا سلاح ولا تصدق به كلمة من سيدنا وأكرامه . وقصدني موقعي المخاورة  
 أن بعض الناس قد قالوا بغير حق . ثم روي عنكم أنهم ورد منهم أبو بكر بن  
 هذيل الأحمري يعرف بالأحمري حي من قرين عظمى وسط العرب ساوود .  
 ثم نشر بينهم رسالة من أبي حنيفة أو في حقه . ولما كثر لفظ  
 وأرغمت الأصوات وحس من حقه من أن يتحدر منه الاختلاف إلى عقبة  
 عينه فمضى . ثم أتى في رواية أبي بكر ومثقت يدي بها حين  
 ولا صدق من أراد منعت بيعة من أهل حنيفة واعتقد عن اختيار منهم .  
 ومكثوا بينهم ولم تسمعوا من أبي حنيفة ما تعتقد كما قال في العالي في  
 كتاب سير الأئمة . ونحن نرى أن عمر بن الخطاب لم يسطر يده في المبايعه  
 إلا بعد أن عرف أن معظم الأحرار ولا يشار إليهم في شأن بكر الصديق  
 أحق من خلافة . ومن شؤهم هذا أن أحاصرين سقيفة بني ساعدة  
 يبتعدوا عن . ثم سمع في البيعة أنه أن أبا بكر الصديق جلس من الغد  
 على المنبر وروى عنه أن البيعة عامة بعد بيعة سقيفة<sup>(١)</sup> ، وهؤلاء المهاجرون  
 هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين جاهدوا في الله حق جهاده  
 وتعمدوا عن الرسول عليه السلام فضيلة صراحة وعدم سكوت عن قول الحق  
 ولو كانت فضيلة بين الرسول والأعداء . وقد سمع عمر رضي الله عنه  
 مبايعته مرة لأمه . كل هذا من أسطورة

قول بن تيمية في مروج الذهب<sup>(٢)</sup> شارحاً هذا لأثره ومعناه أن بيعة أبي بكر

(١) ن حريز القدي ح ٨ ص ١٨٢٨ نسخة تور (٢) ح ٣ ص ١١٨



يوم . بثور السابغين لاوين و ثامن لهم . حصل ويشور امره . الا صار  
 وشار عنه اسمعول ولاية عثمان . وذكر امه كلهم قدموا عثمان . معه لا عن  
 رعدة سطاخ ابيها ولا عن رعدة حجابها ما (١) وقال ابن تيمية : لم يصر  
 عثمان حيار عصبه بل شايعة . بس له ، وجميع المسلمين يقولون عثمان بن عبد  
 لم يتحسب عن بيعته أحد (٢) وقال الامام احمد « ما كل من عبده من بيعته  
 عثمان كات . حجابها (٣) »

وما عني من ثوب رضى الله عنه . فما بعته لم تكن تحت رعدة قط  
 ولا دمت تحت طائل سيف كبره اذ وثب الي « ان المهاجرين ولا صار  
 احبوا بعد مقتل عثمان رضى الله عنه وواعدوا ووا . يا باحسن هـ . بعث  
 فقال لا حاجة لي في امركم انما معكم من اخبره فقد رصيت به . وحياروا والله  
 فقالوا : هـ بخار غيرك . ثم احبوا اليه مر راءه ابد في آخر ذلك فقالوا له :  
 هـ لا يصح . بس الا امره وقد طال الامر (٤) وفي رواية اخرى « انه قد  
 خفي لاسعوا في كوكب ويرا حير من ن . ككن مبرأ فقالوا : لا والله  
 ما نحن بدعيس حتى شايعة . ول : وفي المسجد من يعني لانكول خفيا ،  
 ولا . ككن . لا عن رضى الله عنه . وقد عبد الله بن عباس . فتدكرهت ان  
 ان مسجد محقة ان يشعب سيرة . واني هو . لا مسجد . فلما دخل دخل  
 المهاجرين ولا صار وايهودنه . معه بس (٥) »

فمصد ش . ع من اقامة الحجة بس . من الخل والعقد قد تحقق في  
 ولاية احمد . ا شمس رضى الله عنه . وسواء بعد ذلك ان تباع الحبيبة  
 امانة ثم يبعه عانة كما وقع في ولاية حميد و عثمان بن عبد . ويعبد له

(١) . راجع السلاسل تيمية ج ١ ص ١٤٣

(٢) . راجع السلاسل ج ١ ص ١٤٣

(٣) . راجع تاريخ حريز ادمي ج ٥ ص ١٥٢

(٤) . راجع السلاسل تيمية ج ١ ص ١٤٣

الحقيقة ويضع عبده موقع قبول ويعبرر عبادة أهل الحق وعند مدكه وقع في ولاية مارق . أو يبيع مبايعة سمة في ك واحد ك وقع في ولاية علي ابن أبي طالب رضي الله عنه

وماذا لا يكون من المعتقد ان توجد خلافة قائمة عن اختيار أهل الحق ومقدم . وهو امر يرجع الى قوة اداة الامة . وسورة الارادة في حد الامم وتنوع بحقوقها تأثير مباح ومضائق عاب

ما يشهد به سطر وتؤيده التحرية في الامة متى كانت عن صبرة من حق وعرفت الطريق الهادي اليه لم تنشب أن ينقلب تفكيرها فيه عزه سارما ، وتقتحم كل غنة تعترض في سبيلها ، وإذا سمعت امة تذكر سيرة من هو هي لانفسه بها بخطوات سريعة ، او سمعتها تنادي بالاسب حق احب من يدها وهي لا تشده سعي متواصل فعلم بها لاراء في سور الامان والآمن وجميع احسانها تلك امة شريفة او ذلك الحق المانع مع لا ارادة

تعرف كل قوة وان كانت مسخرة لارادة الامة لا تمنع ولا تمنع وحس لانهم فلا يكون من الال محض ثمة سبب ، وتعني دس لاغواء في مرسى ، ولا يصطيد استمدح حق تقوم لان يرد ان احسانهم بها لا يزال معدوما او ان شغل ارادتهم مارج في كحاح وششت

وما مثل الامم في ثمة وقوة ارادتها الا مثل سبب بخرق اتماء ورسم حسا يمتد على قدر قوة الوزير الذي يدفعه ومثله موصى تي يمد بها

ولا يراد ان يسر حسا واعى سرش الخ لمة بقوة مسخرة وسادة فيه فساد ، لا يلقو من الامة قوة ارادة . وما كان الامة قوة ارادة لان شعورها بحقوقها لم يكن غما ، ولا يكون شعور بحقوقها منصوص ورغبة في تعمير . أو



لاخلاف مرقبه حذره بحسن الاذواق وطرق تفكير تتفاوت معاونا بعيدا

\*\*\*

في المؤلف في ص ٢٥ « وم كان لأمر المؤمنين محمد الخامس سلطان  
تركيا كان يوم يدر لولا تلك حبوش التي تحرس قصره »  
وكتب معه على عهد في سفن ضخمة ما جاء « كتبنا ذلك يوم كانت  
الحاجة في تركيا وكان الحبيبة محمد الخامس »

في المؤلف كتب هذا كتاب ماث الذي هو في الحافة من اوجبة  
الاحياء قال ان يؤلف الباب الاول الذي هو في تعريف الخلافة والباب الثاني  
بدي هو في حكم الخلافة . وهذا ذكر في ص ١١ من الباب الاول رسالة الخلافة  
التي سرتها حكومة المجلس الكبير العثماني ، فترة وهي الطبيعة متأخرة عن وفاة  
محمد الخامس . ومن في ص ١٦ من كتاب الخلافة والامامة للاستاذ السيد محمد  
شهاب . وهذا كتاب لا يعبر بل لا يؤلف إلا بعد حركة انقرة  
في سنة بعد وفاة محمد الخامس واعتبر من هذا المؤلف ذكر في أول  
سطر من عدد صحيح في بحث فيها عن محمد الخامس كتاب الخلافة والامامة  
والذي هو في ص ١٦ من كتاب الخلافة والامامة للاستاذ السيد محمد  
شهاب . وهذا كتاب لا يعبر بل لا يؤلف إلا بعد حركة انقرة  
في سنة بعد وفاة محمد الخامس واعتبر من هذا المؤلف ذكر في أول

لاعلى (١)

راد المؤلف ان يتحدث عن حبل مهيمن عداي ، اسياحة وأنوع  
احكومت وبعده جمعته الخس ، ونوش ، قاضي على فهمه معنى هو ان الخلافة  
والناب لايركس الا على حوت ماهرة وسجوف الصنة ، وسنتم يلوكه  
في حبل يركب عصا عصا ، وعرضه ان يدرقها حتى امنالات بها حاصرة .

(١) تيسر هذه الكتابة وان لم يكن لها من الموصوع العلمي ، خدمة لأربح حتى  
لايشبهه لا رى ان محمد الخامس تولى بعد انقضاء المجلس الكبير بانقره

كتاباه ، ونوشث قارى ، لا يهتم به الا المؤلف يرق ويرعد على  
القوة اما كفة من حيث امهات شوكة ونعت ما السمت من قوة الحديد  
والسلاح

قل ابن خلدون في مقدمته <sup>(١)</sup> « ان معونة المرأة لا تكون - عصبية »  
وقال <sup>(٢)</sup> « ان الملك اما يحصل تغلب من تغلب به يكون - عصبية »  
وقال « ان الدول اعلمة في ولها يصعب على سوس لا يبدىها لا قوة  
من اعلم . . . هذا استمرت الرسة في أهل عصبية الحصة من باب في  
الدولة ونوارثوه واحد بعد آخر في شتى كبرى ودون متفقه . . .  
النفوس شأن الاولى »

أخذ المؤلف مآقره ابن خلدون في سنة قيام العرب ، وحراد عن مسرور  
احلامه فقال في ص ٢٥ « لانك مطلقا في سنة كانت دائما حدة الحمة  
ولا يدكر لما لا يبع حينة لا اقرب في زعمنا تب ارضه المسحة في  
نحوطه والقوة القاهرة التي تغله واسوف نصبه في مدوديه لال ركب  
شططا في القول لعرضنا على القارى ، سنة حدة في وقتنا هذا يرى في كل  
حلقة من حلقاتها طابع قهر و . . . »

تناول المؤلف مآقره ابن خلدون و . . . من في عيه من الملك  
لا يحصل الا بالتغلب ، وأخذ يصير به قوله « احدهم اجعة الى حيرة أهل  
الحل والعقد

لا شك ان عيسوف ابن خلدون لا يرى تعدي من مقدمته لا يرق  
بين الخلافة والملك ، وان شئت تحقق هذا بحيث على وجه شرعى حتم  
ويك تحقيق :

سرف الاسلام في ساس طبيعة تعصب قومية : ومن هذه الطبيعة  
كثيراً ما نطغى وحمل من حبها على تحدر لاجيه في قومية والوقوف في صف  
عصاة ومن كان مثلاً

سرف الاسلام ذلك فتمرد مددي ، الاخوة والمساواة ، وأتى بما يهذب  
آلتك طبيعه ويهيم نودها حتى لا تحب بالتسلة الى معاضدة أخيها اذا نهض  
لإسلام حق وبقية مسكر

قد يأن الاسلام لرجل ان يؤثر معروفة ومساعدته ان عشرته ، أما  
سند تدبير مصحة سمة أو تربر حقه مشتركة فيقطع المظر عن كل صلة ،  
ولا سم لاي سمة ولا الا ما تنصيه المصحة ونسبره انوارين العادلة  
والآراء راجحه . ومن هذا وكل تعيين الخلافة في اختيار أهل الخل والعقد ،  
وحيث اسمين في هذا حق مصحة وحادثة

يس من المعتبر في اسمين ان يبروا على هذه الحطة اذا لم يكن في ذي  
مصية سمة من سكرية ، يتحقق في سيرة من ذوي العصبيات الواهنة ،  
ومن بعدهم عليهم ان يحنوا وامافيه المقدرة الكافية ويكونوا حوله قوة تهزم  
ماه كل عصبية قومية

ومن كل دو عصبية في هي شدة وقوى ، كاهي لهذا المصعب فلهسلمين  
ان بعدو . بحوره من هذه قوة طبيعية مبردة برحج بها على غيره المائل له في  
سائر شروط حادقة وهذا ما في عيه اس حلدون فبه حديث « الأئمة  
من قرش » وحيث سب ترشيه في الحديث لما يرمي الى ما يحقق شرط  
كفيه ومدة في ميام . . . الخلافة وهذه قوة خامية ، وقد حصت  
قرش . . . من يهد من ين سائر . . . شدة القوة عصبية وشدة المراس ، وذكر  
من . . . من شرط ترشيه في الخلافة قاضي . . . كرايا ولا في حيث



فهو اجب داعي المؤمنين من مد يد من الملك ، فان الحكومة  
اتى يرأسها فرد اد كست نعم من طريق طرقة واشريعة عادلة لم نجد في  
مبادئ الاسلام منع من الادس في وصي في مؤزرتها

\*\*\*

قال ابو بكر في ص ٢٧ من طبعي في اوثق المسلمين الذي يدينون  
الحرية ، ويسمكون مدافعهم ، ويؤمنون الخسوع إلا الله رب العالمين ،  
وساحون ، تلك الاسد في كل يوم سبع عشرة مرة على الأقل ، في خمسة  
أوقات الصلاة ، من طبعي في اوثق الاحرار ان يؤمنوا الخسوع  
حالهم ، ومن غيرهم ، تلك الخسوع الذي يقابله الموت رسيهم ،  
الاحصوا لمة و ولا في حكم سيف الماهر

يمن كك في في ضام الاستعداد (١) " في الاسلام من كافة الأديان  
على لاله لا اله . ومعنى ذلك انه لا بعد حسابوا في سوى الصانع الاعظم ،  
ومعنى مادة من و حصوع . فيكون معنى لا اله الا الله : لا يستحق التمدل  
والخسوع في غير الله . في واحدة هذه يناسب استبدت في غير عبيد  
ذلك و هموا بقصد كلاً كلاً . وهذا ما انتشر من توحيد في امة  
فقط لا وكسرت من قود الاسر

حق . يعين سكران في ثمانية اوثق من الاسلام برفع هم اتباعه  
وركي ثوبه من حصوع في حالهم ، ومن غيرهم متى حاول اصطلاحهم  
و تمت حقوقهم .

ثم ادعوا من ائمة السيرة عدلا واستقامة وهم يدعون له حسن  
حسنة ويحصلون له نصيحة . ويكون صعوده على عرس اخلافة برضا



واختيار منهم ، وأيس في هذا عصاينة على ، شرود في قلوبهم من مبادئ الحرية والمساواة وإخلاص عبودية لله . من إيدي منهم أحرية والمساواة وأمرهم بالإخلاص في توحيدهم هو الذي قل لهم « يا أيها الذين آمنوا اسعوا لله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ثم إن الرعية التي كان سوادها عمر بن الخطاب أو عمر بن عبد العزيز كانت تدرجها إلى مذهب الشيعة ولا عند شيئا من حريتها ولا بإخلاص العباد حاديا

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٢٨ « أما الذي يعمد في هذا المقام هو أن قرأنا أن ارتكاز الخلافة على القوة حقيقة وقعت ، لا يجب فيها وسيل عديدة أن يكون هذا الواقع المحسوس حريا على وإيس عن ، لا ، ومع هذا لا يحكمه الدين أم لا »

ملا المؤلف آذاننا بكلام يدور في الأذهان ونسب . ذكر بلا عن القوة والرهبة ، ثم انقلب إلى حرفة المشكك أي أن في نفسه لا يخرج ما من بحث حتى نحاول أن يمددنا به مرة أو مرتين ونحن نمت سطر عن إرثي النطوي في سدر ذات ، وبنى حكمه أنه صلة فقول : أن ارتكاز الشيعة على قوة وسيل دون أن يكون لأهل الحل والعقد فيها اختيار ، غير جار على وإيس عن ولا موافق لما أرشد إليه الدين ، وكذلك الدين واعتقل سبيل لا يخفى أن في حكمه .

ما استناد الخلافة نفوة أحد وسلاح عديم على وعدة أخيرا الأمة أمر يطلق على قوا من العنل غير تردد ، وحق نهدي إليه سرية بحث وتأكيده ، من قصد من أمة السط كك الأبدى عادية على الحق فوجب أعداد القوة من جند وسلاح لمكافحة الأعداء والبغاة وحماية حرم

أشريعة من أن نعتب بها آئمة أو نفس مارقة .  
وعنى الأمة نقطة أو تحذ من مديبر ما يتكلمها من مشاركة خليفة في  
تصريف هذه القوة المسخرة حتى إذا حاب ضها فيه وحفد الاستعداد بالانتم  
وحدث طريق إلى تمام بامه وكف يده أمراً ميسوراً

\*\*\*

قل المؤمن في ص ٢٨ « لا معنى لميام الخلافة عنى قوة وانهر الا  
إرصادها من يخرج عن مقام خلافة أو يعتدي عليه ، وأعدد اسيف لمن يمس  
سوء ذلت عرش ، وعمل عنى برقة قوله »  
لا بد لخلافة من أن تمتد صيما وترتدى . ذهاب تنقي حطر عدوها حم  
ومسحر ، وتمنع شر من يثير فتنة يضطرب لها نظام الامن والسلام ، وقد  
تسبب حين من الدهر وهي لا تنقضى حسامها ولا تمنع بالدارها ووعيدة  
الاي وحه سدوير من المؤمنين الدوائر . أو ثمر صفت به ربح الأهواء  
وما له في أول الامام من ولى ولا عادر . وأدر ككبار من بعدت فيه عن  
حقيقها فحاضت عما صحاو حر سيناء . وربما كل إنميا في بعض الاحيال  
كبر من عمر ، ويس صلاح شئها و سادتها إلى سيرتها منى من يعارون  
عنى مصححه شرق ونجاد شعوبه بعيد

\*\*\*

قل المؤمن في ص ٢٩ « وذا كان في هذه الحياة الدنيا شيء يدفع المرء  
إلى الاستعداد وخذ ، ويسبل سبه عدوس وخفي ، فذلك هو مقام الخلافة ،  
وقدرت ه أشقى ما تنفق ه نفوس ، وأهم ما تعار عليه . وقد احتج  
الحب باع ونعيرة النسيطة ، ومدمها اتوة العامة فلا شيء إلا العسف ،  
ولا حكم لا سيف

الظلم والاستبداد بآثار من ستين .

أولاهما أن يحمل الحاكم من حمية هوادة وعتا بر راكية . وثانيتهما جهل لامة ومخادضا بحيث لا يتحدد حماؤهم على تميمه . وثالثهما وقوع الدابر للاستبداد . وقد نيت احذفة بحق على ما ينوون به من هذين عمن الماقرنين . فحاء في شروط احمية أن يكون عانا عادلا ، وحاء في واحد الامة أن تشاكة في رأي وتقوم على مرفعه وحمه على طريق العدل بالوسائل كدبه

وق وقع من الخليفة استبداد أو عدوان فالتبعة ملقاة على عنق الامة لا على مشرواح احصاه . ولو كان مقام الخلافة يحمل بطبيعته على الاستبداد والغى لم ترفع هذالة رسيها ، ولما تخط بحرية من سافا يوم جلس سسه الحاء . الراشدون ومن هذا حذوهم كهمر بن عبد العزيز رضي الله عنه

\*\*\*

قل المؤلف في ص ٣٠ من هنا : " سمعنا منكم على حرية عدم واستبداد الملوك بمعاهد التعليم " .

بخس المؤلف حظ نفسه في سياسة فكفما شيئا من سوائه ، وما راحا منه الآن إلا أن يلصق بملوك الاسلام وصمة الضغط على حرية عدم وبصق العبارة بكل صراحة كأنه لا يشعر في لذيذا شيئا بقوله تسريح

يراد مما أن صراحة الحديث في مهنة مهنة الاسلاميه ومنه على مبدأ شتها ، او فخره على سائر ضميرها . ويريه كيف كل الامانة والامرا يسعدونها بالترجمة واشاء المدارس وتأسيس المكتبات وحلال عدم . ويساء الهم على المؤلفين ، ان عن تمصيل حديث في هذ نفس نحي شغل . ولا مائة لنا الا ان نفي عن الحكومات الاسلاميه حرة حمية ، ونحو . فيها كنه

على ما جرى على اقلية يث بعد على امة من اهل يث  
 وموكل على مجمع من تاريخ ومري من ما رهم سابق  
 قامت دولة في امة وكنت همهم مصروفة الى فتح بلاد وتوسع نطاق  
 مدونه لاسلامية. في توحه خاتمه الى اريد على مدني يديهم من علوم  
 اسلامية وغربية سوى ما جاء في تاريخ من ان معاوية بن ابي سفيان رضي  
 الله عنه كان يستمر الى ثلث ابد في حداثتها وعرب واهلها وعجم وملوكها  
 ومن سبهم برعيتها وسائر ممالك الامم وحروبها ومكيدتها وسياساتها لرعيها وغير  
 ذلك من حذر لأمم اسلامية (١) " وما قام به خالد بن يزيد بن معاوية من  
 مساهمة فاضله ربه روميا من اسكندرية وخذ عنه حكمة السكندرية ثم امر  
 به في حربه. وكذا ان عرت من حربه خد لا صبه معاصر من هذا الملك  
 ابن مروان كان في طلب وبي في حرائر كتب با شاء وان تولى عمر بن  
 سعد ع. أخرجه منها وفتح متداولا في يدي من. وحدث في ممرست لان  
 يد (٢) ان " هلا ساد كاتب هشام بن عبد الملك تل من رسائل ارسطو  
 الى الاسكندر

قرئت دولة في امة في الشرق واليه صوابه عند الأمم الاخرى من  
 عبود حكمية ووسعية بعد ابدى و... وكما لم يصطيدوا عما لعمه ولم  
 يتبعوا سبيل سبيل دول متعينة

ثم خدمهم هو ومن وقد اتبع سابق املاك الاسلامية واستحكمت عرى  
 الدولة. فما سترت مبادئ اخلاقه يديهم حتى نهضوا دعوه على خلاف  
 مومن. ما يعني المنصور بقل عبود الضدسة ونب والجهود وتبع حنقا على  
 عند احطة محمود. و... هتيرة للحقيقة اذ موم شور من ان اثار بها

(١) مروج الذهب للمسعودي ج ٢ ص ٥٧ طبعة ولاق (٢) ص ١١٧

بأشغال، وضمت هذه مهجة قدام شداريه احيائه عقب احيائه حتى فصحت  
علوم اليونان والفرس وغيرها تدرس بلسان سري ميب

وهي عظم الخلافة العباسية وهيض حياها فطير حوذا دون في شام  
ومصر وفارس وخراسان وغيرها، كدوية في به وى حمداني رير ونفى  
سامان والدولة افريقية وسجوية. وموك هذه الدول حمة على الملل  
احلاف العباسية اقتدوا بحمد مبد في ترعيب أهل مبر واستفادهم الى  
عواصمهم في القاهرة وسيرة ودمشق وبغداد واضطهر وعبره (١)

ومن أشهر رجال هذه الدول واعظم أثر في اجراء مبر ورفع ماله  
منصور بن نوح الساماني (٢) ومحمود بن منكوكين مردي وسيف الدولة بن  
حمدان وسابور بن اردشير (٣) ورير مبد الدولة بن مبر وصاه امك (٤) ورير  
السلطان سلجوقي وقدم بن وشكر مردي ويقتوب بن كاس ورير  
العرير بانه ثنى موك الدولة اسميه وصاحب بن عبد ورير مؤيد الدولة  
ابن مبر الى غير هؤلاء من موك ووراء عرفوا فيما مبر وحوا سيد الاوك  
تسمع عداذه وحق من سياسته كيف شاء.

واذا سرحنا الطرف في دول الامم والمغرب رير كثير من موكها  
شادوا صروح العلم ووسعوا ميدان امانته في مبر مثل احكم امششر مبر  
الخاتمة سرطنة ويوسف بن عبدالمؤمن سلطان مراكتش وسبرها من موك  
طوائف وبعض موك الدولة الحفصية والدولة الحسنية في تونس

(١) تاريخ التمدن الاسلامي ج ٣ ص ١٦٩

(٢) ملك محردى وما وراء النهر وهو اول من شأ مكتبة عامة في لاسلام.

(٣) ائمة مكتبة مبر بمسجد سنة ٣٨٣ واهل اشهر والبلاد المعرى بقوله :

وعنت اى دار مبر وقبة من اوردى مطرب لاصائل مبر

(٤) مؤسس المدرسة الظلمية ومكتبة الدولة بمسجد

والعلماء يؤيدون في بعض كتب من ضائع لاستبدال اصطفا على  
العلماء، فظم إلى عدد مصرية. بعينه من أن حياء الاسلام ومولوكهم مستبدون،  
فاضمم له قياس مضمي من شكل الاول. وهو موك الاسلام مستبدون، وكل  
مستبد يصطف على هذه. فاستجبه: موك لاسلام يصطفون على العلم

وسكن ما يدعى هذا قياس. و تاريخ صحيح يشهد من حياء  
الاسلام ومولوكهم رفعوا الملة اعدوهم ومهم استغثت شعبه الى الشرق والغرب. قال  
روبودان لاجميري في كتاب تاريخ الموسيقى<sup>(١)</sup> «مد فتح اد برس  
اصبحت يابيع عرفان نهم الى عرب على طارق دمشق وحلب وسكندرية  
ونجري على سوحل قريته على الاداسايا حتى انتهت الى قرصه  
اي انتاء الامور فصبحت مركز اموم والمعارف الى الحياء ارونا» وقال  
«ان عرب في سرون الوسطي كما احمية عرو عرفان في حياء العالم،  
ويك كات او و سرفة في شد دبحر حيا طلاء كن حياء في عدد  
عاصمة مسكويه قد سمع على شوقي امدية و عرفان لاهم كوا موك كات  
عظيمه نند من ميرا فتح شرقا الى المحيط الاطليقي غربا حيث توجد صحبه<sup>(٢)</sup>  
وقال و متصل سهره (يعني حياء قرصه) على موك أصبح نوب عرب  
وفلاسفة قرصه حياء ربه عرو في نوب»<sup>(٣)</sup>

ودا حكي تاريخ اسوكن عمامي في اشرق والنصون بن في عامر  
في غرب صندا مسنه عمامي شيء لا يدكر راء نهضة اني قدم بها عبرهم  
من موك ومرا يخرج سلهم وسد مكرهم مميمه في مهاب لا يسعه انتم

• • •

(١) ص ٢٨٢ طبع لندن سنة ١٨٩٢ (٢) ص ٢٨٤

(٣) ص ٢٨٩



قال المؤلف في ص ٣٠ « ذلك تأويل ما يلاحظ من قصور مهنة  
 الإسلامية في فروع السياسة، وخلق حركة المسلمين عمية من مدحهم »  
 قد استل من مؤيد الاسلام كوايد عدون على توسيع دائرة المعارف  
 ويقنون ما تنتجه العقول السليمة احتمل، وترحاب. وقد كتب كتب سياسية  
 تألف بمراى منهم وسمع، وكثير منها يؤلف من اجل صاحب الدولة أو  
 وزيره، مثل كتاب سياسة الممالك في تدبير الممالك له ابن أبي اربع المعظم  
 اعلمى، وكتب نهج سنوك في سياسة اموك له شيخ عبد الرحمن بن عبد الله  
 لصلاح الدين الايوبي، وكتاب لطائف الافكار وكتاب الاسرار في علم  
 السياسة الفقه الفاضل حبيب سميرفندي المودري رحمه الله. وبعض هذه  
 الكتب يقدمه مؤلفه بنفسه الى الملك كما قدم ابن حيدر من هذه من مقدمة  
 تأييده الى صاحب تونس بن عبد من احمدي، ثم الى سلطان برفوق  
 صاحب مصر.

من كان من رجال الدولة من يؤلف في سياسة، كما كتب في ص ٣١  
 خدود المومنين في المقدمة كتاب سياسة المومنين له ابن عبد الله  
 ابن طاهر ولى الشرطة بغداد رسالة في السياسة الموكية<sup>(١)</sup>

\*\*\*

وال مؤلف في ص ٣١ « ووجه هذا كتاب كاه في ص ٣١  
 اموكي الاسلامي عن كل مدح سياسي، وكل حركة سياسية أو دولة سياسية  
 صفي هذا كتاب واضعه من اسباب الدول في ص ٣١. ثم هجر عن  
 من وجه كامل »

فتحة المؤلف في هذه عدة شطوط لا يخفى من غير شرح عرف شمة

(١) رحمة في ابن مكايل (٢) فهرست من الدين ص ١١٧

الامانة في العلم . خضع فيها تلاميذ كتب تاريخ كذا كما ما وثقها ان شئت  
 صحيفة صحيفة فلا أحسبك تعتر على مثل يشهد من مسكا من موك الاسلام  
 غضب لكتاب الف في السياسة أو كره لاساس ان يرجعوا كذا في سياسة  
 وعنف شخصاً في سياسة أو صدر ما را على الشيف في سياسة  
 صعد بعض موك الاسلام على المنسفة كما قصصاه عن امتوكل اعلمني  
 والمصور من في الامر لا عند صرر و تقرنا من موك عامة ، ولا شكاد  
 تعلم ان أحدا منهم اصدر في سياسة الاما كان من سلطان عبد الحميد ادي  
 احسن به الاستعداد وصعد من حربه نكر الى غاية لم يسبق لها نظير ، ومن  
 ذلك الاستعداد المسعى بعد رحن الكواكب كيف يؤلف كتابي صاع  
 لاستعداد وجمع أم يرى



قال المؤلف في ص ٣١ : لو ثبت عندنا أن الامة في كل عصر سكنت على  
 بيعة الامامة ، كان ذلك احب لكم نيا ، من وثقت أن الامة بحسبها وتقسيمها  
 قد اشتركت الفعل في كل عصر في بيعة الامامة واشتركت بها ، فكان ذلك حراما  
 صريحا ، ومن ذلك لا شك ان يكون اجماعا حقيقيا ، ولرفضنا  
 سجن من حكم شرعيا وأن نتخذ حجة في الدين . وقد عرفت من قصة  
 يزيد كيف كانت تؤخذ البيعة ويقتصب الاقرار

الدفع المؤم بحوص في الاجماع على سر بيعة منه ويرد على قطع في  
 اعناده في مسأله امامه قصة يزيد بن معاوية . علماء الاسلام في ناحية ،  
 وصاحب كتاب الاسلام وصاحب الحكم في ناحية اخرى  
 لا يضر حيا ان يؤم اسمه عليه الاجماع على وجوب نصب امام الاجماع  
 على مبايعة امام عليه . والذي يتحدث عنه نحن غير المتأشرو وجوب نصب



نخذه في بن دماس ، والانتقل معها في قصة فيصل ونشيل من حاموا في  
تجاه من دهم ان حدود شواذ حيث لا تقي أدواق أهل اعداء ، وشاهد  
بصحة مؤلف لا يرق بين الاحرار من وجوب الخلافة والانتقال على  
مباينة شخص غيره

\*\*\*

قال مؤلف في ص ٣٢ : و انت الاحرار ابي زعموا . كان هناك يعتقد  
بديكيت : وقد قالت الخواجا لا يجب حب الامام أصلا . وكذلك قال الاصم  
من المعبرة . وانه قد مر أيضا ، كما سقت الاشارة به . وحسبنا في هذا مقام  
تصا بدعوى الاحرار ان ثبت عند احدى الاصم والخواجا وغيرهم . وان  
ول ان حدود مهم شواذ

بالحرف في وجوب الامامة جميع الخواجا وبما تضمنه دائمة منهم وهم  
محدثات . وقد سألنا في قول ان حرم في كتاب فصل : اتفق جميع  
أهل السنة وجميع المرحضة وجميع الشيعة وجميع الخواجا على وجوب الامامة .  
ول الامامة يجب شيئا لا يفياد لامام عادل . . . حاشا لمحدثات من الخواجا  
الاصم فمدان امام حرمين في تنفيذ ربه . تصب الامام عند  
الامكان واحد . وذهب عند رحمن بن كيسان ( هو الاصم ) الى انه لا يجب  
وبجمهور . من حياد يسطمون الاسلام والحق لا يجمعهم صاطا ولا برطا  
شملت . منهم راء . وهذا من هجوم على شق امته ، ومنازلة احفوق ،  
الاعتق لا يرب حجاب الانصاف ، ولا يستوسر ضوابط الاعتساف ، ولا  
يسعى الاسد الاسلاف من رمة الاجماع . ووحيد عن سن الاتباع . وهو مسوق  
حرم من سرفت عليه شمس شرقية وغربية ، وادق مذهب عماء قلبية .  
من حريق ن محمدا هدم . ثم في قصص الخلافة لا يحد بها ويس في اطمئن

على الاجتماع من ثمره ، ولا نخبر قواعده لاغة كونه من صفات في  
 زواجر أهل السنة في غير حق بل خلاف ما فهم في الأحكام الشرعية يجمع من  
 أعداد الاجتماع كما هو المختار عند من والآن في غيرهم . وإنما يعرف  
 بخار عن محاسن هذه وجهين :

أحدهما أن حاله صريح في اعتقاد الاجتماع من مذهبه من وجهين  
 الأول ، وحدوث قول عداق من أقواله أي عدمية الاجتماع عن حكم  
 غير من مردود على وجهين :

أولهما أنهم قيدوا بمسألة حول قوله في قوله من كونه من كونه  
 في هذه الحالة وهو أن الأمة من عدد واحد كونه من كونه  
 وعندنا أن ما دلت على أن الأمة من عدد واحد من كونه من كونه  
 بشر لا أن يثبت أن الأمة لا تعدل الأمة ، ثم مع ذلك فيكون  
 والأشبه أن يكون من الاجتماع في مثل هذه الحكايات من مدعى  
 هو في معنى هذه النسخة ، وكذا في قوله من كونه من كونه  
 ما يؤيد أن الأصم كان يخلق الاجتماع إنما لأنه من في كتابه بريق  
 من بريق « قال » ( هي الأصم ) لا تعد ( أي لأمة ) لا جمع بينها  
 وإنما قد ملك العلم في مائة من أصل الله عنه لأن الأمة بجميعها شئت  
 أهل من من حاله من أن من في كونه من كونه من كونه من كونه  
 لاجتماع الناس عليه بعد قتل على من الله به

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٣٣ « عرفت أن الكتاب كونه من كونه عن ذكر  
 الحالة والاشارة إليها ، وكذلك السنة النبوية قد أهمتها . ومن الاجتماع لم  
 يعتمد عليها ، أفهل بقي لهم من دليل في نفي غير كتاب أو سنة أو اجتماع ؟





ساف على أن النظر في وجه الأمر بطاعة أولى الأمر يقتضي وجوب قيامهم  
وتمرّن لم يصرح بحكم الامارة العامة اكتفاء بما شئ في عامه من الاصول  
انني تبينها السنة ويرجع اليها ار محبوب في عهد الحجة في الامتيازات  
ولأن في الأمر ما فيه أولى الأمر غيره لأولى الالاب

**فقول المؤلف:** بن المرحون قد مره عن ذكر احكامه ولاشارة بها بكلمة  
لاتليق بادب عالم شرعي، ولكن دعوى كبر حجة موهبة سواد تصعب على  
بصرك قريك الاشياء بعد أن تجري عليها صفة من فروعهم وود صار  
الهوى بعض مقدمات الدليل لما يجرى الامامية تدعى (١)

**١-** وأما السنة فقد وردت احاديث صحيحة ذكر فيها اربعة والامام واربعة  
والامير، وقد جاءت هذه الاحاديث في مراس متعددة ومعال مختلفة  
فمنها ما جاء في بيان أن الامام مسؤول عما يراد في حق اربعة كونه له عليه الصلاة  
والسلام - بما رواه بخاري - «كذلك مع وكلك مسؤول عن عيشته  
وامام الذي على امر راع وهو مسؤول عن رعيته والرجل على امر رعيته  
وهو مسؤول عن رعيته (١)» ومنها ما جاء في الامر بما رواه الامام وعدم  
الخروج عنه كحديث «مر جماعة مسلمين وامام (٢)» ومنها ما ورد في  
بيان حكم من حاول الخروج عنه كحديث «من تركه وتركه حمة من راح  
واحد يريد ان يشق عصاكم ويغرق حديدكم ونبوه (٣)» وحديث «ان  
يبيع الخليفتين وقتلوا الآخر منهما (٤)» وحديث «من عصى الله وعصى الله

(١) موهبت الشاهي ج ٤ ص ١١١ طبع تونس

(٢) بخاري ج ٩ ص ٦٢ طبع بولاق

(٣) بخاري ج ٩ ص ٥٢ ومسلم ج ٦ ص ٢٠ طبع القاهرة

(٤) مسلم ج ٦ ص ٢٣

(٥) مسلم ج ٦ ص ٢٣

صعنة يده وثمره قلبه ويضعه ان استطاع من جاء آخر بارعة فضرهوا عمق  
 الآخر (١) « ومنه ما جاء في مساق الاحبار عن وجود احسان وقرن بذلك  
 الاخبار الامر بالوفاء ببيعة الاول كحديث « كانت سر اسرائيل تسوسهم  
 الاماء كلما هنت بي حمة نبي وربه لانني عمدي وسكون خساء « فتكرر  
 واما امر ١٠ ق « فوابيعة الاول ولان (٢) « ومنها ماورد من مرد الاسكر  
 وام عبيد عن سكت يد من صاعه الاماء وان تمت المسلم وليس في عنقه بيعة  
 كحديث « من جمع يدا من صاعه بي الله يوم الحساب لا حجة له ومن مات  
 وبس في عتبه بيعة مات ميتة حائسة (٣) « وهذا الحديث وان لم يرد فيه  
 ذكر الاماء ولا الخيعة فان الاحاديث السابقة تفسره ومنها ماورد في وصف  
 خد لا يثمة وشرهم كحديث « خيار ثمتكم الذين يحبونهم ويحوسكونهم ويصلون  
 اليكم ويصلون سبهم « ونحو ان ثمتكم الذين تعضونهم ويفتخونكم وتعونهم  
 ومنهم سكر (٤) « ومنها ما ذكر فيه الخيعة بحجاب لبي واجر فيه ما يكون له  
 من صافي خير « كحديث « ما بعث الله من نبي ولا استجبت من خليفة  
 الا كان له سائل طاعة ثمره بالمعروف ونحضة عليه وبطانة ثمره ما شر ونحضة  
 سبه ومعصية من عظيم شدة (٥) « ومنها ما جاء من منزه الاماء عادل وفضله  
 كحديث « سبعة صفة لله في صفة يوم لا ظل الا ظله « ومصدرها بالامام عادل  
 فقال « ما عادل (٦) « وحديث « عما لامام حجة يقاس من ورائه ويتقي  
 به من امر يتقوى الله سر وحل وعند كل له سلك اجر ورجل يهر بغيره كان

(١) مسند ج ٦ ص ١٨

(٢) مسند ج ٦ ص ١٢

(٣) مسند ج ٦ ص ٢٢

(٤) مسند ج ٦ ص ٢٤

(٥) بخاري ج ٩ ص ٧٧ بولاق

(٦) الموطأ بشرح الزرقاني ج ٤ ص ١٦٩ طبع بولاق

عليه منه <sup>(١)</sup> ~~في~~

فهذه للاحاديث الواردة في عرض شتى وأساليب مختلفة . وكذا تدور  
حول الامام . فتبين مستويته وثمرته ودرجته واهل بيته ووقته من  
بمحاول الخروج عليه وتصف الأئمة وتفرق بين حيازهم وشرايعهم هذه للاحاديث  
اذا وقعت في يد مجتهد يتصرف في حكمه مرها ونهيا ووصفا لا يتردد في أن  
نصب الامام أمر حتم وشرع قائم ولا يصح أن يكون هذا حق لا من قبل  
الواحد

فقول المؤلف : ان سنة سيوية نعمت خلافه . حراما ~~بها~~ من حرج  
ليقطع طريق في وجه اختلف حتى تدرج منه الآراء معه والوصاح ~~في~~  
نزل في طور التجربة والاحتمار

وأما الاجماع فقد أرى لك وجه حجتيه فيما سبق ويثبت له دين قاطع  
لان شواهد عدة في دلائل شريعة عامة في موارد شتى من كتاب وسنة  
وهذه الشواهد ان كل واحد منها يمد صراحة في وجهه ~~في~~  
راسخا . وخبره ~~في~~ في اوده مجمع وهو مؤيد من احاد ~~في~~ كل  
واحد منها . فزده شيئا يتعدى مراتب مدون

وتقرير لاجماع في قصبة الخلافة الذي لا ريب عنده لاسلام بهجوه  
جيلا بعد جيل . ان صحاحه رضى الله عنهم سمع من صاحب ~~في~~  
صلوات الله عليه الى رفيق لائلي وقبل موازاة حننه شريعة في قهره . مكريم  
يادرو الى الاشمار بتعيين امام و ~~في~~ بحر بهج ~~في~~ خلاف في حكم اقامته وانما تمارعوا  
في مبدأ ~~في~~ شيئا قبلا في اختيار شخص كفى عند انصب ~~في~~ تمارعوا  
على مبايعة في كبر صدق رضى الله عنه . ومن يخلف عن مبايعة ~~في~~ يذهب

الى الخلاف في وجوب نصب الامام وانما هي الموحدة لعدم إثاره بالامارة أو  
 لاجتماع الشيعة دون حصصه وقيل أحذر آية في جملة المؤخرين ، وكذلك كان  
 شأنهم في الاهتمام بامر الخلاف بعد سائر احوالهم ، راشدين من عدم ، ومن  
 يحذف عن بيعه خدمة بعد يرجع الى عدم وقته على بيعه شخص المعين ،  
 ولا يقبل عن احداً أنه توقف في وجوب نصب الامير العام أو قال « ليس بنامن  
 حاجة الى ذلك الخلاف لأمور دنيانا ولا لأمور ديننا » مع ان المحدثين والمؤرخين  
 يسمون ما يدور في المنازعة بين أهل الحق والعقد وما يقع من وفاق وما يصدر  
 عنهم من أقوال وآراء ، ليس لها أهمية راء القول بعدم وجوب نصب الامام  
 وحظره عن قلب رجل منهم .

ومن باطل ما يقال : انما مكثوا عن ابداء رأيهم في وجوب الخلاف قرهبة  
 من قوة المسحقة . من العصر الذي صدر فيه عند رجوع الاصم ونجدة من  
 عامر عدم وجوب نصب الامام لم تكن حرية الرأي ولا صفة صدر السياسة فيه  
 بحسن حال من عهد الذي يقوم فيه الرجل وبجابه الخليفة بقوله : لو رأينا فيك  
 انوحاً حياً ثموماً سيوفاً

\*\*\*

قال المؤيد في ص ٣٣ « نعم بقي لهم دليل آخر لا يعرف غيره هو آخر  
 ما يلجأون به ، وهو هون ذنوبهم وضعفها قالوا : ان الخلاف يتوقف علىها  
 إقامة شعار الدينية وصالح اربعة الخ ، المعروف الذي ارتضاه علماء السياسة  
 أنه لا بد لاستقامة الأمر في ملة متمدينة سواء كانت ذات دين أم لا دين لها ،  
 وسواء كانت مسلمة أم مسيحية أم يهودية أم مختلطة الأديان - لا بد لامة منظمة  
 مهيكل معتمده ، وهي كان حسبها ولونها ولسانها ، من حكومة تباشر  
 شؤونها ، وتتولى صسط الأمر فيها . وقد تختلف أشكال الحكومة وأوصافها بين

دستورية واستبدادية وبين حموية واثمة ومبررات

الدليل المشار اليه يرجع الى عدة قديمة حتى يصححها من  
قطعية لانها مبنية من اصول وانكسار في كمالها من قديم  
العلماء في مناظرة الفخر الذي خالفوا في حب الامام دعوى الى انه لا يحل  
إقامة حكومة . ولا شك أن هذا الدليل يستلزم مذهباً ولا يجب في  
شكل الحكومة تخالف لأوضح من ذلك ولا يخفى لأهل المعرفة موقف  
الموقف الذي نراه في علم الكلام

فلندليل بالنظر الى مذهب الخصم الذي كان له شأنه في هذه المسألة  
وأيضاً بالدليل الهين ولا الضعيف، ولكن المؤلف لا يسطر عليه بحث  
ولا يحدد موضوعه حداً بحداً فيما لا يقع فيه كلام

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٣٤ « ولعل أبا بكر رضي الله تعالى عنه لم يرد  
الى ذلك الرأي حينما قال في خطبته ان سبقت الاشياء بها لا بد من  
ممن يقوم به »

صدرت هذه المقالة من أبي بكر صدوق ومن بعده في حياته مدونة  
ابن صلى الله عليه وسلم ويومئذ منها الإمامة العامة وتسمى حينئذ وسار في  
حكومته على منهج مطابق لمقاصد الشريعة، فإظهار الخلق الى مدته بما تيسر  
من ما يعلى أن يحرم الدين، يقرب مصالح الدنيا وراى في حكمه مدونة  
الشريعة وقواعدها العامة . أما الحكومة الاستبدادية أو شبيهة، شاكها  
فما كل لاني بكر صدوق ان يعدها في يومه بدين الله، وتنبعث بعد هذا  
في شكل الحكومة الذي لا يخالف مقصد الشريعة من إقامة الخلق

\*\*\*

قال المؤيد في ص ٣٤ « ومن كتب الكبرياء ينحو ذلك المذهب  
 حيا ، يريد المؤيد ان يرتد نحو خوردها ارضي وهو انه لا بد لكل قمة  
 من نوع ما من نوع الحكماء قال هذا بعد فصل شكل الحكومة في  
 دستورية و سمة اذية و جمهورية و و شعية و غير ذلك . وليس بالعجيب من  
 المؤيد ان يرتد من حركته الى قامة حكومة ما ، وسواء بعد ذلك ان  
 تكون دسمة به او اسمة دية جمهورية او و شعية و سبرها ، و سبجها في  
 غير حيل من الحفظ سياسي من حذفة و فضا ، و غيرهما لاشان الدين بها ،  
 و لما راكم المراجع فيها في حكمه بعد و تخارب الأمم .

فمن فرض ان يكون رسمه أمر ، في يد المؤيد و من يشا كره في مكبر  
 و يتم حاشي من شكل الحكومة نهائية ، و من يرتد بمقتضى رسم  
 مؤيد ان يكون مدلهم ، قاعا خاصين و يكون لحكومتهم الدواشعية  
 و بالادوية من الحاديين .

\*\*\*

و في مؤيد في ص ٣٥ ان يكسرها ، انادوا بالامامة و اخذوا ذلك  
 اندي برصد سمة سياسة الحكومة كان صحيح ما يؤمن من ان اقامة الشعائر  
 بدنية . و صريح . عية . سوقن من الخلافة ، معنى الحكومة ، في أي صورة  
 كانت - حكومة ، و من أي نوع . مصصة او مقيدة ، فردية او جمهورية ،  
 استمدية او دسوية او شوربة ، ديمقراطية او اشتراكية و الشعية »  
 لا ينحق العالم شرعي ان يسمى الحكومات الى قسام يذكر فيها النطقة  
 و الاستند و سمية و يحجب من لاشكل في يصح حين كلام مقتباء في  
 الامامة و الخلافة عليها ، اما المصصة فكل من يسمى بالاسلام يعلم ان الحكومة  
 لاسلامية مقيمة بماور كتب الله ، و الله تعالى « و من لا يحكم بما نزل الله





## شكل حكومة الخلافة

ترتبت المؤلف كيف أخرج الخلافة في تلك صورة المسكرة وأخذ يزدري  
بها وينمض من سبها، ثاباً عظمه عن النظر إلى حقيقتها التي رسمتها الشريعة  
وصرت لها الخلفاء ارشدون سيدهم بقيمة أحسن مثال  
و يث هذه الحقيقة حقيقة مطمئنة تعلم أنها قائمة على حكمة عالية وسياسة  
عاده

يقرر جمهور أهل العلم في شروط الخليفة أن يكون بالغاً في العلم رتبة  
الاجتهاد، وأن يكون ذا رأي وحيرة يتدبر الحرب والسلام، وأن يكون شجاعاً  
لا يرهب الموت أرباباً في دونه، وأن يكون عادلاً لا يتأخذه في الحق لومة لائم.  
و يعرف مزية هذا ناخسار سيرته فيما كان يتولاه من أعمال قبل منصب الخلافة  
أو بما من سببه تحارب والمجاهدة الطويلة من استقامته وشرف همة وانكاره  
ما يفعل طامون مبرة وحاسة

ومن الأسس التي تقوى عليها الخلافة شرعية فريضة اشوري، بحيث  
لا يملك الخليفة على أمر حتى يتيه بين يدي أهل أهل واعقد وتداوله لأراء  
من كل حاسب، يتبين رأي الرأى ويذهب في سياسته على بينة وروية  
ولم ينف الاسلام عند تكليف الخليفة بقمة فريضة اشوري وقبل عي  
الامة ووضع في عقب، وأحب مراقبة حمية ورجال دونه تقويمهم إذا انحرفوا  
ويحاط بهم إذا اهدوا

تحقق تلك شروط من علم وعدالة وشجاعة وحكمة رأى في بعض  
أخذ، وأخذوا أنفسهم شريعة اشوري وفتحوا باب الامر المعروف والمهي  
عن ذكر في وجه الامة بصدق وإخلاص. وكان بين يدي الامة عدل قانون

أساسي وهو كتاب الله وتصدق بيان يحصل محبه وهو سنة رسول الله  
فلا الخيفة يستند فتجده امة بالانتم ولا الامة ترهب سطوته فتعجز عن امره  
ونهييه. قال الامام الغزالي : الخلفاء رضي الله عنهم يحبون ائمة شيعته ولو كانوا  
على المنابر فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو محطوب : أيها الناس من  
رأى منكم في اعوجاجاً فليقومه . ففد له رجل وقال : والله لو رأينا بك  
اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا . فقال : الحمد لله الذي جعل في هذه الامة من  
يقوم اعوجاج عمر سيفه

وايس في اشرعيه ما يمنع احداً من يرض حالاً من شؤون الامة  
الى وزير ذي علم ورأي وشجاعة وعدل فيمنحه ما كل له من تدبير وتسييد .  
قال الماوردي في الاحكام <sup>(١)</sup> السلطانية عند البحث عن وراثة من يرض هي  
ان يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الامور برأيه وامضاءها على اجتباؤه  
ويسمى بمشاور هذه الوراثة . قال الله تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه السلام  
« واحمل لي وزيراً من اهل هرون احيى شدة له زري وأشركه في أمري »  
فإذا حار ذلك في النبوة كان في الامامة أحوز . ولأن ما وكل الى الامام من  
تدبير الامة لا يقدر على مباشرة جميعه الاستانة . وبيان الوزير المساركة له في  
التدبير أصبح في تنفيذ الامور من تفرد بها . ثم ذكر هذه الوراثة شرطان :  
أحدهما يختص بالوزير وهو مضاعفة لامام تامضاه من تدبير وتسييد من ولاية  
وتقييد . والثاني يختص بالامام وهو ان يتصمم في فعل الوزير وتديره الامور  
ليقر منها ما وافق اصواب ويستترك ما حاشه <sup>(٢)</sup>

ولاهل الحل والعقد أن يطالبوا اخسفة هذه الاستانة متى رأوا المصلحة

(١) من ١٨ مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧

(٢) انظر صيغة . ٢ .

قصية بها. ولا فرق بين أن يكون استنباط واحد أو متعددا  
 فشكل بعض الحكومات مبنية على حرية ووراء، ومجلس يائي بحري  
 اتعاه تحت طلاء الحرية، منه لا يحجب سكران الاستبداد، بخلاف الديمقراطية بحال،  
 وقد كان سلطان سبيح ابن سلطان سوري وشيئا ما، هاشرة رتب قوما  
 استعز به، عهده عاهدين وشيئا من دونه. وجعل مدارس في مكة تدبر  
 الملك عبد الله، واهل راء، وتمكينهم من تعقب الامراء والسلاطين إن حادوا،  
 وذلك أن ملك الاسلام مؤسس على شرع الذي من أصوله وجوب المشورة  
 وغيره من سكران. وفيه شيء من حرية، ومبادئ الاحوال، فاذا اطلع العلماء  
 واهل راء على شيء من حرية، ومبادئ الاحوال، فماذا اطلع العلماء  
 لذيها من تعبير سكران. قول اولاد قد حصل منصوص ولا حبروا شيئا  
 احمد بن وسيد، في شيء من حرية، ومبادئ الاحوال، فاذا اطلع العلماء  
 اسأل على شيء من حرية، ومبادئ الاحوال، فماذا اطلع العلماء  
 بيت الملك واحد على ذلك، يعودوا بانفسهم من حرية، ومبادئ الاحوال،  
 انما هو في لائحة سكران سيرة سلاطين كثره وكلاء، عامة في قوله (١)  
 ولا يصح أن يكون احاد في هذه تؤلف لأجل مسمى ثم تنفرط فان  
 نصوص علماء متفردة على أن يكون احادية فردا يستمر في رياسته مادام  
 حائرا على رضا الأمة بعيدا عن الاستبداد في الحكم. قول الاستاذ شيخ  
 محمد عده في كتاب الاسلام والحرية (٢). ولا تكن الحكمة من تسريع  
 الاحكام لا، وجدت قوة لاقمة الحدود، وتنفيذ حكم القاضي بالحق، وصون  
 ضاه احكامه. وتلك القوة لا يجوز أن تكون موضوعة في عدد كثير، فلا بد أن

(١) مقدمة أقوم المسالك الوزير خير الدين ص ٣٤ طبع الاسكندرية ١٢٩٩

(٢) ص ٦٨

تكون في واحد وهو السلطان والخليفة.

ومن ثمة وضع الخلافة في وددان الاحداث صحيحة نسمى صاحب هذه الرئاسة إماماً وخليفة وأميراً. وهذه الامانة لا ينسب من جماعة إلا أن تذهب في فهمها على سبيل سرياق المعروف من سائر لغات، وأوضح من هذا دلالة حديث "من أكل من أكلكم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم ويهريق دماءكم وقبوه".

وقد يقع العدل والحريّة شديداً بعد الحكماء في ترسيخها ورد ثبات اداء كل يدها السلطة بشرعية، وكما يتبدد في تفسدها بعد سنوي ولا تتصرف بلا تحت مراقبه لامة

فالخليفة كمكث دستوري وكما يعين بحسب أهل الحل والعقد ويحمل على ما تبه تبعه ما زال به سياسة من اهل حق ووجه مصدقة وسنريده بحث في شكل الخليفة سابقه حتى يعرف سريته في مؤلف لم يتعمده في كتب الفقه الذين يرون في حريته من حرمها لاختصاصه وسياسة

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٣٥ «الواقع المحسوس في رؤيتهم، ويشهد به التاريخ قديماً وحديثاً أن شعار الله تعالى «ما أخرج دينه سكرته» لا يتوقف على ذلك النوع من الحكومة الذي يسميه سبب حقيقة، ولا على توريث الدين يلقبهم الناس خلفاء» والواقع أيضاً أن صلاح مسلمين في دنياهم لا يتوقف على شيء من ذلك، وليس هناك حاجة إلى تلك الخلافة لأمور دينية ولا لأمور دنيوية، ولو شئنا أن نكثر من ذلك، ولما كانت الحكومة لا تزال كفة على الاسلام وعلى المسلمين ويندوع شر وفساد.

لا يرقب المؤلف في احداث اشرسية ، لا ولا ذمة ، صورها قلعه كيف  
 يشاء ، ثم يقع في عرصها ، شد من هجاء ، حطية  
 يصور خلافة نعرش بحس عليه مستند عشوه ، حويه وحوش ضارية  
 ورماح مسوة وسيف مصانة ، وهو اما عند هذه قوة المسحة اسماء ابناء  
 الطاهرة والفتك به نفوس بريئة ، ويست ارضية تحت سلطته القاهرة لا عبيداً  
 يعتقدون انه يستمد سلطانه من سلطان الله ، ويسخرهم في شهباته كما تسخر  
 الانعام

مخترع المؤلف هذه الصورة المكروهة ويجعلها النوع من الحكومة الذي  
 يسميه منها : خلافة . ثم يقول منبرثا منها : فليس بنا من حاجة الى تلك الخلافة  
 لأمور دينا ولا لأمور دينا ، وانما كانت الخلافة ولم تزل نكبة ويسوع  
 شر وفساد .

خلافة حفية سرعية وتمر لا عني لمسه من عه ماداموا يطمحون الى عز  
 مكن وحيدة مستنة ، وقد تسمى في سيف ان تكون شعوب الاسلامية كلها  
 تحت رية واحدة كحاذا العهد الدولة الاموية ثم انقسمت الى دولتين مستقلتين  
 ثم ذهب عبد الرحمن الداخل الى الاندلس وقام دولة ثمانية اخذت غلب  
 الخلافة بها ، الخلافة عباسية سرق ، فكان لدولة الاسام في العهد الاول  
 ولدوا فيه في العهد الثاني من قوا و سطوة ، فضع مقام الدول قوية في وسط  
 يدها علي قيد شهر من الاز شرق ، وما تطعت وصال الخلافة بالاندلس  
 كما قال شاعر .

« قام بكل سعة مريب وصال فوق كل عصب ديك »

اسم حدود استماع فرصة وحدي من بلاد من طرفها حتى يستنجد  
 ملوك ديوانت - سال مرا كس يوسف بن اشقيس ، ووالسقيم معه لتحقيق شيء .



من المعنى الذي يراد من الخلافة ، فهاجم عدو وردد على نفسه حاسراً  
وما تصعبت دولة امراطين بمر كس وشعوا بمرهم مع الموحدين  
اضطربت سلمه الاندلس ورجعت دولتها الى افتراق فبسط عدو بها يد  
انهاراً لفرصة التفرق حتى أصبح صاحب دولة مرا كس عبد المؤمن بن علي  
الذي يقول فيه شاعر :

ماهر عتيق بن سفيان والاصل من الخدمه عبد مؤمن بن علي  
فاجار الى الاندلس وأخذ حرب عدو وحري على أثره ابنه يوسف ثم  
ابنه يعقوب حتى حفظوا من عر الاسلام ، فبسطه في بلاد تحت ريت شي ،  
ولم تسقط الاندلس الا حين فقدت الوحدة السياسية وه يكن حرب بها دوه  
ذات قوة وعزم تسدها من ديب احضر احد

ولو أن المتأخرين من ملوك كاسين كانوا مختلفين من خلفه  
وراعوا امر الله من وسائل اسماها ، لم يرد سد هدد لموت لاسميه  
وأصبح كل قطعة منهم تحت مسميه تسمية تسمى في حكم وتصرف في  
وقاب شعوبها وأموالهم كيف تشاء ، فهاجم لا يريد بن ميسمي دوه الا انها  
رابطة سياسية تجمع شعوب محسن عدوهم ومومية من وجهه شعر بها  
لعائلة من تسميه واختيار ، ومن عهد اسميه بخر من قوة لاستعير من  
عاسه ويخون لمر الذي يحدج بهرج التهميل رضى دابة ويجهده  
وأما قوله « وإنما كانت الخلافة ولم تزل كلمة على لاسلام ومسلمين ورسول  
شر وفساد » فكلمة هو قائلها وتدرج من ورثة محبذ

الخلافة قامت بالسيرة الى دين تيمية ، ومدت من الاسلام في عام عبدة  
ما بين اساكب ، وأصبحت كلمه عيا وأصبح اسما في عرش شام وحياء  
راضية

فتحت الخلافة ثوبا كثيرا ودفعهم خلافة عدل عدل كانت تتجرع  
 عصص احمر والاستعداد، وصارت فيها شعبة توحيد الخصال عدل  
 كانت تحيط في ضلالت ابيهم وحداها، وتضمن حل الآداب الرقية  
 عدل كانت مغمسة في عادات وما يد شمر منها، ثمس المظمنة ونعجها  
 الادواق سبعة، وسبها مص الاصل في كآب واناء عدل كانت في  
 نحاد وشفاق

في بكر قسم عظيم من آسا وورمية يحيى نار الفتنة كرة وعشبا  
 ويرج في مصر حمجية تخرج امامية الاول فكل من شر خلافة وما قامت به  
 من لدولة ان قنت ترك، الى ان صادق ووضع مكان الخلافة وادمية  
 حيا وما

ذكر امؤف ان اسدمة رجال الخلافة وسعة سيرتهم العادلة كانت  
 كدء به تنمو الى ملك التبرك فلم يجدوا في فتحها ما يجد الفقة القليلة عند  
 الماء منة كثيرة من طول المصاراة وشات

ولا تحسه بعد ثوب الاسلام الذي لبسته تلك الأمم من يد الخلافة نكة  
 ولا حوفا تحت، به توحيد شر أفساداً، ويعمد بن شاه، ان حكومة عمر بن  
 احطاب أو عمر بن عبد العزيز ان حدث الحكومات نصراً وحما على قلبه  
 راء ويعند منهما راء في الوحوه التي شغلها لدور من سلب وحرية  
 ومساودة، ثم يتحدث معها صمبر لايج في الشهوت وكمة لا تبجس رجال  
 الاسلام حمة، ما حرم ان يعود وشدا الى حكمه فمأسى على الخلافة ويحويه  
 يد، يدى تنظر من حية حلال

يسوء مؤلف كانت خلافة وه ترو نكة ويسوع شر وفساد، وجعل  
 يلتمس من يوم تحول بعض الخصال وسوء سيرتهم ما يصح سد هذه الفتاة

مطلقة ، اختار ان يكون كاتب ميّات احلّافة يصني حاجة في نفسه ، ولكن بعض من لا ينتمي الى الاسلام من علماء عرب كما لا يكون حسابها بغير مصنف حبيب . ومن كلماتهم احفظه لشيء من محاسن احلّافة قول دُف فريدريك فون شاك في كتاب « الشعر و نمون احمية عند العرب في اسبانيا وصقلية » (١) :

بينما أوروبا كادت تكون خالية من المدارس ، اد لم يكن يعرف قراءة والكتابة فيها الا الكهنة ، كان العلم منتشر في المدارس انتشارا عاما غير أن الحكم ( الخليفة الاموي ) رأى أن الحاجة داعية الى نشر علم طريق أوسع ، فأنشأ في عاصمة ملكه سبعا وعشرين مدرسة لتعليم أبناء فقراء محلياً ، ولقد كانت سيول الشبان تنهر على محامع العلوم : قرطبة واشبيلية ومليطلة وباسية والمرية وماثمة ، حيث يتلقون العلوم ويتساقون في معاهدها ، وكان العلماء والمتعلمون من جميع أنحاء عالم الاسلام يتناثرون على هذه المدارس التي ذاعت شهرتها حتى في بلاد آسية »

لماذا خلعت المؤلف من قلمه هذه الانصاف وحجدها بالاحلّافة من مآثر حميدة وحاور أن يحثوا عليها من كلمات هجائه ما يخبرها على عينه بآثار سبيلها ؟ ذلك ما سيع جوابه قارئ كتاب الاسلام و أصول احكامه من بحر غوره ويشهد الروح الذي يروح في جسم ذلك الكهنة من رأسه الى غطفه .



قال المؤلف في ص ٣٦ « منذ منتصف قرن الثالث الهجري أخذت الاحلّافة الاسلامية تنقص من أضرارها حتى لم تعد تتجاوز ما بين لابتي دائرة ضيقة حول بغداد » ومن بعد ان حكى كيف صار أكثر مما كان الى

معوك لطوائف قل « حصل ذلك فما كان الدين أيمثذ في بغداد مقر الخلافة  
 خير أمه في غيرها من البلاد أتى اسحتت عن الخلافة ، ولا كست شعائره  
 طهر . ولا كل شيء كبير ، ولا كانت الدنيا في بغداد أحسن ولا شئ  
 الرعية أصبح »

ما كان للمؤمن أن يتنازل إلى هذا الدرك الأسفل من المغالطة ، إذ لم يدع  
 أحد قط صلاح شئ الرعية وصيانة شعائر الدين مربوطان باسم الخلافة  
 وإن تمب الحقيقة كاذبة المنفعة يذهب به كل إنسان أو الدعوة المستجابة ينزل  
 عنها كل خير ، والذي فعله ويعلمه أشباه العامة من المسلمين أن الخلافة  
 لا تربك آثارها ولا تحك ثمارها من معة وعرة وعدلة إلا اذا سارت على سة  
 اعمره في الامور والحكمة في سياسة



# الكتاب الثاني

## الحكومة والاسلام

### الباب الاول

#### نظام الحكم في عصر النبوة

ملخصه :

زعم المؤلف أنه بحث عن تاريخ القضاء ومن أنبى صلى الله عليه وسلم فلاحظ أن حاله لا يخلو من غموض واسم ، واستوفى في التاريخ الصحيح شيئاً من قضائه عليه السلام ولكن يقول : أن ذلك القدر لا يبلغ أن يعطي صورة يينة لذلك القضاء ولا لما كل له من قضاء إن كان له قضاء ، ومن ما روى في ولاية عمر وعلى ومعاذ القضاء زمن الرسالة فذهب إلى أن ما روى في ولاية عمر إنما هو استنتاج وأن في روايت ولاية على ومعاذ اختلاط يسوق له أن يستنتج ما قاله من أنه لا تيسر الا حاطة شيء كثير من أخبار القضاء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم انقلت وكما عنيده وصرح به وحد عند البحث في نظام القضاء في عصر النبوة أن سير القضاء يصاحبه أعمال الحكومات ووظائفها الأساسية لا يمكن في أيام ارسائه موحودا على وجه واضح لانس وه ، وتصامم عن صوت تاريخ صحيح وهو يحرره أن يقول صلى رسول الله روراً فقال : إن اباحت المصنف يستطيع أن يذهب إلى أن صلى الله عليه وسلم لم يعين في البلاد التي فتحها الله له ولاية لإدارة شؤونها وتدير شؤونها ، وتمدى إلى ما بعد القضاء والولاية من العزلات التي تتصل بالأمور ومصالح وحراسة الأنفس والأموال وغير ذلك مما لا يمكن معى لدولة لا . ومسيح عليه من

صعقة ليس ولا بهاء من نخوة ذريعة الى محادعة المنع من قراء كتابه، وجرحهم  
الى الاستغناء عن احكامه في زمن اسوة كل جارية على غير نظام، وختم الباب  
بدعوى ان تفكيره في حال قضاء وغيره من أعمال الحكم والولايات قد انتهت  
به الى مجال مثبته حائره فاذا هو ازاء عويصة أخرى ومعضلة كبرى، وهي أن  
اسمى صلى الله عليه وسلم كان صاحب دولة سياسية ورئيس حكومة كما كان  
رسول دعوة دينية وزعيم وحدة دينية أم لا ؟

\*\*\*

المنقذ :

قال المؤلف في ص ٣٨ « لاحظنا ان كما بحث عن تدرج القضاء زمن  
ي صلى الله عليه وسلم في حال قضاء في ذلك الوقت لا يخلو من غموض  
ويستلزم بعض معيّنات البحث ، ولا يكاد يتيسر معها الوصول الى رأي ناضج ،  
يفرّه علم ، وتضيّب به نفس الباحث »

سرف امين ونو علم ان قضاء حقيقة شرعية فرجعوا في تقرير أحكامه  
ورسم حصصه الى اصول الشريعة بجمعها فأحكوا صنعه وأقروا عين العدالة بما  
فصلوه من حكم وآداب ونظام ، ولكن المؤلف يريد اصطلاحاً استخرج من قراء  
كتبه واستنبهوا « الى غاية ذلك المجال المشابه احاطر » فلفت قلوبهم عن  
هذا الاصول المأثمة وتحذم الى تعريف حال القضاء مما بحث عنه في هذا الباب  
وحجج الى اكاره وهو تويته عليه الصلاة والسلام لأشخاص يفصلون بين  
الاس في شجر منهم ، وهذا فتحهم قوله : لاحظنا ان كما بحث عن تاريخ  
القضاء من سبي صلى الله عليه وسلم . الخ .

و دأبت كلمة حق تنفض من حولك غبار هذا التشكيك الحاسر فارباً  
بفسك عن الاذعان غير الحجة واق سمعك وأنت شهيد



من ذهب في التاريخ الى الوقوف على حالة العرب اذ فيه قد تسع  
عليهم شمس الاسلام او حين ابتدأت ترمي باشعتها في قلوبهم . ووجد صاحبهم  
كانت تأتي لهم أن يخضعوا لسلطان أو يدعوا تحت حكمه كما فعل  
يصفهم الكسرى « وانه انما يكون في المملكه عصبه على بيت واحد  
يعرف اصابعه الى سائر غيرهم فليكون بهم قلوبهم وبقادرون بهم فليكون  
وأما العرب و ذلك كثير منهم حتى لقد حاولوا ان يكونوا اممهم جميعين  
وما سلك على ما املوا فموسى من عذرى عضمه و - فس في - رة  
كثرة ما كان يغضبهم من التماخرات و المنازعات ثم رادى شمسهم  
من المغر والخامسة . وشدة ما حصف به ارجلهم من حزن و حقد و غمر  
القبيلة بخيل اليك انه ملك يحجروا له حيشا سريره

الاسلام دينا» ومن الخلفاء التي كمن بها لدين ومنت بها النعية رسم خطة  
اقتضاء و لا رشاد الى مبادئ سامية

التقضاء تطبيق الاحكام على الوقائع الحرفية ، واحكام الوقائع قد قررناها  
اشريعة بما تفصيل كحدي السرقة والزنا وما عرضها في ضمن اصول كلية  
ككثير من الاحكام فذمة على رواية العرف و المصالح المرسلة ، على  
ما ينبغي عليكم بياها في مد قريب

وما تنطبق الاحكام فيرجع اسطر فيه الى مبادئ يتوقف عليها حفظ  
الحقوق ولا يجرح الحكم في قالب عدل لا يعاينها كلاسناد الى المبادئ  
وصيرت الاحكام لادونها ، ووراء هذه المبادئ نظام ترجع الى تسهيل وسائل  
الحكم والاحتياط في ضبطها واصدار الحكم على وجه دل على انصاف القاضي  
ودعى رضى المحكوم عليه ، كتنسجيب قوال المتداعيين و الشهود في محاضر ،  
وتقرير الحكم ببيان مستنده شرعية واحراج سحرة منه من يستحقها  
ما المبادئ التي هي كالأركان لعدل في القضية وتلجدها قاعة في دلائل  
اشريعة دون تشدد منها كبيرة و صغيرة ، فتمتقوا فيها لعلمكم تعقلون ،  
أو سألوا هل ان ذكر بن كنهم لا تعلمون

وما نظم ارادة سي ما بعد ركننا للعدالة فذلك بحجي على حسب ما يقتضيه  
حال ارباب وانما كان ، ولهذا وكما اشارع احكام الى اخنهاد القضاء على منصب  
اقتضاء فينصرف فيه على ما يوفق المصلحة ، وعلى هذا المنهج سار العلماء الذين  
انما واقبوه لحق وستنطوا انفسهم بعض نظم اقتضاءها حال عصرهم كصم  
بعض أهل العلم الى مجلس اقتضاء بحيث لا ينفرد القاضي بحكم دونهم ، كما فعل  
مير التمشين سلي بن يوسف بن تاشفين فـ « كان اذا ولي أحد قضاته كان فيما  
يعهد ايه لا يصنع أمرا ولا يت حكومة في صغير من الامور ولا كبير إلا بمحض

أربعة من الفقهاء (١) »

■ ■ ■

قال المؤلف في ص ٣٩ « لاشك أن انقضاء معنى الحكم في المرات  
وفضها كان موجوداً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما كان موجوداً عند العرب  
وغيرهم قبل أن يجيء الاسلام »

لا يرتاب مسلم في أن الرسول عليه الصلاة والسلام يقول فصل تصابي بين  
الناس من تلقاء نفسه ، وإنما هو منصب استمده وحي سموي ، قال تعالى  
« وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروم أن يفسدك عن بعض  
ما أنزل الله اليك » فباطل بعهدته فصل القضايا ثم وضع في أساق لامة فرصة  
التسليم لقضائه فقال تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيها شجر بينهم  
ثم لا يجحدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسموا تسامياً »

فيستار قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عن انقضاء احدى وحد عند العرب  
قبل الاسلام ، لأن ولايته قمت على وحي يوحى ، وليس التسليم له ولا اعتقاد بحكمته  
من شرائط الايمان بالله

فما ينبغي للمؤلف أن يقيس محكمة الالهية بمحكمة جاهلية ، ويوحى الى من  
يشاكله في ذوقه أن كاي جاز على غير نظام ، فإن وصفه حال انقضاء اسبوي  
بالغموض والابهام ثم قوله « ان كان له نظام » لافنى له سوى تكرار ان يكون  
للك المحكمة العادلة نظام ، ولقد كان هذا الانكار أقرب الى حراطة من  
معان أخرى لا تكشف قاعها إلا حين تلتقي بمن مارس لغة التراب ومنه في  
الحين خطامها

\*\*\*

قول المؤلف في ص ٢٠ « وفي المراجع الصحيح شيء من قصائده عليه السلام  
وما كان يرفع به مولد كسا اذا ارد ان سيطر شيئا من نظامه صلى الله عليه وسلم  
في انقضاء نحد س سيطر شيء من ذلك غير يسير بل غير ممكن ، لان امي  
من ايام من احديث قضاء سوي لا يسع ان يعطيك صورة بينة لذلك القضاء ،  
ولا لما كان له من نظام ، بل كل له نظام »

الادب - معية وما شفرع عنها من نحو انقياس واقواعد ، بالغة حد  
الكفاية في دمة محاكمة - ير على فون عدد وتر الحقوق بالقسطاس  
استقيم . من رأي لاحد ان الاحكام في قص شيئا من انقضاء في رفعت  
الى سى سى الله عليه وسلم هي من دمة بحيث لا تعطى صورة بينة للقضاء  
في عدد ق . سربع كمال ، وسيل بعد هذا ان تكون الخصومات لعهد  
الرسالة وتتم ، تنقل بيا وقهاها ولا تفل ، على ان طبيعة ذلك انصرو روحه  
الاحكام في سى سى تكون الخصومات من اتوه ذات عدد يسير ، واليك كلمة  
سنتك - من قبة ما يرفع الى مقام ارساله من قصدي المتخصصين وتؤكد لك  
صحة ما به سبه من ان قضاء العمي ليس وحده المرجع بعرف حال انقضاء  
اسوي ومعرفة ما « له من نظام س كل له نظام »

قضاء سى رفع الى المحكمة على سوين :

أحدهم قضاء سى من تتاحد الخصمين ويدعى أحدهم ما يكره الآخر ،  
وهذه هي سى بخلاف سى الى دمة سيات ويمتاز فيها منصب القضاء عن  
منصب سوي

( س . هـ . ) قضائيا يميز فيها الخصم الواقع ولكنهما بجهلان وجه الحق  
ولا يميز الحق من المظن في غير سائر ، واتصافي في هذا النوع بمنزلة المقتي

لأن الخصم يكتفيان بين وجه الحق وينصرفان عن تراض، والخصومات  
أي تشب بين الجماعات المطبوعة على فضيلة الأخاء والتقوى إنما تكون من  
هذا النوع القائم على عدم معرفة الحق، وكذلك قضايا المسلمين بعد صورة من  
أصلها من قبيل الاستفتاء، أما الشائعات، فثمة عن التجاهد فنادرة جداً،  
قال أحد طائفتهم «ولو عند مجمع ما قدس في حق الله وسيد من هذا  
النوع — يعني ما فاء عن تعاهد — لم يقع مثل حكومات»

هذا سبب قلة ما يحمله الرواية من قضايا في راجعت إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وتجاوزت حد الاستفتاء، ويضاف إلى هذا أن حكم الشريعة  
كانت تطبق بعزم وإخلاص وهذا يقتضي عدم حرص على تعهد بمسألة  
بالجنايات، وقلة القضايا لعهد النبوة لأنهم لم يتعدها مهمة من الأدلة المحمدي  
تعطيا صورة بيعة السنة عصاة الكفرة باوفاً بعدل وصياها حقوق

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٤٠ «لاحظنا أن حال بعض رعاي صلى الله عليه  
وسلم غامضة ومبهمة من كل جانب حتى لا يمكن من فهم ما بحث في حرف  
هل ولي صلى الله عليه وسلم أحداً بعده قضاء أم لا»

لم تكن حال قضاء في عهد نبوة رسوله ولا مهمة ولا مهمة في عهد  
أيديا من الكتاب والسنة الصحيحة بحمد الله صلى الله عليه وسلم من سائر الشعة ذلك  
العهد، وليست الشواهد على هذه المسألة شيء، بل حتى هذه الروايات  
المتقدمة منها عليه سبب مطاردة كي لا يمتنع بهرجة ذلك كذب وحرف قوله  
غروراً، وسيجوز تحريك على مثله من من قبل قضاء لا سأل في غير هذا المسألة  
ومن السهل على الباحث الذي يذهب إلى احتياق من مرقها المتقدمة أن  
يعلم أن صلى الله عليه وسلم كان يولي على كل قوة مسلم من يدبر أمرهم

ويقضي في شعر بينهم ، ولم يرد في تاريخ إلا أسماء الأشخاص الذين قدم  
الامارة على بلاد المفتوحة لكن في بناء عمرة لأولى الابصار وبينه قائمة على  
أنه لا يترك تنوء في جاهية عمياء دون أن يخدم كما يأخذ أهل المدينة بأحكام  
شريعته سمحة وعلمها اقيمة . قال اماط اس ححر في فتح الباري (١)  
« والأخبار واضحة بين أهل كل مكان وايتحا كيون الى الذي أقرعهم . ويقبلون  
خبره ويهتمون به »



ول المؤلف في ص ٤٠ « هنالك ثلاثة من الصحابة يعدم جمهور العلماء  
ممن ولي القضاء في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ونقل بعدها ما حكاه  
روعه لك في نهاية الإيجاز من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقام  
عمر بن الخطاب وعمر بن أبي طالب ومعاذ بن جبل ، ثم قال المؤلف « ويدعي  
أن إصناف بهم موسى الأشعري رضي الله عنه فقد كان في عمله على ما يظهر  
بمراعاة معاد بن حنبل سواء » وقال المؤلف بعدها « أما أن عمر رضي  
الله عنه قد أقام قضاء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فرواية غريبة من الوجهة  
التاريخية ، ويظهر أنها إنما أخذت بطريق الاستدلال » ثم ورد الأثر الذي استند  
ليه صاحب مخرج الدلالات ونقله عنه صاحب نهاية الإيجاز ، وهو ما رواه  
الترمذي من أن عمر « قال لعبد الله بن عمر : اذهب فاقض بين الناس . قال :  
و تعمنني يا أمير المؤمنين ، قال : وما تكره من ذلك وقد كان أبوك يقضي ؟  
قال : لا . قال : كان يقضي في شكل عبيد شئ ، سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في شكل عبيد ، سأل جبريل ، واني لا أجد من أسأله »  
وخبر صريح في أن عمر بن الخطاب كان يتصدى للقضاء في زمن سيرة



ولا يحق لأحد من قوله « في الشك عليه شيء » سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن يذهب إلى أن تولى عمر للقضاء كان مفعوما طريق الاستدراج . ثم لا بدري ماوجه عرانة في تولى عمر من الخطاب . فقال عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يس في هذا مؤلف دليل تدبيري أو تطري يسع من قول مارواه الترمذي في سننه ، وقد تلقى أهل العلم هذا الخبر . فقال شامي أبو بكر بن العربي في عارضة <sup>(١)</sup> الأحمدي « قال عن عبد الله بن عمر : إن كان قاضياً ، يعني لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت ، روى عنه ، ولم يرد به عن قصاصه في خلافته ولا فيه ، ذلك عبد الله بن عمر ، ولذلك قال له : كان إذا أشكل عليه أمر يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا يدل على أن ذلك كان في حياته ، ووارد ذلك أحاطه بما قال له : إن في كل حقيقة يس فوفقه متمم عليه فكيف يحج به في قصاص متمم متروك »

وأيضاً في تاريخ مايعت في سبيل هذه الرواية رتبة ما يشهد بها وهو أن عمر بن الخطاب كان يعني في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . روى ابن سعد في طبقاته <sup>(٢)</sup> عن ابن عمر « أنه سأل من كان يعني أساس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أبو بكر وعمر وما عبد غيرهما » . وروى عن الحسن بن محمد أنه قال : « كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي يقتسم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(٣)</sup> » . وقال « كان الذين يقتسم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة عمر من المهاجرين وثلاثة من الأنصار . عمر وعثمان وعلي وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل . ويدرس ثابت <sup>(٤)</sup> » . وقال : كان

(١) في خزنة نسخة بخطه

(٢) ج ٢ ص ٩٩

(٣) ج ٢ ص ٩٩

(٤) ج ٢ ص ١٠٩

أصحاب فتوى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعي و بر مسعود  
وراه وثي بر كعب و أبو موسى الأشعري<sup>(١)</sup> »

فقولنا يا شيخ : بر عمر بن الخطاب كل مقتيا يؤيد ما رواه ترمذي من أنه  
كل قصبة ور فصاها في يقصد رعب معرفة الحق من غيره بسمي قصبا  
قصبا كما يصح أن سمي فتوى وهو يبق سمي انصاها لاشنة عن شجاعه  
وقد عرفت ما نادرة لوقوع ودي يدل على أن عمر بن الخطاب فصل ما كان  
من هذه روح في غير حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ترمذي ، فيتوافق  
المرح و رويه في تسميته قصبة ومقتي . ومما يستحسن به في هذا انقائهم أنهم  
كروا بمسود عن من ذوي الكفاة في انصا . وقد « قصة هذه لامة  
سوروسي وريده و أبو موسى »<sup>(٢)</sup> و « كبر صديق الله انصا » ومكث  
صلة انصا كما به<sup>(٣)</sup>

»

ثم حكى مؤلف ما منه صاحب نهاية البحار عن تخرج الأدلة سمعية  
من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث علي بن أبي طالب إلى اليمن وهو  
شاب يسمى بينهم . مسدلا في ذات برواية في دود . ومن يؤلف بعد  
هذا . جاء في صحيح بخاري من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث  
عبد مكر حنبل إلى اليمن ببعض خمس وقده سعابته إلى مكة وإلى  
صلى الله عليه وسلم بها . ثم قل عن برهان الدين حمدي أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعث عبد كرم الله وجهه في سرية إلى اليمن فسميت همدان  
كما في م واحد وهي سرية الأولى . وسرية ثمانية بعث فيها رسول الله

(١) ج ٢ ص ١٠١

(٢) علام اوقاف ج ١ ص ١٨

(٣) مهمل الامة لان تسمية ج ٤ ص ١٢٨

صلى الله عليه وسلم نبيا كرم الله وجهه الى الامم مدح من رضى ابن عمر اعم  
 وجمع لعمري ثم رجع موافق صلى الله عليه وسلم فمكة فقدمها بحجة اداء  
 ثم اتفق ان الحديث عن معاذ بن جبل فحكى ما فيه صاحب نهاية البحار  
 بضاع عن كتاب تخرج الادلة لجمعية من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ارسله قاضيا الى الجند من اليمن ، يعلم الناس القرآن وشرايع الاسلام ويقضى  
 بينهم ، وجعل له قبض لصدقات من حوزة يمين يمين . ثم سئل ما رواه  
 البخاري من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث موسى ومعاذ بن جبل  
 الى اليمن وقال لهم « يسرا ولا تعسرا وشررا ولا تسرا » وقيل هذا حديث  
 البخاري الذي يتضمن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث موسى ومعاذ بن جبل  
 قوما من اهل الكتاب فاذا جئت فادعهم الى ان يشهدوا ان لا اله الا الله محمدا  
 رسول الله الخ . ثم نقل ما ورد في ربي دحلان في سيرة سوية من ان صلى  
 الله عليه وسلم بعث بامام موسى الاشعري ومعاذ بن جبل الى اليمن ، وروى  
 ما أخرجه أحمد وأبو داود وترمذي وغيرهم من حديث معاذ بن جبل يتضمن  
 ان صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال له « كيف تقضى اذا عرص  
 عليك قضاء » قال اقضي بكتاب الله قل « ولا تجد في كتاب الله » قل فبسة  
 رسول الله قل « فان لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله » قل احبب  
 رأيي ولا آلو .

بعد ان حكى المؤلف هذه الاخبار والاحاديث قال في ص ٤٤ « تلك  
 الروايات المتختمة التي قصصنا عليك نموذجاتها ، تريك كيف يسوء ان  
 نستنتج ما قدامك قال من انه لا تيسر الاحاطة بشي ، كبر من حوال غصاء  
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهات ذا قدرتي كيف احصت الرواية  
 عن حادثة واحدة بعينها . فبعث عبي الى يمن يرويه أحدهم انه تولية بالقصة ،

ويرويه الآخر أنه كان تمض الخمس من أركعة »

خبرنا عن أبي بن ثوبان رضي الله عنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم له أن لا يقضي الخصم حتى يسمع من الآخر ، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل و أبو داود والترمذي ، ورواه ابن سعد في طبقاته <sup>(١)</sup> بثلاثة أسانيد مختلفة ، وحكاها ابن عساکر في كتاب الاستيعاب <sup>(٢)</sup> و أبو بكر بن عريفي في كتاب الأحكام <sup>(٣)</sup> وادأفظ المزي في كتاب التهذيب <sup>(٤)</sup> والمناظر بن حجر في فتح الباري <sup>(٥)</sup> وكذلك يقول المحقق الشوكاني <sup>(٦)</sup> في حديث « يا علي إذا جلس إليك الخصمان أح » : أخرجه ابن حبان وصححه ، وحسنه الترمذي روى في تاريخه هذا الخبر ولم يرواه وجهاً للريبة مع أنه سبق الناس إلى نقد الأحبار ولا سيما ما يمس بأمري ديني ويحتوي على حديث يروي وإدارمت تحرير الغاية التي بحث لها علي بن أبي طالب رضي الله عنه عليك التحرير :

اتفق المحدثون ومؤرخون على أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علي ابن أبي طالب إلى اليمن مكن حالد بن الويد . وفي صحيح الإمام البخاري عن أنس بن مالك « لما أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع حالد بن الويد إلى اليمن قال ثم بعث علياً بعد ذلك مكة فقال : مر أصحاب حالد من شاء منهم أن يعقب معك فليعقب ومن شاء فليقبل فمكث فيمن عقب معه » وفي تاريخ

(١) ج ٢ ص ١٠٠

(٢) ج ٢ ص ٤٩٩

(٣) ج ٢ ص ٢٠٦

(٤) في ترجمة علي ابن أبي طالب

(٥) ج ٨ ص ٤٨

(٦) في تاريخه ج ٨ ص ٥٢

ابن جرير طبري<sup>(١)</sup> عن ابراهيم بن عازب « فبعث ابي صلى الله عليه وسلم عبي  
اس بن ماب وحرره بن يقطين خالد ومن معه من اراذلهم من كان مع خالد  
ابن اوييد بن يعقوب معه تركه »

واذا كان علي بن ابي طالب بعث يقطين مع خالد بن اوييد فقد بعث  
اميراً والامارة من رسول الله صلى الله عليه وسلم تتناول قصصاً ونحوه .  
واسكن بعض الرواة يقولون : به رسل مكن خالد . وبعضهم يقتصر في الرواية  
على الامر الذي يناسب غرض الحديث . وهذا يقول : بعث قاضي . يناسب  
خبر « واما حديث الحسن ولا علم لي بقصص الخ »

والآخر يقول بعث ليقبض الحسن ليناسب ما يدكره بعد ذلك من تكراره  
عليه بعض تصرفاته في الحسن وقول ابي صلى الله عليه وسلم بكركه لا تعصه  
من له في الحسن كثر من ذلك »

فقول بعض الرواة بعث قاضياً ، أو قول الامام : بعثت قاضياً . لا يمارس  
قول بعضهم بعث ليقبض الحسن ، متى كان ابي صلى الله عليه وسلم صريحاً له  
بقضاء وقبض الحسن بوجه خاص ، وزيادة على ان بعثه مكن خالد يقتضي  
انكار في القضاة واصل الخصومات

ترك المؤلف ما رواه البخاري ولا من بن علي بن ابي طالب بعث مكن  
خالد بن اوييد ، ومن الحديث الثاني الذي يقول فيه الراوي : بعثه بن خالد  
ليقبض الحسن ، وحده ان يصرب بهذه الرواية رواية ولايته قضاء بحصص  
من اثر يشهد بان للقضاء في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام حديثاً يقبل أو  
اسما يدور على الالسة ، والعلماء الذين درسوا باب تناقض من عدم انطوائه  
وباب التعارض والترحيل من عدم الاصول فمما شهد به الروايات على وجه

جامع ولم يروا فيها اختلاف يدعو الى حيرة أو الغاء روايتين أو ترجيح احدهما  
على الأخرى

يقول الامام اسحاق بن عمار : عث عليا بعد ذلك يقبض الخمس . ومن الخلى  
بى مستدين من طلاب علم ان اراد خمس الفسقة ، وسكن المؤلف ادى لم  
يقنع برتبة محدث وحاول ان يكون مشرعا ، يقول « ويروى الآخر انه كان  
لنقض الخمس من الزكاة » وليس في الزكاة شيء ، يقنع له خمس وسكن الله  
صرب هذا اميل لشهد به خط المؤلف من فهم كتب الشريعة ، ويعلم ادين  
يريدون ان ينهوا احصوا انهم ركوا عارب عشو ، وفتحوا عينهم في ليلة ظلماء  
\* \* \*

قال المؤلف في ص ٢٤ « ومعاد بن جبل كذاب ، ذهب الى ائمة قاضيا  
في رضى وعاريا في رضى ومعها في رأى ، ونقل صاحب سيرة سبوية خلافا في  
ن معاد كان ويا وقاضيا » فقال ابن عبد الله انه كان قاضيا وقال الحسن بن  
به كان اميرا على مال . وحديث ابن ميمون فيه التصريح به كان اميرا على  
نصلا ، وهذا يرجح انه كان ويا »

الرواية قائمة على ان معاد بن جبل رضى الله عنه بعنه ابي حنيفة رضي الله عليه وسلم  
الى ائمة والى وقاضيا ومعها القرآن وشرايع الاسلام وقاضيا للصدقات من  
مال ، قال ابن عبد الله في كتاب الاستيعاب (١) « بعنه — يعنى معادا —  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيا الى الحمد من ائمة ، يعلم الناس القرآن  
وشعار الاسلام ويقضي بينهم ، وحمل اليه قض الصدقات من المال ادين  
بائمين ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قسم ائمة على خمسة رجال :  
خالد بن سعيد على صنعاء ، ومعاذ بن جبل على الجند ، وقال رسول الله صلى الله



عليه وسلم معادن حل حبس وجهه في ثمن « تسمى سج »  
 معادن كل وبة وقصبة ومعة وفاحة للصدوق ومن المحدثين من  
 ذكر له أعمالاً متعددة كالأعطان سند بر . ومهم من يتعرض لوضعية  
 سند . كالامام احمد بن حنبل واني دود وترمذي وغيرهم . ومهم من يذكر  
 وصية الامارة كالامام بخاري . ومهم من يعرف له وضعية معبر ويصرح  
 به كل يوم بهذه الوضعية في أعمال كثيرة كقول ابن حنبل في سج (١)  
 « وكان معادن حل حبس معمر بن عمار بن عوف بن وهؤلاء في أعمالهم »  
 ورواه أن معادن كل قضيا . ومن من ابيات في محضت ووضعها  
 المحدثون موضع السجل ، وليس في ابيات لأخرى ما فيها حتى تحتاج  
 إلى عرضها على مبرر ترجيح بفتح من سند . ومهم معاملة لأحداث الوضعية  
 وعمرها عنها جملة ، كما فعل مؤلف حرس في سند . وفيه في سند إلى رتبة  
 ذلك العمل أشقته الخائر »

وما أفله من صاحب سيرة . وفيه من خلاف من ابن سند بر وجهه في  
 من سند معادن كل وبة وقصبة ، لا يمس رواية سند . واسية ملاحظة من  
 وجهه .

(ولا) يخبر صاحب سيرة من هذا الحاف من فتح ابي (٢) لاس  
 حجر مستقاني ومن عبارة سج « وأحب هل كل معدون وقصبة معمر  
 ان عبد البر بن ثابي وفساي بالاول » والدين على صاحب سيرة استعد  
 اختلاف من كلام من حجر ان معادن المعاني . انما جاء في سج فتح  
 باي . ونمل التمثال في شرحه (٣) صحيح بخاري سند خلاف عن

(١) سورة ح ٢ من ٦٦

(٢) ح ٣ من ٢٣٠ طبع الخزان

(٣) ح ٤ من ٥٩

ان حجر ودكر اما ان لابن عبد البر باسم «العسكري» وكذلك ذكر  
الخلاف الامام يعني في شرحه للبخاري<sup>(١)</sup> وذكر الخلف لابن عبد البر  
باسم «العسكري»

والمعروف «تأليف في تراجم الصحابة هو العسكري وهو «أبو محمد  
عبد الله بن أحمد بن موسى العسكري المعروف بعبدان»<sup>(٢)</sup> وقد ذكره  
ان حجر في مقدمة الاصابة باسمه «عبدان» حين أخذ يسرد أسماء من  
«وإلى الصحابة رضى الله عنهم

(١) قول صاحب «سيرة» وحديث ابن ميمون يرحح أنه كن واليا،  
أما هو استنباح «ولا يصح الا اذا أريد بالوالي من له سلطة أعظم مما يهيم  
المؤلف» وهو العامل على امل السطر في شؤون البلاد

(٢) ان ابن عبد البر صرح في الاستيعاب بأن معاذاً كل قضييا واليا  
على امل حسنا بعد ما «فلا يصح ان ينه من هذا الخلاف ان ابن عبد البر  
يقول: «رسول وصيا فقط» فهو لو قل «بعث معاذ قضييا» وسكت «لم نهم منه  
مخافته من يقول «بعث واليا» فما باله اذا صرح بالولاية علاوة على «معاذ»

(٣) اذا كان عسكري قل: ان معاذ ارسل ويا ولم يتعرض لمي  
تمصا لم بعد هذا مخالفة لابن عبد البر، وكذلك ربما الشيخ العيني لم يزد على  
أن قل «وفي كتاب الصحابة العسكري: بعث النبي صلى الله عليه وسلم واليا  
على اليمن» وفي الاستيعاب بعث قاضيا وجعل اليه قبض الصدقات من أعمال  
الدين «يمن»<sup>(٣)</sup> وداكن خلاف انما أخذ من اقتصر العسكري على ذكر

(١) ج ٤ ص ٢٦

(٢) كتاب الانساب للسماني في النسبة الى عمر

(٣) ج ٤ ص ٢٦٠

الولاية من غير تعرض للقضاء كان الخلاف بين عسكري وابن عبد البر لا يزيد على أن يكون اختلافا في العبارة

(خامس) يترجح أن يكون العسكري عدم ما يحدث عن معاد فتعبر على ذكر الولاية ولم يتعرض بنفي القضاء، فإن ابن حجر ومن نقل كلامه كالقسطلاني ثم من نقل عن كتاب عسكري مباشرة كالعيني لم يدكروا أن العسكري نفي القضاء صراحة، ولو شاء ذلك لوجه في نفيه وعدم قبول روايته، ولو ذكر هذا الوجه لنقوه وتقويه أما بما أفشاه وأما بتسم

(سادس) على فرض أن يكون عسكري أو القسطلاني هي ولاية معاد القضاء صراحة في الرواية التي تشهد بهذه الولاية حجة على العسكري إلا أن يأتي بدليل مسموع أو معقول يطعن في شمه

ومما لا نزاع فيه بيننا وبين المؤلف أن ولاية معاد كانت مساوية لولاية أبي موسى الأشعري فيصح لنا الاستشهاد بالولاية لهما كانت تتناول الحكم بحديث البخاري<sup>(١)</sup> المتضمن أن معاد أجاز لأبي موسى الأشعري ووجد عنده رجلا موثقاً فسأله عنه فقال له: إنه كان مسماً ثم أريد، فقال معاد: لأضرب عنقه. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري<sup>(٢)</sup> إن أبا موسى الأشعري مفوض إليه الحكم، وهو كان مفوض الحكم لغيره لم يحتاج - يعني أبي موسى - إلى الله عليه وسلم - إلى توصيته بما وصاه به.

\*\*\*

قل المصنف في ص ٤٥ « ذلك بنا وحدث عند البحث في نظام القضاء في عصر النبوة أن غير القضاء أيضاً من أعمال الحكومات ووظائفها الاساسية

(١) ج ٩ ص ١٥ طبع بولاق

(٢) ج ٨ ص ٤٦ طبع المشاب

لا يمكن في أيام إرمسانه موحودا على وجه واضح لا من فيه ، حتى يستطيع  
باحث مصنف ان يذهب الى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين في البلاد التي  
فتحها الله له ولاية مثلا لادارة شؤونها ، وتدير احوالها وضبط الامر فيها . وما  
يروى من ذلك فكله تنبارة عن تويته ميرة على احيش وعاملا على المال  
و بامام ، مصالحة ، ومعهما للقرآن وداعية الى كلمة الاسلام . ولم يكن شيء من  
ذلك طردا ، وانما كان يحصل لوقت محدود ، كما ترى فيمن كان يستعملهم  
صلى الله عليه وسلم على البعث والسرايا او يستخلفهم على المدينة اذا خرج  
للغزو »

دعوى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل قضاة يفصلون الخصومات ولم  
يحب ولاية تدبير احوال البلاد . من سات وكر انؤمن وحده ، فهو الذي  
احترسنا دون ان يستقمه بها نفعي حدير او بحاشة نصير ، واذا كان كل رأي  
حديد حنا كان وبانلا — بحف صاحبه الى منزلة يشار اليها بالبنان ، ويظهر  
حيته في الآفاق ان مد بعيد ، فيبتدوا المؤلف مقعده بمكان تومي اليه الاصابع  
من كل ناحية ، وبها سمعة نظير مع اشمس كل مطار ، ولكن مادام القرآن  
سبي وكساسة تدرس وفي غيوب ايمان وفي الادمغة عقول فان هذا الرأي  
الحديد لا يمتنى سبي وجه الارض الا ان يحتمل ما تخمعه عليه النفوس المفاضلة  
من برود نهك وتحميد ، وبرضى بما تناديه به نسبة الصادقين من نقاب  
المن والبهان

ولا ياتي هذا رأي تميدا من احوال الاسلام فقط بل يرمى في وجهه  
ما يريب كل من درس تاريخ عهد نبوة ووقف ساعة من نهار على روح التشريع  
ويكأن من تخامنين ادين لا ينتمون الاسلام  
يبرعم مؤمنات سبي صلى الله عليه وسلم يرسل ميرة للحكم وضبط

الامر في البلاد، وانما كان يرسل حرة أو عمالا أو ثمة ودعا للإسلام،  
ولا ندرى ماذا دفعه الى انكار حقيقة تصافر عليها المخدثون وانموخون، وإذا  
كان المدار في تحقيق المسألة على ارواية فلا سبيل بمسكرها لأن يردّها  
طعن في سندها أو يبين أن عمل السلم لا يتأبى، وهل مشى المؤيد في هذا  
السبيل المعقول فنعرض لسند الروايات التي ثبتت أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر أن يظفروا في شؤنهم بالسداد ويحكموا في شجر بين الناس، وسندهم بيده  
وعقل، أو ثمة برهان على أن وجود ولاية بعض القضاة ويدرون أخبار  
البلاد في عهد الرسالة مما يفي بعمل منعه،

كل ذلك لم يكن، ولكنه يتبع مرضاة قوم لا يؤمنون، ونجيب له مع  
في الباب أن يسكر الحق ويرهب هاهنا ويثير الى بسبب يستدعيه الناس اختاره  
وتكريم

قد أراك أن اتصاف معاذ بن حال وعلى بن أبي طالب وعمر بن الخطاب  
للقضاء ثلث أدلة ساجدة المؤيد فوهي قرينة قبل أن يذهبها، وإن شئت  
ريادة تحقيق في الموضوع فدينا مرید

عنى الاسلام بوسائل العمران وأركان الدولة ولا أخرى مناهة بعض فيما  
شجر بين الناس، ولهذا كان صلى الله عليه وسلم لا ترك يوما دحوا في  
الاسلام الا أمر عليهم من بسوسهم، حكاه شريكه

وقد عرفنا في تاريخ عهد نبوة النبي صلى الله عليه وسلم في عهد شخص  
الامارة ويكون له المظفر في الحكم بين الناس وتقييمهم شرع الاسلام وقبض  
صدقتهم وغير ذلك مما يتولاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان حاضرا.  
قل احافظ ابن تيمية في منهاج سنة<sup>(١)</sup>، كان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلفه

في حياته على كل ما غاب عنه فيبلى الامراء على اسرايا يصلون بهم ومحاهدون  
 هم ويسوسونهم ويؤمر امراء على الامصار كما امر عتاب بن اسيد بن مكة ...  
 وكما كان يستعمل عمالا على صدقة فيقتصونها من نجب عليه ويعطونها من محل  
 له « وعثر في قوله « الامراء على السرايا » وقوله « امراء على الامصار » وقوله  
 « عمالا على صدقة » « به بطعن في قول المؤلف : ان الامراء انما كانوا غزاة  
 او عمالا على اهل

وقال ابن حزم في كتاب الفصل في الملل والاعمال<sup>(١)</sup> « وقد وجدنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال في امواجي وصرف تنفيذ جميع الاحكام التي  
 نتمناها لانهما في قوم كل غيرهم فضل منهم<sup>(٢)</sup> » فاستعمل على أعمال امين  
 معاد بن حنبل وموسى وحالد بن الوليد ... »  
 وقد سماهم آغا قور الحافظ ابن حجر « والاخبار طافحة بأن اهل  
 كل بلد كانوا يحاكمون الى امري امر عليهم »

وذا كل امير لا يبي قلبه لا بين يدي « ان تولد » فان ارنولد ومن  
 معه يمولون في دائرة المعارف الاسلامية<sup>(٣)</sup> « بحسب ما يكون القاضي مسلما عادلا  
 عابثا بجميع احكام شرع » ثم قالوا « وحي (صلى الله عليه وسلم) والراشدون  
 كثيرا ما يصغر في خصومات تصفهم قصاة كما جرى على ذلك الامراء والحكام  
 الموفدون من قديم في المتاعل لاسلامية »

ولا يعد قيام الامر بمصلح قضاء ونميد الاحكام وغير ذلك من شؤون  
 اولايه امر شاقا من وسائل عمر من مثل ملاحاة وصناعة وتجارة لم

(١) ج ٤ ص ١٢٦

(٢) يريد أن الافضلية لا تقتضي الايدار بالولاية بل يقدم لكل عمل من فيه كناية

للقديم

(٣) في الكلام على القضي ص ٦٠٦



تكن ظاهرة في البلاد التي فتحت زمن دولة سدا المطير اوسع حتى تكثر  
الخصومات والمنازعات لحدس يعين لها قصاة شرعيون ريادة على الامراء  
السياسيين

يقول المؤلف « ولم يكن شيء من ذلك مفرداً وإنما كان يحصل لوقت  
محدود » وهذا مسلم في امراء السراي وما امراء البلاد من ولايتهم كانت دائمة  
قال اديف ابن حجر في فتح الباري<sup>(١)</sup> « وما امراء السراي وبعوث فكانت  
بمرتهم تنتهي بتمام تلك العروة ، وما امراء قرى فاهم استمرروا فيها »

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٤٥ « اذا نحن تجاوزنا عمل القضاء والولاية الى سيرها  
من الاعمال التي لا يكمل معنى الدولة لايها كعملات التي تتصل بالاموال  
ومصارفها ( المالية ) وحراسة الاموال ( ابوبس ) وغير ذلك لا يقوم  
بدونه اقل الحكومات وأعرقها في المساحة ، فمن المؤكد أنها لا تجد في وصل  
اليها من ذلك عن زمن الرسالة شيئاً واضحاً بمكسب ونحن مقتنعون ومطمئنون  
نقول : انه كان نظام الحكومة السوية »

عاش النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فقام بها عشر سنين وثلاث عشرة  
سنة وهو يدعو الى سبيل ربه بالحكمة والوعظة الحسنة ، وناشد الله تبارك وتعالى  
لهذا الدين دولة تحمي دعوته وتحرس شعائره وتدبر سياساتها على محور تعاليمه ،  
كان أول لبننة وضعها صلى الله عليه وسلم في مناس هذا عرض الاسم  
ما أحذه على الأوس والخرج من عهد البيعة على ان يكونوا شعاره الى الله ،  
ثم هاجر الى المدينة وواصل العمل بما أوحى الله اليه حتى انتهت الاسلام  
شريعة ذات مبادئ عالية وخط حكيمة

كانت مدة مد شرع لاسلام في بناء دولة تجرس دعوته وشعاره وتعمل  
 لاسعاد هذه الى ان تنهى عهد الرسالة ، نحو عشرين سنين  
 مدة فعل محمد بن عبد الله صلوات الله عليه في عشر سنين ، تلك المدة  
 التي قدى مؤلف منها . مكر في مطلق بيت شريعة كشجرة طيبة أصلها  
 ثابت وفرعها في السماء .

ولما وسمعت ان الحكومات ادخلت في عهد حرب فرغت مدينتها  
 في تدبير وسال لدفع من جند وسلاح ونصب مكائد ، وتدخل عن شؤون  
 انديته وهدية ولا تكدرى هم ثرا من نظم العلم والسياسة الا ما كان قائما  
 قبل دخول في مواقع الخروب ، ولا سيما حيث يكون عدوها أوسع بلادا  
 وأكثر قبلا . هذا شأن الدول عريقة في الحكم وتتمتع في تكون سلطاتها  
 وسياساتها موزعة على نموس كثيرة من قامين باسمه التشريعية الى قامين  
 سلطة تنفيذية ، ومن وزارة داخلية الى خارجية الى حرية الى مابة ، وكيف  
 يكون حل جماعة قبيحة طبروا ههنا وشرعة حادوا بهما قتال ولامه التي  
 كتبتهم من كل جهة .

كان ذلك رسول الاعظم مطهر سلطة التشريعية ، ومصدر سلطة  
 سببية . وحكمة تجرى على ساه ، وده نموس الخبيثة تجرى على ساه .  
 برسل اوعطة لحمة تحت مثار السقع ، ويسن . قانون المعادل وهو يقتل  
 وحوشا ساه الزمان ، وتمد كل في تشريعه احكامهم أو عزمه النافذ عبرة  
 لاولى لاسلام

دونه بنت عشر مدين فتحت بلاد واسعة ونشرت تعاليم دفعة وشرعت  
 قوانين جامعة . ين في قصر لمدة أي متحكما بها مر هذه الدولة لآية كبرى ،  
 وانكسار واربعين آيات الله يحدون

ذكر المؤلف أن يكون في عهد ارسنة ولاية يحكمون بين الناس تدور  
 الشريعة فقال له من الرواية يدان تشهد بن نبي صلى الله عليه وسلم كان  
 يبعث إلى البلاد المفتوحة أمر يدخل في إمرته فصل خصوصيات بين الناس  
 ومنهم من يصرح له بالسلطة المتعالية كما جاء في حديث معاذ بن حسن وعي  
 ابن أبي طالب، وتوسع في الانكسار حتى رجع إلى نبي صلى الله عليه وسلم يرسل  
 واليا لتدبير أحوال البلاد وإنما كان يرسل سائيا أو عاملا على الحال فكأنه  
 شهادة تاريخ على أن نبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث أمراء من غير أمراء  
 السرايا وأمراء على المال ولا شأن لأوامر الأمراء بتدبير أحوال البلاد  
 وإنما كان يرسلهم على سنة مناص في الاسلام، وتوضح به نطق التاريخ على  
 أن يفرغ من ترك الدولة لاسلامية فروع كراماورد، انصاء والولاية  
 السياسية من أعمال ولا يكل معنى الدولة لاسلامية كاهلات في تدبير الامور  
 ومصاروا ( انابة ) وحراسة الأمن والامور ( موييس ) وسر ذلك  
 مما لا يقوم بدونه قبل الحكومات وسبقها في سياسة

البحث مع المؤلف في انصاء وانابة وموييس مع رعاياه ما ينصه امدام  
 من يجوز، ورحي، البحث في عدا هذه الاصول ثلاثة في مقام يوق به  
 من هذا المقام  
 انصاء

ذكرنا فيما سلف أن انصاء مبادئ لا يستوفي حكم نصيبه من عد  
 إلا يرعايتها، ولا يفتري دو ثارة من عد أن لاسلام قد درسسته على  
 محورها. وهناك نظم مطوية في صورة عامة هي موكوة إلى احتشاد احكام  
 ومقتضى حال البيئة، ومن هذه النظم ما علمه حق اليقين أن حال الامة في عصر  
 النبوة لا يزال في غنى عنها

نحدثك في هذا المثال عن بعض مبادئ القضاء ونظمه المبني عليها في  
الكتاب وسنة تعلم أن قضاء في عهد اسوة لا يكن في خطر علماء الاسلام  
غامضا

ملاك قضاء عادل غير الناصي ، واستقامته ، واستقامته الطر في وسائل  
الحكم ، واستداده الى البينة وقوة اعزم في عقل وسط مجال الحرية للحصوم  
حتى يدافعوا عن حقوقهم سلمتان جاش وطلاقة لسان

ما العلم فقد كان الحكم في عهد اسوة على سلم مما يلي على عاتقهم  
من عمل قضاء وغيره ، ودليل هذا من جهة خطر ان الذي سببه سلام يقول  
« لا حسد الا في اثنين رجل آلم الله مالا فله على هذه كنه ورجل آناه الله  
حكمة فهو ينصى بها ويعلمها <sup>(١)</sup> » وقال « ان القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثان  
في النار وما ادى في احده فرجل عرف الحق بقضى به واللذان في النار رجل  
عرف الحق فحار في احكام ورجل قضى في امان على جهل <sup>(٢)</sup> » فامدى بعمل  
قضاء فقام على الحكمة ويعمل ان القضاء بحيل يلقى صاحبه في حمرة من مراء  
لا يصح السلطة قضائية الا في يد عالم بالاحكام بصير بمذاهب الحقوق وبوصف  
في هدا ان الذين « حتمت منهم الفتوى من اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مائة ونيف وثلاثون نفسا ما بين رجل وامرأة <sup>(٣)</sup> » ومما لا يحتمله العقل  
ان يصرف الرسول عليه سلام بخره عن هؤلاء الذين بغوارثة فتوى ويضع  
الحكم في يدي قوم لا يعملون

وقل شبح الاسلام في منهاج اسوة <sup>(٤)</sup> « وكرر الواحد من خدعة انه اذا

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ٢١

(٢) اصحاب الدين والحاكم واليهي . . . نظر تلخيص الخبير ج ٢ ص ٤٠٢ طبع دهلي

(٣) اعلام الموقعين ج ١ ص ١٤

(٤) ج ٤ ص ٩٣

أشكل عليه الشيء أرسل إليه سألته عنه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في حياته يعلم خلفائه إذا جهلوا ويقومهم إذا راغوا ويعرظهم إذا لم يستقيموا «  
 وعلى هذه السيرة اقتدى علماء الإسلام وشترمو في السانئ أن يكون  
 باغيا في عدم مبلغ الاجتهاد حتى يؤول الأحكام من ضويف مباشرة وكذلك  
 كانوا يفعلون

ويترتب على هذا الشرط أن لا يعتمد أحد القضاء إلا بعد معرفة مكانه  
 في العلم . وقد اختبر صلى الله عليه وسلم معاهد من قبل حين تولى  
 القضاء فتردد خبره مع غيره من القضاء فدل له « كيف ينبغي أن يرضى لك  
 قضاء الحج »

وما لاستقامة الكتاب واسعة فاعمل الأمر بعد وتعدد المتباعد  
 على نهائون بإحده ، فلا بد أن يكون قصادة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أنقى الناس قلوبا وأندلهم في حكمة مبراة . وهذا أحدهم وهو عمر بن  
 الخطاب يقول في رسالته إلى أبي موسى الأشعري « وأنت من الناس في  
 مجلسك وفي وحدهك وقصائلك ، حتى لا يطعم شريك في حبة ولا ينس  
 ضعيف من عدلك »

وما استيفاء البحث في وسائل الحكم فمرشد إليه آية « يا أيها الذين آمنوا  
 إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قلوبا بجهالة فتصحروا على ما فعلتم دميم »  
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستفص في نوازل حتى ترفع إليه كما استقص  
 المقر بالزاهل وحده منه مقدمته وخلفيته ، مما حاله عن حتمية استقصه  
 لعل به جنونا فيكون اقراره غير معتبر . ثم هو عاقل . فما وثق من عنه  
 استقصه أن أمر استقصه يعيد هل هو سكران أم صاحبه . نعم . صاحب استقصه

هل أحصن ثم لا فيما عداه قد أحصن فيه عليه الخد (١)

والاستفصال موكّل إلى اجتهاد الحاكم وذكائه فاذا ارتاب بأشهود  
فرقمه وسأله كيف يحملوا شهادة وثمن تحملوها ، وذلك واجب عليه متى  
عدل عنه ثم راجع في الحكم . وكذلك إذا ارتاب بالدعوى سأل المدعى  
عن سبب الحق . وثمن كان . وطر في الحال هل تقتضي صحة ذلك ، وكذلك  
إذا ارتاب بين قول المدعى عليه ، وجب عليه أن يسكشف الحال ويسأل  
عن قرائن التي تدل على صورة الحال (٢) »

وحيث كان قلق المكر مما يعوق عن منيما ، طر في وسائل حكم  
بعض بني عليه صلاة وسلام من مصاء في حال مضطرب معه مكر ولم يهدأ  
في حديث « لا يفتنى حكم من نفس وهو مفصل (٣) »

وما لبثت قد وفاها الكتاب والسنة حقها ولم يخسأ منه شيئا ، تجدها  
في آية « وشهدوا ذوى عدل منكم » وآية « واستشهدوا شهيدين من رجالكم  
من لم يكونا رحيبين فراحا وامرئان من رضوان من شهداء أن تصل أحدهما  
فتذكر أحدهما الأخرى » وهذا رشاد إلى الاحتياط في حنط الحق لتكون  
شهادة سداً عند تناكر في محس مصاء . ونجدها في حديث « لك بينة »  
وحديث « شاهدك وتبينه » وحديث « بينة على المدعى وإيمان عني من  
المكر » وقد نمته أهل العلم في معنى بينة كل على حسب اجتهاده ، وفسرها  
ابن قيم الجوزية في إعلام الموقعين (٤) بأنها اسم لكل ما يبين الحق من شهود ودلالة

(١) اعلام الموقعين ج ٣ ص ٤٢٦

(٢) الطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية ص ٢٤

(٣) البخاري ج ٩ ص ٦٥

(٤) ج ١ ص ١٠٥



وقال « ان اشارة في جميع المواضع يصعد ظهور حق به يمكن ظهوره به من  
بينت التي هي اذنه عليه وشبه هده » ثم قال « ان عرق التي يحكمها احكام  
وسع من اطارق التي ارشد الله صاحب الحق الى ان يخط حنه بها (١) »

ولمحا كم اطارق في موب شاهد وردة ، وجه هده حق قوله تعالى « من  
ترضون من الشهداء » . شهد عند ايس من معاورة رجل من أصحاب احسن  
مرد شهادة مع احسن وقال : قوموا بنا اليه . فجاء الى ايس ومن رياسكم  
نرد شهادة رجل مسلم : قد علم . قال الله تعالى « من ترضون من الشهداء »  
وايس هو ممن رضي به فكت احسن وقال : حصص اشبح (٢) »

وما يتصل بحث لا غم دس سيرة في الماضي لا بد الى . غير في  
العضية ، ومن شواهد حديث « ففسي له سى نحو ما سمع » وهذه الحكمة  
نص اعقبا على ان الماضي الذي تده ايه لغة محرف ما بهم من حال المضى  
ولم يجد طريقا وضحا للتدح في شهادتها . نحلى عن خشك فيها كما يحى عن  
الحكم في قضية يكون هو عده احد احصص مدسبا و مدعى عليه ، ويصح  
بين يدى من يكتم بعضها فيها كشاهد ما ولادون ان يكون نفسه خصا  
في المارة اثر كبير وقد

واما قوة اعره في فصل والسيد من شواهد حديث « وان وسلة  
بيت محمد سرقت قطع محمد يدها » وحديث « كن يهودى على اس بني  
الحدرد أربعة دراهم فاستعدى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد  
ان لي على هذا أربعة دراهم وقد عني عندها . فقال : واهي  
بعثك بالحق ما أقدر عليها فان أعنه حقه من والدي مثلك بالحق ما أقدر سبها

(١) ج ١ ص ١١٢

(٢) حكاية القرآن لخصاص ج ١ ص ٥٠٣

قال اعطه حقه . وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال ثلاثا لم يراجع ، فخرج  
ابن أبي الخردرد داع برده له وقصاه حقه <sup>(١)</sup> »

وما يصدق احريه للعصوم فشاهد حديث البخاري : ان رجلا أتى  
النبي صلى الله عليه وسلم يتقاصه ويغلظ له وهم به أصحابه ، فقال « دعوه فان  
لصاحب حق مقالا »

وتحدث في الكتاب ولسته بعد هذا إرشادا الى سنن أخرى لا يستقيم  
حل انقصاء الا بها ، فتجد تنبيه على ان اتمامي لا يفصل في القضية حتى يسمع  
من الخصمين ، في حديث « لا تقض بين الخصمين حتى تسمع من الآخر <sup>(٢)</sup> »  
ومن امتناع من حمل الحديث على إطلاقه ومعه من حمله على حالة إمكان  
حضور الخصمين وأجاز الحكم على من كان في غيبة ميدة

وتجد الدليل على اكفاء ادعاء نرجة واحد من ، في حديث زيد بن  
ثابت اذ أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتعلم كتاب يهود قال « حتى كتبت  
لنبي صلى الله عليه وسلم كتبه وأقرأته كتبهم اذا كتبوا اليه <sup>(٣)</sup> »

وتجد الحبس للهمة وارداً فيما « رواه أبو داود وأحمد وغيرهم أن النبي  
صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة » من « صدق كل منهم ... » وفل  
لا آخذه الا شاهدهى عند قوله : مخاف لمسياسة شرعية <sup>(٤)</sup> »

وتجد الارشاد الى ما يعني للعامة من بيان موجهات احكام (حيثياته)  
يصدر من المحكوم عليه ويسلم تسليما ، تجد في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ،

(١) رواه احمد والطبراني في الصغير والوسط . انظر نيل الاوطار ج ٨ ص ٣٠

(٢) رواه احمد وابو داود والترمذي (فتح الباري ج ٨ ص ٤٨)

(٣) صحيح البخاري ج ٩ ص ٧٦

(٤) الطرق الحكيمة ص ١٤

فمن قصده في نفسه حجة ، ومع هذا كله يذكر على بعض الاحكام النصائية  
 اصرار الشبهة وازاحة الخرج من قلب المقضى عليه ، كحكمة على من عصى يد آخر  
 باهدار ثمنه لما سقطت بانتراع العضوض يده من فيه ، وقال للمحكوم عليه  
 « أيدع يده في بيت قضمها كما يقضم الفحل »<sup>(١)</sup>

ونجد في حديث « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » ما يرشد  
 الى أن الحكم الذي يظهر على خلاف الاصول فانفعه يتجسم بقصده ثم يستأنف  
 النظر في القضية على صريق الاجتهاد الصحيح

ونجد الارشاد الى أن الحاكم لا يقبل الشهادة في اسقاط الحدود عند من ترفع  
 اليه ، لأن قول الشهادة فيها يخفف الزهنة من سطوته ويفتح طريق السهولة  
 ارتكاب المباحش والمواقات حيث يعتمد المحرمون على الشهادة منهم من  
 عقوبته ، نجد هذا في قصة سامية بن زيد حين تقدم الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم شافعاً في امرأة محرومة وقعت في سرقة ، فقال له « شفع في  
 حد من حدود الله »<sup>(٢)</sup> وخطب خطبه التي قال فيها « لو أن فئمة منكم  
 سرقت لقطع محمد يدها »

يقصد اشارة الى نعمة خوف من دس تقصير وعصا ، ومعمل  
 الخصومات فريضة محكمة وصورة بحر لما ليس صغته ، وكه لا يبرح لاضغان  
 الواعرة في الصدور ، فدخل في سعة عصا دعوة الخصوم الى صلح حتى اذا  
 طابت نفوسهم لذلك تبليج وجه الحق واقلبت العداوة الى تأف وصفا ، ومن  
 الدليل على أن الاصلاح بين الخصوم من أدب العصا حديث كعب بن مالك

(١) صحيح البخاري ج ٩ ص ٨

(٢) صحيح البخاري ج ٨ ص ١٦٣

وهو « انه تقاضى ابن حذر دينا كن له عليه في اسجد ورتفعت أصواتهما حتى سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في يده فخرج بهما حتى كشف سحب حجرته وادى : يا كعب ، قال بئك رسول الله ، قالوما اليه أي شطرنج قد فعلت رسول الله قال قم وافعه <sup>(١)</sup> »

وبذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « ردوا الخصوم حتى يصالحوا من فضل المصالح بحيث بين سوء صعلان <sup>(٢)</sup> » وامرأ من تريد اخصموه سهل قديلا حيث يرحى فضل ام قعة ومن ساءها على يد صاح وسام ونجد الارشاد الى ان المرأة لا يليق بها ان تنتصب للقضاء بين الخصوم لان مصاح يستدعى في نسب وقائه سرما واقداما وجلادة ، والمرأة ابن في اسب وقة في الارواح وحدها عن ان تقف الخطرة ، فبعد ذلك في حديث « ان صاح قوم ووا مرم امرأة » ومن من محمد بن حنبل الطبري « انه يجبر ان كمن امرأة قاضية ولا يصح ذلك سه . وعنه كما ن من بني حنيفة بها تنفي في تشهد فيه ، وليس بان تكون قضية على الاساق ولا بان يكتب ما مشور بان ولانة مقدمة على الحكم الا في الدماء والنكاح ، وانما ذلك كسبل تحكيم والاستمابة في قضية او حدة <sup>(٣)</sup> »

وكان في حديث معاذ وابي موسى الاشعري مستند لاهل العلم في وضع سلطنة مصانية في يد شخصين أو شخص . قال تناضي أبو بكر بن العربي في كتاب المعارضة « رسال معاذ الى امين مع بني موسى الاشعري ، والتمس قريتا شرهما في ميهما ورمها من بدسرا ولا يعسرا ويثرا ولا ينهرا

(١) صحيح البخاري ج ٣ ص ١٨٧

(٢) علاء التوفيق ج ١ ص ١٢٨

(٣) حكام العرب في بني بكر بن الدري

ويتطاولا ولا يختلفا، فكان ذلك أصلا في توبة مبررين وقاضين مشتركين في الامارة والاقضية، فاذا وقعت المنازلة خرا فيها، فالانقضى الحكم وإلا تراجعنا لقول حتى يتفقا على الصواب، فان اختلفا رجع الامر الى من فوقهما، فينظر فيه، وينفذان ما اتفقا عليه، وإذا اختلفا كما هنا قال: «تطاولا ولا يختلفا»

واقتضى أثر هذا المذهب أمير تونس رعدة الله من الائمة فتدبر من الفرات واما محرز محمد بن عبد الله الكسبي المصنف على ان يكونا شريكين في فصل النوازل، ولم يعلم قلها بالاسناد التوسية قاضيان في مصر (١)

هذه أمثلة اقتبسناها من تعاليم الاسلام. بجميع اديانها الكبرى على ان مبادئه القضائية واقعة من العدل موقع الروح من حسد، وأن القصد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل على سنة المحكمة، وادارته مبرر الاسلام ان نظما يتطلبها العدل أو يتوقف عليها حفظ حق كانت مبرمة في عهد النبوة، فيه يقف له من تاريخ نجم من مناه رساله يدره يظن في رعه ويقيم احمة على رياته

المانية

قوال الدولة بحكم كتاب وسنة: صدقات واخيرة وهي وجوه القنينة، وهي موارد بيت المال عهد النبوة. فما صدقات فتدبر من صلى الله عليه وسلم يستعمل عليها عمالا من حكامه، «دلائل عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عاليا بما يستعمله عليه» (٢) ومن «القول» من ان يستعمل من صلى الله عليه وسلم من لا سلم له (٣) و«تدبر» تدبره ان

(١) حذرات علمه امرنية لاني العرب محمد واحسين غير من ٨٤ ط ١٢ فرسة ١٣٣٢

(٢) كتاب الفص لاس حرم ج ٤ ص ١٢٩

(٣) منه ج ٤ ص ١٣٦

أحدها كان جارياً على حساب ونظام ، ومما يعد في نظمها ما فصلته  
 الأحاديث من أحكامها كيان مقادير ما يؤخذ من كل صنف ، وإن يؤخذ من  
 وسط المال لا خياره ولا رديه

فما مصرفها فالاصناف الثمانية المخصوص عليها في آية « إنما الصدقات  
 لفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي أرفاق وعارفين  
 وفي سبيل الله وابن السبيل فربصة من الله والله عليم حكيم » وإنما اختلف  
 العلماء في وجوه صرفها فقلل الإمام الشافعي لا بد من قسمها على الاصناف  
 ثمانية ، وقال الإمام مالك وأبو حنيفة يجوز للإمام أن يصرفها في صنف  
 واحد وإن أكثر من صنف إذا رأى المصلحة قاضية بذلك ، وعلى كل حال  
 فإن مصرفها لا يخرج عن الاصناف الثمانية ، وهو مضبوط أما بتلك  
 الاصناف معدودة أو بتقضيها المصلحة منها

ومما الحرية وهي ما يؤخذ من الخاضعين المقيمين تحت راية الإسلام ، فقرأنا  
 ذكرها لفظ محمد بن ذوالتمال « حتى أعطوا الحرية عن يد وهم صاسرون » أي  
 يتنون صاسرين لحكم الإسلام ، وقد اختلف العلماء في تقديرها ، وكثير منهم  
 يذهب إلى أن تقديرها معروض إلى نظر الإمام ، قال أبو الويد بن رشد في  
 بداية المجتهد<sup>(١)</sup> : وهو لا ضرر . ويؤيده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع  
 على أهل الشام من الحرية أكثر مما وضع على أهل اليمن ، وعلى مجاهد هذا  
 التمايز يسائر أهل الشام<sup>(٢)</sup> ،

ومما مصرفها ما كثر لى ، وحسن غنيمة توسع في بيت المال وتصرف  
 في ذوى الحاجة وفي وجوه المصالح العامة

(١) ج ١ ص ٣٢٦

(٢) أملاك القرآن لجمال ج ٣ ص ٩٨ وصحيم البخاري ج ٤ ص ٩٦



كان النبي صلى الله عليه وسلم يولي على قبض المال عملاً. وإذا قدموا به  
حاسبهم على ما قصوا وما صرفوا، ثم هذا في حديث عامر الذي استعمله  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدقات بني سليم. وفي حديث «مباح»  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وحاشيه «روى الأمام بخاري في باب محاسبته الأئمة  
عنه، وقال الحافظ ابن حجر عنده «وحاشيه» أي على ما قص وعصرف»<sup>(١)</sup>  
فإذا كان المال المفروض على الأئمة في عهد جوة مقصداً، وهو من عبده  
عالمياً، ومتى جاء به - فقل أحسب على - حصص وعصرف ثم يمتد في وحده  
المصالح بتدبيره، فقل يصح بعد هذا أن يقال: إن المائة لم تكن عهداً يكن لها  
نظام؟

فإن أراد المؤلف من إعطاء أن يؤلف له، دون قدام كان للنبي عليه السلام  
كتاب معروفون، وهم لم ينسبوا تمكن بحصصهم ووقت بحمد لهم، وإن  
هذا وحده لا يسم المالية بوصمة الخلو من إعطاء. وزر تنيد بعد في بعض  
الازمنة نظاماً، وهو في عصر آخر حيث لا تدعو به الحاجة عدم إعطاء  
وموجز القول أن نظام المالية عهد الرضا موافق لما يقتضيه حال ذلك  
العهد، ولقد كان المال يقض نحو وعصرف إلى وحده لا بد منه حين ولا يحوم  
عليه شطط، قال ابن خلدون في مقدمته «واعلم أن هذه الوصية (يعني ديوان  
الاعمال والجبايات) إنما تحدث في الدولة عند تمكن ملك ولاستيلاء واضطر  
في أعطاف الملك وصور انهويد، وزر من وضع الديوان عمر رضي الله عنه،  
يقال لسبب مال أتى به أبو هريرة رضي الله عنه من البحرين فاستكثروه وعصوا  
في قومه فسموا إلى إحصاء الأموال وضطط إعطاء واحتمق وأشار خالد بن  
الوليد بالديوان وقال: رأيت معك أشاء يدونون»

فانت ترى أن الحاجة إلى الديوان لم تعرض إلا في عهد الخليفة الثاني ،  
وعند ما حدثت احادة وجد الخليفة من قاعدة رعاية المصالح ما يحثه على المبادرة  
إلى أن يشي الديوان ويعين له من الكتاب بمقدار ما تدعو إليه المصلحة .  
فإن كان المؤلف يذهب إلى أن المائة التي لم تنسح حتى تلحق إلى أشاء ديوان  
يحق له أن يصفها بعلم النظام ، قلنا له : إن مقدار الذي تسمح به حالة الامة  
لعهد امرة كان يستحسن ، فسطاس المستقيم ، وينفق في سد الحاجات وإعداد  
القوة ووسائل النعمة ، وقد خاش رجال هذه المائة حروبا فلكاوا هم  
الغالبين ولم يكونوا يوما في حاجة إلى فرض داخلي أو خارجي ولم يضعوا على  
رقب الامة صرائب ودحة مما تصنع الدول ذات الدواوين الطويلة العريضة ،  
فحين سميها مائة تؤخذ وتصرف بنظام ، والمؤلف الذي شلى قلبه ليع في  
عرض الحكومة السوية أن يسميها بما شاء .

#### الشرط (أوامير)

لحكومة مقومات : قانون يخضع له الجمهور ، ورجال يقومون على تنفيذ  
هذا القانون ، وموئل قرض وتصرف في المصالح المشتركة ، وقوة من الرجال  
والأموال لدفع العدو وكبح الثورة ، وما عدا هذا من مشروعات وسطة فاما  
يتبقى على حسب تطور الزمان وما عرض من اماعات

و دار رئيسا جماعة بمسكون بينهم قوا يحفظ الحقوق ، ويوجد بينهم من  
دوي كعناية للقرى على تطبيق هذا القانون وتفيذه عدد غير قليل ، ويحوي  
إلى حرايتها عامة من الاموال مديتوم مرافق حياتهم الاجتماعية ، وتمض حاجتها  
وأهمية قوتها جود تخوص موقع الحروب بما اسبغت من قوة . صرح بما  
أن تقوم إلى هذه الجماعة ذات حكومة ، وربما كانت الحقوق فيها محمومة  
والامن سائد وان لم يكن بها إدارة رئيس ، وكذلك كان حال جماعة المسلمين

لعهد النبوة بحيث لو وضعت في تلك المناطق الاسلامية دوائر بوليس لم يصير  
الا من فيها أمكن ولا الحقوق أكثر صيانة ، واليك الحجة والبرهان :  
كانت حالة الامة لعهد النبوة نائمة من الاستقامة الى حيث نكدها في غنى  
عن دائرة محافظة أو « بريس »

وقد يقول المشيخي في مدينة محوس اشترطت حلالها وبسيطار سلى كل  
شارع من شوارعها : كيف يحفظ نظام في جماعته لا يقوم على رؤوسها رجال يبدون  
في اشتاء سواداً وفي الصيف يابسا . وبعد كل هذا مثلاً من ساطير الاولين ،  
أوشهادة حطرت في موقف الذم عن حكمه سيد المرصدين ، كلابر هي بلا  
حقيقة تسعدها الادلة البينة والتاريخ من ورأيها شهيد

غيت راية الاسلام مرفوعة على المدينة المنورة وما حولها نحو سبع سنين ،  
إذ كان من المحتم على كل من يعتنق الاسلام من اقبائل يهاجر الى المدينة  
المنورة ولا يقيم بين قوم لا يؤمنون ، قل الله تعالى « والذين آمنوا ولم يهاجروا  
مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا » والحكمة من تلك الحجة ان  
يتقوى بهم جانب الدين ، وليخلصوا من بيئة المتعة فيها تذهب باعية على  
الحق وتلبس الوجوه رقعة الضميمة ، وربما سرى ويؤهل الى امور من ضعية  
فززل عهدها وأحفاً نور إيمانها

وفي السنة ثامنة من الهجرة فتحت مكة المكرمة وأصبح الناس يدعون  
في دين الله أفواجا وقبائل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم عندئذ « لاهجرة  
بعد الفتح » وولى على جميع البلاد واقبال امراء وبث فيهم معلمين للشرع  
وأحكام الشريعة . وتوفي في سنة العاشرة من الهجرة بعد ان فتحت مكة  
وتجاوز حكم الاسلام المدينة المنورة الى مكة ونطائف وأخرى وما دامها من  
البلاد

إذا نظر إلى حال المدينة المنورة مدة عشر سنين وإلى حال غيرها من  
البلاد التي أصبحت تحت حكم الإسلام لعهد أسوة وهي الشنتان  
هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة وهاجر لهجرته أصحابه  
الأكبرين وحمد بن المهاجرين والأَنْصارِ خاء صادق واتحاد متين، وكانت  
قويهم تفيض تعاليف وتراحم بلغا حد الإيثار عن النفس حتى قال الله تعالى  
في حق الأنصار «والذين تبوءوا الدار والأيمان من قبهم يحبون من هاجر إليهم  
ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم  
حصاصة»

إيمان راسخ وحب متين، هم أثر ما كانوا يشهدونه من دلائل النبوة  
ويتفقون من حكمة باهرة وموعظة حسنة، وشأن القوم الذين بدعوا في التعاليف  
إلى حد الإيثار على النفس أن تكون أخقوق بينهم محترمة، وشأن القوم الذين  
يصررون وراء أسوة ضالحة ومساء أن لا ترى لهم عيناً تطمع إلى هتك عرض  
ولا يداً تمتد إلى الاعتداء على مال، ولا فم يطق بكلمة قدع أو فحشاء.  
وكان الذين يتقدمون الإسلام ديناً يضعون أيديهم في يدي رسول الله عليه  
السلام ويأبونه «على أن لا يشركوا بالله شيئاً ولا يسرقوا ولا يزناوا ولا يقتلوا  
ولادهم ولا يأتوا بهن يفترونه بين أيديهم وأرجلهم ولا يعصوا حيفاً  
معرفة»<sup>(١)</sup> وقال عبادة بن الصامت «بما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على سماع ونطاعة في المنشط والمكروه وأن لا تنازع الأمر أهله وأن تقوم  
أو تقول بأحق حين كما ولا تخاف في الله لومة لائم»<sup>(٢)</sup> ومن حديث جابر  
«بعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترط علي النصح لسكل مسلم»<sup>(٣)</sup>

(١) صحيح البخاري ج ٩ ص ٨٠

(٢) منه ج ٩ ص ٧٧

(٣) مه

ومن عرف أن هذه المبايعة من قبل تكيد العهد ودري كيف كل حرب  
 يحرمون ما يؤخذ عليهم من ميثاق، أدرك ما كان لنا من أثر في الماء نحره  
 والكف عن كثير من المخالفات التي لا يتعاملها بعض أسارى شهرت  
 إلا إذا كانوا بمرأى من شرطي لا يبالى على باطل ولا يلوث يده بدماء  
 يحتاج إلى شرطي في قرية أو مدينة تفتح فيها حالات تحرج المسكرات  
 ويبت يتجر فيها سمات الهوى باعراضهن، ونواد يسمح بها لعب اميسر،  
 ولكن المدينة السوداء وكل بلاد فتحت هذا سوء كانت ماعرة من حالات  
 الخور نقية من بيوت الدعارة سالمة من نوادي اميسر خاصة من كل ما يتر  
 العداوة والبغضاء.

والأمر صادق راحر لا بعضى وسلطان لا يرثى، وهو الذي يحمل الرجل  
 خصما للمنكر، حليفا للحق، وكذلك كان الناس في عهد لسوء، فكل مسلم  
 بمنزلة شرطي أمين، بحاسب نفسه، ويعير امسكر يده أو سانه. وبحيب إلى  
 التقاضي بين يدي رسول الله أو أحد ختمائه، ويقم شهادة، تسد واد على  
 أبيه أو زوجه أو بنيه

كان في خلال الامة المسلمة فر من المنافقين وسكهم كانوا صوعون  
 مظاهرهم في أسلوب المؤمنين، ومهارتهم في صناعة نفاق قد الله تعالى بصفتهم  
 لنبيه الكريم عليه السلام «ومن أهل المدينة مردوا على نفاق لا تعلم» نحن  
 نعلمهم سنعدبهم مرتين ثم يردون إلى عذاب عظيم» ثم من أدى حتى الله عليه  
 وسلم وخلفاءه كانوا يقيمون الحدود وازواجهم عزم نبيت له اموس كريمة  
 مطمئة، وترعد له القلوب القاسية رهبة، ومتى علم المنافق أنه ملاحظ باعين  
 شرط لا يغيبون عن مشهد، وتيقن أنه مساق إلى محكمة لا تأخذها في الحق لومة  
 لائم، انصرف عن اهوائه خشية، وانكف عن الشر رياء ونصفا

فغصة انتموى وانما احم بين الامة ، واعتقاد كل واحد منها أنه مسؤول عما يشهد من نعم أو عدوان ، واجراؤه الحدود والرواحر نعزم لا يعرف هوادة ، كل ذلك مما امتاز به عهد نبوة وحسن الماطر في التاريخ بقلب سليم يشعر بأن من لذلك عهد ليسوا في حاجة الى أن يفهم على رؤوسهم رجال يقال لهم الرأية أو ليس .

وقد أوحى حكمة مد هذا أن ينظر المؤلف الى كل ما يتصل بالحكومات الغربية أو شرقية من نظم وإدارة ويتخذ عدم وجوده في عهد النبوة حجة على أن ليس هناك حكومة ونظام ، حتى خشيما أن يسوق على هذا القرض آيات بيئات ، وهي أنه لا يمكن في عهد النبوة بحاس مختلطة ولا صندوق دين عمومي ولا أنه تسفي عين للاحية مما تدس به من تعاطى ما يدنس الاعراض أو يفتك بالالاب



قل المؤلف في ص ٤٥ « وما يستأنس به في الموضوع أننا لاحظنا ان عامة مؤرخي من رواة الاخبار يعنون في الغالب اذا ترجعوا الخليفة من الخلفاء أو ملك من الملوك ، يذكر سماته من ولاية وقواد وقصاة ايج . ويفردون له بمشاهير خاصا ، يدل على أنهم عرفوا تماما قيمة ذلك البحث من الحجة اعمية فصرفوا من جهده فيه ومما به ما يسيبه ولكنهم في تاريخ النبي صلى الله عليه وسلم ان عالجوا ذلك البحث ، أنهم يزجون الحديث فيه معتبرا غير منسق ، وبمخصوص شمار ذلك البحث على سق لا بمائيل طريقته في بحث بقية العصور .

نذكر المؤلف أن يكون العهد النبوة حكومة ذات نظام ، واستأنس لهذا من رواة الاخبار اذا ترجعوا ملك أو حليفة يفردون لولائه وقضائه بمشاهير ، واذا عالجوا مثل هذا البحث في تاريخ النبي صلى الله عليه وسلم زجوا الحديث



معتبراً غير متسق ، ولا ندرى كيف يتم له هذا الاستشمام ، وما يدعيه من أنهم  
يزجون الحديث معتبراً فقصارى ما يؤخذ منه أنهم لم يجيدوا صيغ التأليف في  
السيرة النبوية إذ لم ينسجوا على السؤال الذي يسج عليه المؤرخون في ترجم  
الخلفاء والملوك ، ون قصد إلى أن عدم تسيقها على الوجه المذكور يدل على  
عدم صحتها قسماً هذه دلالة حتميت على السامع حين قسموا الدلالة إلى مطابقة  
وتضمن وانtram

المؤفون في سيرة الرسول عليه السلام وأحواله : محدثون وأصحاب سير  
ومؤرخون . أما المحدثون فعائلتهم مصروفة إلى بحث عن أخبار الرسول عليه  
السلام وأفعاله وتقريره ، وغايتهم الأولى رواية الأحاديث التي يمكن أن تستمد  
منها أحكام شرعية أو آداب عملية ، وهؤلاء لما يدكرون اسم مؤلف أو مؤلف  
أو قس إذا جاء في رواية تتعلق شيء من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم  
أو أفعاله أو تقريره

وأما أصحاب السير فأنهم يستفنون عن أخبار رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من يوم ولادته إلى يوم الفناء إلى إرفيق الآسي ، ويرتجون مؤلفاتهم ترتيباً  
صحيحاً ، فينتشرون بأحاديث عن ولادته عليه السلام ويتابعون البحث بتدريج  
ما وصل إليه علمهم حتى يتوا على نيه قيامه بدعوة الرسالة ثم هجرته إلى المدينة  
المنورة ثم غزواته وسراياه والوفود التي قدمت عليه وإرسال الذين وحيهم إلى  
الملوك ، ذلك كله مرتباً على حسب الأيام والسين ويدكرون لكل سريرة  
قائدها ، وإذا تحدثوا عن قوم عتقوا الإسلام ذكروا من أقرعهم أو عيب  
عاملاً لقض صدقاتهم

وحرى على طريقة أصحاب السير بعض المؤرخين كابن جرير الصبري  
وابن خلدون . وهل بعد أن يذكر رواية لأخبار عند كل سريرة قائدها حتى

انهم يصيغونهم به ويعتدون سرية فلان ، ومع ذلك لا أحد أن يدعى منهم يأتون  
بالكلام على اغواء معتزاً ، وذلك تجد منهم من يذكر الامراء في نسق كما  
صنع ابن حنون في فصل عوانه « هل على الواحي (١) » وما تضمنه  
عرفت ان الامارة ذلك العهد تدخل فيها مصداً ونظراً في غيره من شئون  
بلاد

\*\*\*

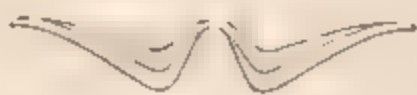
عرف المؤلف انه سيرة اول في باب ثلث وما عده بحثاً لا يمتشي فيه على  
سبيل ولا يثبت فيه تأمل . وعرف انه سبلي من شبه جبال لا تسحر إلا عين  
المستصعبين شراً وعقيدة ، وتيقن باطبيعة ان العلماء الذين درسوا لشريعة  
بحق ووقفوا على مقاصدها حرة سيذكرون عليه بدعته ، ويدرون الناس - كي  
يتواقفته . عرف هـ د وذاك فاخذ يستعمل السلاح الذي اعده للدفاع عن  
رأيه الخال ، وهو رمي اسكرين بالجمود فقال في ص ٤٧ « وأما ثانياً فلان  
المعامرة في بحث هذا الموضوع قد تكون مثاراً لغارة يشب نارها اولئك الذين  
لا يعرفون الدين الا صورة جامدة ، ليس للعقل ان يحوم حولها ، ولا للرأي ان  
يتناولها »

يريد المؤلف بهذه العقيدة ارباب اهل العلم يحكموا عن تقض آرائه  
خفراً من وصمة الجمود ، وينوي مع هذا استدراج ضعفاء الاحلام الى اعتناق  
مذهبه ادبرهم به مذهب ليبحث تقريحة مرنة وبطرس متقل . ألا إن اهل  
العلم لا يبرهون ، وذوي عطر سليمة لا يفتنون ، وان سره ان يخب في اثره  
قوم لا يصرون ، ون مرق لى لا تمتد الاسلام ديناً يسوا بقليل

ان في العالم الاسلامي علماء شوا على حرية الفكر واطلاق العقل من

وثائق التقليد الأصم ، فهم لا يكرهون لدوي الاباب ان يحشوا حتى في أصل  
 اعتقائهم ( وجود الخالق ) ، وهم لا يستطيعون ان يحولوا بين المرء وما يعتقد  
 من باطل ، وليس في أيديهم سوى مقابله الآراء بما تنجحه من تسم  
 أو تفنيد

وهل يرحو المؤلف من مثال هؤلاء ، ان تقع نصارهم على كتاب ينسوي  
 على آراء تصح مكن الايمان حيرة ومكان تنسوي فسوقا ومكان اية نصيرده ،  
 ثم يرون عليها مرور اهل سوء ، غافتها ، فلا واث لا يدعون وبها ينمسي  
 في نفوس الراكية والقلوب السبعة وان امتازت الدنيا سنة تصدق بالحدود  
 وتقم بالحجارة وبما هو شذوذة



## الباب الثاني

### الرسالة والحكم

ملخصه

افتتح الباب بمهوين البحث في أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان ملكاً أم لا، وأخذ يستدرج القارئ إلى رأيه الصريح من بعد، وبخيل له أن الاعتقاد بحد طرفين - كونه رسولاً وملكاً أو ملكاً فقط - ليس بدعاً في الدين ولا شذوذاً عن مذاهب المسلمين، ثم ذكر أن الرسالة غير الملك وأن من أرسل من لم يكن ملكاً، وقد بعد هذا في صورة سائل: هل كان محمد صلى الله عليه وسلم من جملة الله له بين الرسالة والملك ثم كان رسولاً غير ملك؟ وادعى أنه لا يعرف لأحد من العلماء رأياً صريحاً في هذا البحث، واستنتج أن المسلم العامي يجهل عاباً إلى اعتقاد أن صلى الله عليه وسلم كل ملكاً ورسولاً وأنه أسس للإسلام دولة سياسية ثم قال: وأعله رأي جمهور العلماء وساق عليه كلام ابن خلدون وما نقله روضة ملك من كتاب تخريج الدلالات السمعية عن الوظائف ومهمات التي كانت قائمة في عهد النبوة، ثم أخذ يترقب القارئ على شهاب من التشكيك فذكر أن في الحكومة شوية بعض ما يشبه أن يكون من مظاهر الحكم السياسية، وتعرض لمقالة إلهياد ورأى أن من أظاهر لأول وهمة أن الجهاد إنما يكون تثبيت السلطان وتوسيع الملك. وعمل هذا بأن دعوة الدين لا تقوم لها إلا أسيان وتحريك القلوب بوسائل تأثير والاقناع. وحسب مثلاً آخر لمظاهر الدولة وهو جمع مال من مثل الزكاة والجزية وغنائم، وقال لاشك أن تدبير المال عمل ملكي وأنه خارج عن وظيفة الرسالة من حيث هي، وعزز

مسألتي الجهاد وجمع المال بثالث وهو ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وحه إمارة أمين ومقرها بين رجله : ووف من نظر الى ذلك من هذه الجهة ساء له  
القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان رسول الله تعالى وكان ملكاً سياسياً ،  
وتخلص من هذا أن تأسيسه صلى الله عليه وسلم للمملكة الإسلامية خارج  
عن حدود رسالته ، ثم حرر ، مما عساه الله به ووحى به به ، وزعم أن القول بأن  
المملكة النبوية عمل منفصل عن الرسالة ، ومنه من قيل عمل النبوي الذي  
لا علاقة له بها ، ليس كغير ولا أحد ، وصرح أن الرأي الذي تنقاه نفوس  
المسلمين بالمول هو أن المملكة النبوية حرر من عن الرسالة وقت : أن هذا  
الرأي لا يمكن تعميمه إلا إذا ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن نقل  
كلام الله خلدون المتضمن أن الإسلام يجمع بين الدعوة والسياسة ، ادعى  
أنه لم ير هذا القول دعاة وأنه لا يسم مع ما ينبغي به طبيعة الدعوة الدينية  
وخرج من هذا الى شكل آخر - في برعه - وهو حلول الدعوة سياسة  
النبوية من كثير من ركن الدولة ودعائه الحكمة ، ثم يفرض جواباً على عسراً  
يقدمه إليه انما هو أن من مبادئ الإسلام دوة ، وهو أن الحكومة  
النبوية عاملاً عاماً وإحكاماً ساعداً ، وكما أن هذا الى غير التخصيص  
الحقيقية . ورده بأن انما هو جيل بعض السابقين لا يجمع من اوثوق بما علم  
واعتباره حقائق ينبغي عليها الاحكام ويستخلص منها نتائج ثم انفس علماء  
الإسلام جواباً آخر ، وهو أن ما سمي به ركن الحكومة وخطمة الدولة  
انما هي أوضاع مضمرة والحكومة نبوية حكممة مختصة بترخيص كل تكليف  
ورده بأن كثيراً مما المتحدث في خطمة الحكم ما ليس ملكاً ولا مصوغاً  
وهو مع ذلك ضروري واقع ، ثم سبق باب ما سمي به سبب من وجب آخر  
حل ذلك الاشكال ، وهو ما عرّج عليه في باب ثلث

المتن

رفع المؤلف الحرج على الباحث في رأيي صلى الله عليه وسلم هل كان ملكاً أم لا، وفي أن يكون هذا بحث داخراً في الدين بحثي شره على إيمان الباحث وفي أنه لا يمس شيئاً من جوهر الدين ولا ركن الإسلام، ثم قول في ص ٥٤٩ وربما كان ذلك البحث حديداً في الإسلام لم يتناوله المسلمون من قبل على وجه صريح ولم يسبق للعلماء فيه رأي واضح، وأدب وليس بدعاً في الدين ولا شذوذاً عن مذاهب المسلمين، أن يذهب الباحث إلى أن رأيي صلى الله عليه وسلم كان رسولاً وملكاً وليس بدعاً ولا شذوذاً أن يخالف في ذلك مخالف، فذلك بحث خارج عن دائرة لفائدة التذية التي تعارف علماء بحثهم واستتر لهم فيها مذهب، وهو أدخل في باب بحث اعلمي منه في باب الدين.

فكان المؤلف يبحث بحكمة واحداً لاقتح البحث ببيان ماذا يريد من المذنب وأحد منتج بين نظري، في تقتضيه الأدلة من ثبوت حقيقته في تصرف رأيي عليه السلام أو عدم ثبوتها، وكما سمع في دخوله في الموضوع من طريق اصرة برفع ستار عن طويته فيأخذ المسلمون منه حذرهم ويسهل على أهل العلم تحديد آرائهم عليها صحة في تحويرها. لذلك حذر العلماء، وهو اسم المؤلف المسمون بصلاته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. ليحكم أن ينهي تحت اسمه ماشاء من حقائق شرعية، دون أن يحس أن ذلك يتقصد من الكبر مزايا الإسلام وهم كثير من أصوله.

ونحن لا نتقدم في الخوص في هذا البحث إلا بعد رسم حقيقة ذلك حتى يمار معنى رأيي بمرساله من المعنى الذي لا يليق بمقامها الرفيع  
مات ربه يتصرف بها صاحبها في مور الخور مرأونيه وتميدا، و



كان تصرف قنانيا على سنن عدل ومتقى المصلحة كان ائمة مقام محموداً  
ومرتضى شريفاً، وهذا هو الذي به الله عداة المصطفين كما قال الله تعالى  
محرم عن نبيه سليمان عليه السلام « وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من عدي »  
وقال تعالى محمداً عن يوسف صديق عليه السلام « رب قد آتيتني من الملك  
وسميتني من نوابي الاحاديث »

وان كل تصرف خارج مع الالهو، خارج عن سنن الهوى كان ائمة  
مظهراً محموتاً ومهبطاً خسر وشقاء، وهذا الحصف من ائمة هو الذي يتره عنه  
ابناء الله ولا يصح ان يجتمع مع الرسالة محال

واذا كان المراد من ائمة سياسة الرعة وتدير شؤونها، كانت سياسة  
نوعين : عادلة وجائرة، والسياسة العادلة هي التي يحكيها الرسل عنهم  
السلام، وهي التي يعيها السيد اذا قال : ان الرسول كان ماسكاً برماة السياسة،  
واتما تحامي الناس أن يطلقوا على رسل الله لقب ملك لان لقب رسول ارفع اسماً  
وأدل على العدل من لقب ملك الذي يادى به كل سائن وان كل مستند منزه  
ويجن تجاري انؤاف في هذا حدود ولا يريد من اسم « ملك » متى وسمنا  
به مقام الرسالة - الا الرئاسة السياسية التي يحاول حدودها زعمه من حجب  
تصحيح به اني التفت وهو متصامم عنها لعدم اقتنوا بحدوث « ما تحت  
الغفور البشرية »

\*\*\*

يقول انؤاف « ان احدث في ان الرسول عليه السلام كان ملكاً لا  
بحث حديد في الاسلام » وهذا لا يصح بلا ادعاء على - بحث في ان يكون  
للمرسول عليه السلام رسة سياسية، وان بحث في ذلك على وجه الاكثر بحث  
محقق في الاسلام، وما كثر رسول - رسة سياسية فامر به - كتب

واسعة المتوازية وتناولها المؤمنون من قبل على وجه صريح واستقر لعمده فيه رأي واضح

فما كمل من آياته كثيرة في هذا المعنى قوله تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتى تحكموك في شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت وسلموا تسليماً » وثبت في شجرها قصته صلى الله عليه وسلم ، واقامته الحدود على مثل الزنا وسرقته وشرب الخمر ورسالة الامراء في طول السلاسل المفتوحة وعرضها ، وما اعتمد عمداً عليه ، وأنه عليه السلام كان رسولاً نبياً ومشرعاً سياسياً ، فدينه احكامهم على الاستدلال بقصته وحكمه ، وسائر تصرفاته هائلة في شئون الدولة لا ما كان موحياً بعلية فريضة وحكمها فيه علة اخرى ، على ما سنبينه في غير هذا المقام بآيات شافية

ومتحدي المؤلف بذهب باحث الى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن رسولا مسكاً وقوله : ان ذلك ليس بدعائي الدين ولا شذوذاً عن مذهب المسلمين . ما هو بلا انبياء على الاسلام ، ومن ذهب الى ان الرسول لم يكن مدرّساً شئون سياسية فقد سد كتاب الله وراء ظهره وشاقق الرسول واتع غير سديد المؤمن من

\*\*\*

ذكر المؤلف ان ارسنة سير النبي صلى الله عليه وسلم في ص ٤٩ « ولقد كان عيسى ابن مريم عليه السلام رسول الدعوة المسيحية ، وزعيم المسيحيين ، وكان مع هذا يدعى في الادب فيصير ، ومؤمن بلسانه ، وهو الذي ارسل ابن ابيه تحت كلمة سامعه « عظماء » فيصير فيصير ومحمد الله » وكل يوسف بن يعقوب عليه السلام ، وهو من عرب في توبة من اولاده فرعون موسى ومن عدد من عماله من يوحنا المعمدان

في المؤلف بهذه المقدمة ليضع في ذهن القارئ، تمثيل رسول الاسلام  
يعيسى ويوسف عليهما السلام في ان كلا منهما لم يكن صاحب دولة ولا رئيساً  
أعلى في السياسة . والذي يبطل هذا التمثيل أن رسول الاسلام لم يدعُ الى  
الادئان قيصر ولا كان عاملاً للمفوقس صاحب مصر بل دعاهم الى الاعمال  
به والدخول تحت سلطانه ، وقد شاء ربك أن يكون اقراص دولتهما ودخول  
ممالكهما تحت راية الاسلام على يد أحد حللانه تراشدين

لم يرض محمد بن عبد الله عليه السلام أن يقوم تحت سلطان غير سلطان الله ،  
ولم يرض لمقتدى دينه الحنيف أن يستكبروا السلطة غير اسلامية ، وفرض  
الهجرة والجهاد على ما تقول شهيد . وما ينبغي لمؤلف أن يحشر في غصون  
كتابه مثل هذه الكلمة التي تقضي حاجة في نفس الخائف المتغلب ، وتبقى  
في النفوس أثر الاستكانة الى أي يد تقبض على رماها

واقعد قلنا فيما سلف : ان هذه الامانة التي بعروها الى المسيح عليه السلام  
لا تجدد في المناظرة اذا صاغية ، إذ لم يعد السند الذي ينتهي به الى المسيح  
عليه السلام ، علاوة على أن الاسلام شرع الفجرة والحاد ، وفي لاتباعه  
إلا أن يلوذوا بالمنعة والعرة التي ليس بعدها مرتقى



قال المؤلف في ص ٥٠ « فها كل محمد صلى الله عليه وسلم ممن جمع الله له  
بين الرسالة والملك أم كان رسولا غير ملك ؟ لانعرف لأحد من العلماء رية  
صريحاً في ذلك بحث ولا نجد من تعرض للكلام فيه بحسب ما ينبغي لنا ،  
ولكننا قد نستطيع بطريق الاستنتاج ان نقول : ان المسد عامي يوجب عاباً  
الى اعتقاد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ملكاً رسولاً ، وأنه أسس الاسلام  
دولة سياسية مدنية كان هو ملكها وسيدها »

من كانت الكتب المؤلف مربية فهي انه يعلم اساس كيف يتكروون ما  
عرفوا. وكيف يتحدون من الصفاقة رققاً كثيراً، رضى هل اعلم يتحامون  
من يقوم الرسول عليه السلام بذلك أو يسموا رياسته ملكاً ونخذ ذلك ذريعة  
من يجادل به قراء كتابه من ان المسألة حادثة لان تدخل تحت مسألة اسحت،  
وأنه ما وجد فيها للعلماء رأياً صريحاً ولا وجد من تعرض للسلام فيها  
من ينحصر على ان او تلك العلماء من الايام سيئتها الخاض فتضع في بيوت  
المسلمين ونسباً يقال له «كتاب الاسلام وأصول الحكم» حتى يعدوا له ما استطاعوا  
من انصريح بن الرسول عليه السلام كل ملكا وال محاب بيوتها رئاسة سياسية  
من ذلك ما.

ولا أدري ماذا لم يخطر على بالهم هذه المادة وهم كثيراً ما يفتنون أحكاما  
تصوره تحرير مادة بوقوعها، وعليه لم يدهلوا عن مثبها، وانكهم حسبوا  
من انهم ونسبة النبوية المتواترة ونحبه في الخلافة صريحة في أن للبي رئاسة  
سياسية. وأن هذه الامراحة تمتع من يتبع الاسلام - وهو يحمل قلباً يفتقه -  
أن يقول: لا عرف لاحد من العلماء رأياً صريحاً في ذلك البحث ولا نجد من  
تعرض للسلام فيه.

من أن العلماء يتعرضون لهذه الرئاسة السياسية في بحث الخلافة وفي غير  
بحث الخلافة ولم يفتهم إلا أن يسموها ملكاً، واحتملوا أن يسموها اقتضاء  
والامامة، كما صنع الامام شهاب الدين اقراني في الفرق سادس والثلاثين (١)  
بين قاعدة تصرفه صلى الله عليه وسلم باقتضاء وبين قاعدة تصرفه بالفتوى  
وبين قاعدة تصرفه بالامامة

ومن حذر المؤلف في الخلافة أن جعل كون النبي عليه السلام ذا رئاسة.

سياسية ، مما يعتقد المسلم العامي ، قال هذا وهو اما يقصد تعبير قارى ، كناه  
من أن يكون بمنزلة اعادة حيث يشركه في هذه العقيدة

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٥٠ « ولعله أيضا هو رأى جمهور العلماء من المسلمين ،  
فانك تراهم ، اذا عرض لهم الكلام في شيء ، يتصل بمسألة موضوع ، يقولون اني  
اعتبار الاسلام وحدة سياسية ودولة تسمى بها حتى الله عليه وسلم ، وكلام  
ابن خلدون ينحو ذلك المذهب ، فقد جعل الخلافة هي هي بابه عن صاحب  
الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا شاملة للملك ، وانك مدرج تحمها »

يزعم المؤلف أن العلماء لم يصرحوا بدخول ارياسة السياسية في وصية  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واما هو رأي عامة من المسلمين ، وعد أن  
فرغ من طريقته الشعرية قال - كانه لا يزال في تردد من كونه رأى أهل العلم -  
ولعله أيضا هو رأى جمهور أهل العلم »

يؤكد ذلك أن المؤلف اتحد من اسم « ملك » لعلماء يخرج منها الى حيث  
يشاء ، أنه قرأ مايقوله العلماء في الخلافة من أنها بابه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في إقامة الدين وسياسة الدنيا ، ولم يحد عنه الى الاعتراف بهذا صريح  
فيما يعتقدونه تمام الرسالة من ارياسة سياسية ، وحتى بجانبه عن هذا كله  
حيث لم يسطفوا بكلمة ملك أو قبايل ، وانما تعرض للكلام ابن خلدون على  
وجه خاص لأنه ذكر اسم ملك وهو : إن الملك مدرج في الخلافة

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٥٢ « لاشك في أن الحكومة نسوية كل فيها بعض  
مايشبه أن يكون من مظاهر الحكومة سياسية وتأثير سمطة . وأول مايجطر

بالنار مثالا من أمثلة اشؤون المسكية التي ظهرت أيام النبي صلى الله عليه وسلم،  
مسألة الجهاد «

ليس المؤلف بغنى لحد أن تصدر عنه هذه الكلمة دون أن ينتبه لما  
تطوي عليه من مقام ، ولعله عدل عن التعبير الذي يأتيه ذوق المسلم الى هذا  
الاسلوب الغريب ، يكون في لحنه خطاب لقوم آخرين ، حتى اذا حلا بعضهم  
الى بعض تناولوه شرح تشتمل منه قلوب « الذين لا يعرفون الدين الا صورة  
حاملة »

استكثر المؤلف على الحكومة النبوية ان يكون لها ولو بعض مظاهر  
الحكومة السياسية ، ولم يسمح قلبه الهماز الا أن يجعل لها بعض ما يشبه أن  
يكون من مظاهر الحكومة السياسية . وساق الجهاد مثالا لهذا البعض الشبيه  
بمظاهر السياسة ، واختار هذه الصيغة « ظهرت أيام النبي صلى الله عليه وسلم  
مسألة الجهاد » كانه يتجنب الكلمة التي يشتم منها رائحة التشريع ، محافظة على  
ذلك « الحال المشبهة احاد » ويبعد بذهن القارىء عن الاعتقاد بأن الجهاد  
تنزيل من حكيم حميد



قال المؤلف في ص ٥٢ « وظاهر أول أهلة ان الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة  
الى الدين ولا لحل اساس على الايمان بالله ورسوله ، وانما يكون الجهاد لتثبيت  
السلطان وتوسيع الملك »

فهو يبي عنده اتصاله واسلام بمكة يجاهد في سبيل ربه بالحجة والموعظة  
الحقة ، ولا لاقى هو وأصحابه من ذرية المشركين مالا يحتمله الا ذو عزم نافذ  
وايمان كعقد صحيح ، وكانت الآيات تنزل لتسليتهم ومطاردة ما عساه يعاق  
يتقوسهم من حرج وضي



وبعد ان امتحن الله قلوبهم للتقوى ، وثقف حول مقام اسوة حرب لا يجمع  
للأسياء ، ولا تستخفه السراء ، طمعت بهم الهجرة الخاصة بين لاني المدينة  
المنورة وأصبحوا بين قوام يافونهم بالأذى ، وآخرين يناصونهم عداء ، ومن  
هوئلا ، من يترص بهم الدائرة ، ومنهم من يجمع أمره بيأخذهم على عرة ،  
ولكن الله سلم ، انه عليم بذات الصدور

هذا بلاء الذي كان يسطم حول اخامة المسلمة ، ويتحمر لمؤثوب عديها  
كان حكمة تناسب الاذن للرسول عليه الصلاة والسلام لليسب في وجه  
عدوه انكشاح ايدفع شره ، واتسير دعوة الحق في سبيل لا تعرضها عقبات  
المفسدين

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على حواسه الدم  
لذلك نزل قوله تعالى « أذِنَ لِلَّذِينَ يُبَاتِلُونَ بَيْنَهُمْ ظُهُورًا وَلِلَّهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ  
لِقْدِيرٌ » وقوله تعالى « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ  
لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ » وقوله تعالى « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى  
أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ  
وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ »

فهض انبي صلى الله عليه وسلم بجاهد في سبيل حماية الدعوة كل حائن  
كفار ، وكان مع هذا العمل امظهر لوحه الأرض من نخس الشر والاعدات  
القائلة للفصيلة ، يعقد انمااهدات والمجاعات بيده وبين الاقوام المجاميع حيث  
جئحوا الى السلم وأخذوا على أنفسهم أن لا يظاهروا عليه عدوا ، وكان  
ينفي بشرطهم ويحقره عهدهم حتى تبدو منهم الخيانة ويمدوا أيديهم الى مساعدة  
اعدائه المخاريين . قال تعالى « وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَجَبِّحْ لَهُمْ » وقال « يَا أَيُّهَا  
عَاهِدْتُمْ مِنْ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصْكُمْ شَيْئًا وَهُمْ يُبْظَاهِرُونَ أَعْيَكُمْ أَحَدًا قَاتِلُوا أَيْهَمَ

عهدهم الى مدتهم ان الله يحب المتقين .

وما ربح صلى الله عليه وسلم يباين محاربيه على مقتضى العدل والحزم الى  
السنة الثامنة والتاسعة من الهجرة<sup>(١)</sup> ، فشرعت وقتل الحرية ونزت آية  
« حتى يعطوا الحرية عن يد وهم صاعرون » فكل عليه الصلاة والسلام يقبل  
من ثمن كتاب الحرية ويقرهم في ثمن على نفوسهم وموالمهم ، وحرية من  
اقامة شعار دينهم ، وقد احرية من الخدم أيضاً وقال « سواهم سنة أهل  
كتاب<sup>(٢)</sup> »

ومن أهل العلم من وقف في قول الجزية عند حد ماورد في الكتاب  
واسمه ، ومنهم من ذهب الى انها تنال من كل مخالف أيا كانت نحلته ، قال  
الناصري « ويكره العربي في عرصة الاحوذى » قال ابن القاسم ( صاحب  
الامام مائت ) : « اذا رصيت الامم كلها باحرية قيت منهم » ومن ابن حجر في  
المعج<sup>(٣)</sup> « وقد مائت : تقدم من جميع الكفر بلا من ارتد ، وبه قال الاوراعي  
وفقهاء شافعية »

ومن يفتخرون بعد تقرير الحرية الى واقع ثلاثة : أهل عهد ، وأهل ذمة ،  
ومحاربين . ومن تتبع سير الجهاد انسوى يتفرع منه أن سعى صلى الله عليه وسلم كان  
يحمي محاربيه من مسيركي عرب على الاسلام وسيف اد كل افساد الذي ينشأ  
عن امة وامة وامراءه المنفرعة منها واما يفتك به قول والاحلاق ، ويمتدح على  
الاساية بدووع شر يس له من آخر ، وكان مع هذا ينهي عن قتل الشيوخ  
والاعفان والنساء ويطلق مراح الامرى ، إمامنا واما قداء . وبعد ان استقر

(١) اختلف في مشروعية الجزية قتيل في سنة ثمان وقيل في سنة تسع ( قدم الدوى

ح ٦ ص ١٦١ )

(٢) مؤوطاً

(٣) ح ٦ ص ١٦١

الامر على حكم قبول الجزية أصبح الجهاد النبوي بعيداً عما يشبه أن يكون من  
مظاهر الاكراه في الدين ، كما انه لا يخطر على بال مسلم ان اجهاد سوى انما  
يكون لتثبيت السلطان وتوسيع الملك  
اذاً ما هي الغاية من اجهاد ؟

الاسلام عقيدة وشريعة ونظام اخلاقي ، فهو ينظر الى اصول عمائد  
هي باب الايمان به انما يدعى اليه الحكمة والموعظة الحسنة . اذ لا يمكن ان  
ان يدخل في قلب شرعية الا ان يقرها بما يشبه في نفس من برهان واقعي .  
وما اشترطه ونظم الاجتماعية من تجربة في تقديم واخذت دلت على انها  
لا تقوم في قوة ولا بطرد مادها الا ان يكون شدة احساسها وسيف من  
ورائها ، فلا بد للاسلام من دوة ذات شوكة تقو على احراء هذه المبادئ  
وانظم ونحوها وبها وبين قوه لا يصرون

ثم ينشأ من ظهور الحق مظهر اخره واسعة مما يحدث اليه نفس وبحسب بها  
انقرب منه ، وربما املت الى بيده بعد ان كانت من حصونه الالقاء . ولا بد  
يحصن من سلطان الاسلام واعلاء رايه على دوة واسعة من ، بيعة ، حتى  
لا تكون متعة ، وحتى يدرك المؤمنون الذين يقيمون تحت سماءه انه دين  
اتوحيده الخاص ، وشريعة القيمة ، والآداب السامية ، فيعتنقونه من عبادة  
صادقة ونفس راضية ، وكذلك كان اثر الجهاد في الاسلام التي تست سلامية  
في عقائدها وآدابها وسائر شؤونها الاجتماعية

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٥٣ وما عرفنا في ربيع الرسل رجلاً حمل الناس  
على الايمان بالله بحد السيف ولا عزاً قومياً في سبيل الاقناع بدينه ، وذلك هو  
نفس المبدأ الذي يقرره النبي صلى الله عليه وسلم في كل ينفع من كتاب الله .

قال الله تعالى « لا كراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » وقال « ادع الى  
 سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وحادلهم بالتي هي أحسن » وقال  
 « قد كررنا ما نمت مدكر است عليهم بمسيطر » وقال « فان حاجوك فقل أسلمت  
 وجهي لله ومن انعم وقل للذين آوتوا الكتاب والاميين آأسلمتم فان أسلموا  
 فقد اهتدوا ومن تولوا فإيما عليك البلاغ والله بصير بالعباد » « أفأنت تكره  
 » من حتى يكونوا مؤمنين « تلك مباد صريحة في ان رسالة النبي صلى الله عليه  
 وسلم كرسالة اخوانه من قبل انما تعتمد على الاقتناع والوعظ »

من الحلي الواضح ان الرسول لا يغزو قوما في سبيل الاقتناع بدينه ، فان  
 للحجة عملاً لا يقوم به السيف ، كما ان للسيف عملاً لا تنهض به الحجة ، فلحجة  
 تلج به عقيدة الى اعماق القلوب ، وهذا عمل لا تنهض به السيوف وان كانت  
 مشرعية ، ولا رماح وان كانت سميرية والسيف يحمل الناس على الشرائع  
 واحترام الحق الاجتماعية وهو عمل قد تذهب الحجة دونه ضائعة وان لبست  
 بردة امصاحه من منطق سحبان ، أو قلم الفتح بن خاقان

فاجهاد لا يقصد به تقال القلوب من اضلال الى الهدى ، واشراؤها الايمان  
 في الحار ، وسد امكان هذا المعنى لا يمنع من ان يراد من الجهاد المبوي قبل  
 مرة حرة كف ادى القبال المشركة العاوية في الارض فسادا ، والباسها ثوب  
 الاساءة ولو في اطاعر تدحل في نظام وشريعة ، ويرجى منها بعد مشاهدة  
 نوار النبوة مرة بعد أخرى ان تدرك الحق حقا فيقلب جهلها علما ، ونفاقها  
 بمانا . وتستير صدورهم كما صلحت ظواهرها

واجهاد لهذا القصد يلتم مع قوله تعالى « ادع الى سبيل ربك بالحكمة  
 والموعظة الحسنة وحادلهم بالتي هي أحسن » فان الجهاد الذي يساق به الوثنيون  
 الى الاسلام يقصد به اصلاح ظواهرهم ، وحكمة والموعظة الحسنة والجدال

بأنى هي تحسن يقصد به إخراج الخلوب من طردت أشرك إلى الإيمان  
 وقوله تعالى «ولم يشرك بك لآمن من في الأرض كما» مما أفادت  
 تكره أساس حتى يكونوا مؤمنين «أما يفهم منه أن يكون في استطاعة  
 البشر ادخال الإيمان في الخلوب بمثل التفسير والأكرام

وقوله تعالى «وان تولوا وما يملك من لاج» وقوله «قد كر إيمان» قد  
 است عليهم مسيطر «هم من الآيات التي كانت نزل في مشروعية المهام  
 لقضية النبي صلى الله عليه وسلم حين يشتد به الحزن من إعراس الله كمن من  
 سبيل الهدى، وتكاد نفسه الشريفة تذهب عليهم حسرات

وقوله تعالى «لا إكراه في الدين قد تبين أشد من إيمان» ثم هي  
 مع شرع المهام أيضا ادبهم أن يكون المراد من الآية معنى أن يكون  
 الدين إكراه من الله وقدر «ال معنى الأمر على أمكنين والاسم» ولا  
 ذلك لما حصل الابتلاء ولبطل الامتحان، وإلى ذلك ذهب ابن (١) واد  
 نصرا إلى أن الآية زالت بعد تقرير حكم الآية من معنى الآية «أما هو  
 لا إكراه في الدين لاحد من حل قبله» ثم الآية وصاه لتكم  
 الإسلام (٢)

فرسالة إلى صلى الله عليه وسلم في عهد علي الحجة واللاه و... عظة  
 وكانت تتحدث إلهام دمه لأدى إلى شركين وعو على ثبوت الدعوة إلى سبيل  
 رب العالمين

\*\*\*

قل أدوم في ص ٥٣ «واد كن صلى الله عليه وسلم قد» إلى الدعوة

(١) روح المعاني ج ١ ص ٦٩

(٢) تفسير ابن جرير الطبري ج ٣ ص ١٢

والرهبة ، فذلك لا يكون في سبيل الدعوة الى الدين ، والالاف رسالته الى عالمين  
وما يكون الا ان يفهم لان الله كان في سبيل الملك وتكوين الحكومة الاسلامية  
ولا تقوم حكومة بلا على سيف ومحكمة القهر وغبية ، فذلك عديم هو سر الجهاد  
سوي ومعناه »

من مقاصد الاسلام الاساسية ان تكون لأهل دولة ليس لمخالف عنها من  
سبيل ، ولا يمكن ان ينص لافمة هذه الدولة ما يخطر على قلب الملك من السياسة  
الاسلامية وانتم ملاذ هذه الحياة ، وما بمقصد الاسلام من تأسيس الدولة  
الاسلامية مبين

( أحدهما ) احراء حكمه اعادة ونظمه الكفالة لسعادة الحياة ، فلا يقوم  
عليها بحق الامن من نكبتها وشرب قلبه عيرة على نميذها  
( أبهما ) الاحتياط كرامة وإيائه وإقرار جانيهم حتى لا يعيشوا تحت  
سلطه يخاف يدوس حقوقهم ، ويرفع الله قومه أو مته عليهم درجات

« حي صلى الله عليه وسلم انما قوم الحكومة الاسلامية لهدى المقصدين  
الذين يتحصيل في كثير من الآيات كدولة تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا  
الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » وقوله « بهم ان يصبروا عليكم  
لا يرموا فكم لا ولادة يرموكم نفواهم وثاني قلوبهم وكثيرهم مسقون »  
ولمذوقه صلى الله عليه وسلم حكومة رفعا المسمون على رؤوسهم وتمقوا  
تشرعها وتميذها منوهم ، وقوة وارهبة انما كان بعدها لمن يدونه بالقتال  
و يفتون المكيدة لأخذة على غرة ، أو يفتون في سبيل دعوته ، ولم يجاهد  
في سبيل الملك قط . وانما كان يجاهد ندين الله وفي سبيل الله »

وقول المؤمن « فذلك عديم هو سر الجهاد النبوي ومعناه » انما هو  
ان شاء يذهب يربوع حتى اذا حوصر من باب خرج من آخر وذهب سلام ،



ولا بدري ماذا يريد قوله « عندهم » و ظاهر انه لم يرد بذلك علماء الاسلام  
فانه قال في صدر الباب : انه لا يعرف لأحد من العلماء رأياً صريحاً في بحث  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ملكاً أم لا . ولو قوا : ان ايجاد سوي  
كان في سبيل الملك ، لكان هذا القول صريحاً في ذهابهم الى ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان ملكاً

على اننا لانعلم ولا يمكن ان نعلم ان أحداً من علماء الاسلام يذهب الى  
ان ايجاد النبوي كان في سبيل الملك ، وكيف تصدق ان يذهب أحد الى هذا  
الفساد وانت لاتنكر قرآناً أو حديثاً في ايجاد بلا وحده يصرح ويرشد الى  
ان يكون « في سبيل الله »

\*\*\*

ثم في المؤلف بمثل آخر من أمثلة الشؤون المذكورة وهو ما كان في من  
النبي صلى الله عليه وسلم من العمل متعلق بشؤون إمامية من حيث جمع المال  
وتوزيعه بين مصارفه ، ثم قال في ص ٥٤ « ولأشئت ان تدبر المال عمل مسكين  
بل هو اهم منومات الحكومات على انه خارج عن وظيفة إرسائه من حيث  
هي ، ونعيد عن عمل الرسل وعشارهم رسلاً خصب »

الذي يعرفه رجال العلم ان تحديد وظيفة الرسول يرجع الى ارادة المرسل  
فهو الذي يحدد له العمل الذي يقوم به ويبلغه عنه ، ومعرفة ان هذا العمل  
داخل في وظيفة الرسول مما تنتمي من الادلة سمعية في يصدق بها المؤمنون  
برسائه

إذاً كل عمل يقوم الدليل على ان الرسول عليه السلام فعله عن وحي فهو  
داخل في وظيفته . ولا ريب في ان التدبير المالي الذي ذكره المؤلف كان  
لنبي صلى الله عليه وسلم يقوم به . و من الإلهية مثل قوله تعالى « خذ من أموالهم

صدقة تطهرهم وتركهم بها، وقوله « إنما الصدقات للفقراء، الخ » وهل بعد هذا يشرح صدره لأن يقول، إن تدبير الذي عليه السلام لأمول الزكاة والحزبية وخمس هبة بعيد عن عن الرسل من حيث أهم رسل.

\*\*\*

ول المؤلف في ص ٥٥٥ إذا ترجع عند بعض الناظرين اعتبار تلك الامثلة وانزل الى الحكم بأنه صلى الله عليه وسلم كان رسولا وملكا، فسوف يعترضه بحث آخر جدير بالتمكيز. قبل أن تأسيسه صلى الله عليه وسلم للمملكة الإسلامية وتصرفه في ذلك احاط شيئا خارجا عن حدود رسالته صلى الله عليه وسلم أم كان حرا، مما عساه الله له ووحى به اليه ؟

ثم المؤلف كلمة الارتياب في أن لدى عليه الصلاة والسلام رئاسة سياسية، ونفى أن الكبر ذلك لا يمس جوهر الدين، فصادته أعمال من السيرة النبوية لا تصدر الا ممن قبض على رءاس سياسة، فخر يقلل من شأنها ويسميها « بعض ما يشبه ان يكون من مظاهر الحكومه »

ثم خشي أن لا يجد الارتياب الى فيوب بعض تقارير بهذا فيخرجوا بصرا حاهرة، فسوت له نفسه أن يمس في آذان الدين اطلوا الى الحكم، صلى الله عليه وسلم كان رسولا وملكا، ويمتثلهم من ناحية اخرى، وهي أن تأسيس النبي صلى الله عليه وسلم للمملكة الإسلامية وتصرفه في ذلك احاط، هل كان خارجا عن حدود الرسالة أو كان جزءا مما أوحى به اليه ؟

\*\*\*

قد المؤلف في ص ٥٥ « فما أن المملكة النبوية عمل مفصل عن دعوة الاسلام، وخارج عن حدود الرسالة، فذلك رأي لا نعرف في مذاهب المسلمين ما يشاكه، ولا نذكر في كلامهم ما يدل عليه، وهو على ذلك رأي صالح

لأن يذهب اليه ، ولا نرى القول به يكون كفراً ولا إلحاداً ،  
 كان المؤلف يرحو أن يجد في مذاهب المسلمين ، قول من المملكة السوية  
 عمل منفصل عن دعوة الاسلام وخارج عن حدود الرسالة ، ولكنه لم يعرف  
 ما يشاكل ذلك ولا يذكر في كلامهم ما يدل عليه ، وزاد من يجعل لهذا الزني  
 المشتق عن الآراء الاسلامية مكاناً في النظر فشهد له بالصالح لأن يكون  
 مذهباً ، واذن للامان بان يلتقي معه في نفس واحدة

سبق للمؤلف أن ذكر في اشؤون المملكة الجهاد والزكاة والخزينة  
 والغنائم ، وساق الكلام فيها على أسلوب يجيب ان انقارىء انهم لم يجيبوا عن  
 طريق الوحي ، واذصرف قلمه عن آيات الجهاد وآيات الزكاة ومما بداله من  
 المجال فسيح ، وطفق يشهد للآراء المطوية على الكيد للاسلام بالذات لأن تكون  
 مذهباً

تصرف النبي صلى الله عليه وسلم في مثل الجهاد والزكاة والحرية والغنائم  
 يستند الى صريح القرآن ، ولا مفر من التمسك في حكم الاحاد ، ولا اراي  
 في حاجة الى نقل شيء منصوص الراسخين في علم الشريعة وفقواهم بأن من  
 أنكر حقيقة معلومة من الدين بانصرورة فقد انقلب على عقبيه مدبراً عن  
 الاسلام ، ولا يحق له بعد ذلك الانكار ان يتأنم من المسلمين اذا طرحوه من  
 حساب أولياء دينهم احيف

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٥٥ « لا يهولئك ان تسمع ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عملاً كهذا خارجاً عن وطيفة الرسالة ، وان ملكه ادي شيء هو من قبيل العمل  
 الدنيوي الذي لا علاقة له بالرسالة ، فذلك قول ان أنكرته الادن ، لان تدفق  
 به غير مؤلف في لغة المسلمين ، فتواعد الاسلام ومعنى الرسالة وروح الشريعة ،

وتاريخ النبي صلى الله عليه وسلم ، كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستعظمه .  
بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسندا ، والى كل حال رأيي نراه بعيداً .  
قد عرفت فيما سلف أن المؤلف يعني بالداحل في حدود الرسالة ما تقرر  
وحي ، ودخارج عنها ما لم يكن كذلك . ومما هو صريح في هذا المعنى قوله فيما  
تراه آنفاً « وتصرفه في ذلك اداناب شيئاً خارجاً عن حدود رسالته ، أم كل  
حزءاً مما بعثه الله به وأوحى به إليه »

ومما ان يريد بالخارج عن وظيفة الرسالة ما لم يكن مستنداً الى وحي ، ويذكر  
من شؤون الملوك الجهاد والركعة والحزبية والغيمة يقول : إن الاعتماد بان  
املكه السوية عمل منفصل عن دعوة الاسلام وخارج عن وظيفة الرسالة ،  
ليس بكم ولا احاد ، ولم معنى رسالة وروح التشريع وتاريخ النبي صلى الله  
عليه وسلم كل ذلك لا يصادمه ولا يستعظمه ، وتحاول بعد هذا الى دعوى أنه  
يوحده يصحح له دعامة وسنداً .

لا يهول المسلم ان يسمع من محامٍ أن عملاً كالجهاد والتصرف في شؤون  
الركعة والحزبية والغيمة ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يتولاه من نفسه دون ان  
يهبط عليه وحي بذلك ، فان المخالف لا يصدق باعتراف ولا يطمئن لاجماع ،  
وان يهول المسلم أن يسمع وجلا نبت في بيت اسلامي وشي في معهد ديني  
وهو ينشدق بهذا الرأي ، واقعاً به عقيرته شئ من لم يطرق أذنه امثال قوله  
تعالى « اعزوا حماء وثقالا وجهادوا بأموالكم وبنفسكم في سبيل الله » وقوله  
تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » وقوله تعالى « واعلموا  
أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول وذي القربى » وقوله تعالى « حتى  
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون »

واذا كانت الشؤون الحربية والمالية والقضائية مما جاء به صريح القرآن .

في شبهة تقى يد من يزعم ان قائله لاسلام ومعنى ارسالة وزوج المسيح  
وتاريخ متى صلى الله عليه وسلم لا يصادم قول بن تيسين المملكة خارج  
عن وظيفة ارسالة

ولا ندرى ما هذا الامر الذي يصلح ان يكون دعامة وسدا رني وعميق  
طلاؤه بادهان المسلمين انبذوا شطر كتاب وهمومة رسومه ، وكانوا من نفوس  
الذين حسروا أنفسهم وهم لا يشعرون

وقول المؤلف « وانك على كل حال رني براه بعيداً » انما هو اللفظ  
مسيا عقب آراء يثيرها في وجه حقيقة ويسع من اثرها بالشكك ، ولو جاءت  
هذه الكلمة كما نحي ، سكيات اني تقضيها بعبه لمحت به على وجه هذه  
كما نجمع مرة على تقريره وتأنيده

\*\*\*\*

تعرض المؤلف للعمل بان المملكة النبوية جزء من عمل الرسالة متمم لها  
وداخل فيها ، وقال : ذلك انني انسي تشابه موسى المسلمين في ظهور رسوله  
ثم قال في ص ٥٦ « ومن بين ذلك انني لا يمكن نفيه الا اذا ثبت ان  
من عمل الرسالة ان يقوم رسول ، بعد تتبع الدعوة ، تهديد على وجه علي ،  
أي ان الرسول يكون مسعاً ومقداً غير ان الذين بحثوا في معنى ارسالة ،  
ووقفوا على ما شبهه فعلوا دائماً ان يعبروا تهديد حراً ، آمن حقيقته ارسالة ،  
إلا ان خلدون ، فقد جاء في كلامه ما يشير الى أن الاسلام دون غيره من  
امم الأخرى قد احتضن به جمع بين الدعوة لدينيه وتهديدها به »

يدع المؤلف دلائل شريفة ولصوص العلم ، اقامة على ان تهديد حراً  
من وظيفة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويتقي قلبه في مهاب الشبه بتحقيق به من  
تمام الى وراء ، ومن اعين الى اشغال ، يريد ان يتحد من بحث أهل العلم في

معنى الرسالة دليلا على ان تنفيذ غير داخل في وظيفة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ، وقد حاش على غير هدى ، وتثبت نوعى من عهد دولة استعمارية : ان الدين يبحثون عن الحقائق اعمامة انما شرحونها بالمعنى الذي تشترك فيه جميع افرادها ، وليس عليهم ان يتعرضوا لما يتصل بها من مقتضيات ، أو يصم الى بعض افرادها من مبررات ، وذا قلوا « الرسول انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الاحكام »<sup>(١)</sup> فانما ارادوا تحديد المعنى الذي يتحقق به مفهوم الرسالة ، وهذا لا يمنع ان يكون في ارسل عليه السلام من أوحى اياه تنفيذ ما أمر بتبليغه ، فيكون التمييز داخلا في طبيعته وكذلك كان التنفيذ بالاحكام الشرعية داخلا في وظيفة النبي صلى الله عليه وسلم ومتى عليه عبثه تنقل من طريق الوحي ، فيصح ان يكون مميزاتا من مبررات رسالته وان لا يمكن حرا من المعنى الذي يحدون به اعمامة لارسلالة

\*\*\*

بعد ان حكى المؤلف ما كتبه ابن خلدون في الفصل الذي تكلم فيه عن اسم الله والطارك واسكوهن قد في ص ٥٧ فهو كما نرى يقول ان الاسلام شرع تبديلي وتطبيقي ، وان السلطة الدينية اجتمعت فيه والسلطة السياسية ، دون سائر الادبار ، ثم قال « لانرى لذلك انقول دعامة ، ولا نجد له سنداً ، وهو على ذلك يدعى معنى الرسالة ، ولا يتلاءم مع ما تقتضى به طبيعة الدعوة الدينية كما عرفت »

ادعى المؤلف انه لا يرى للنول بان الاسلام شرع تبديلي وتطبيقي دعامة ، ولا نجد له سنداً ، وعمر هذه الدعوى بكامة لا يمحتمل تعتمها المنطقية الا من شعر بانه في بيئة تله صرير الاقلام الحاربة للدين الحق وان دمرت منطق ارسطو ،



وطمست معالم الحكمة ، وهي زعمه ان ذلك القول يناقض معنى الرسالة ولا يلتزم  
مع ما تقتضيه طبيعة الدعوة الدينية .

يقول المؤلف لا يرى لذلك القول دعامة ، وهذه كتب لامة معلومة  
بالاحاديث الصريحة في أنه عليه الصلاة والسلام كان يأمر بالقتال فيقتصر منه  
وبالسارق فتقطع يده ، وبالزاني فيجلد أو يرحم ، وشارب الخمر فيضرب بالمرد  
أو السعال ، وفي صحيح البخاري « أنه قام عليه السلام فخطب فقال يا أيها الناس  
أما ضل من كان قدامكم أهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه واذا سرق الضعيف  
أقموا عليه الحد والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها »

زعم المؤلف أن ذلك القول يناقض معنى الرسالة ، ولا يتلاءم مع مقتضى  
طبيعة الدعوة ، وهذا الزعم يناقض الواقع ولا يتلاءم مع ما تقتضيه طبيعة البحث  
المنطقي

أما منافاته للواقع فإن الله تعالى أمر رسوله بالإبلاغ للناس قوله تعالى « وآتوا  
الزكاة » وقال له « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها » . وما عدم  
ملائمته لمقتضى البحث المنطقي فإن انشائي يرادف التناقض ، والمعنى ان القول  
بان الاسلام تبديعي وتطبيقي يقتضى في معنى الرسالة ، ومعنى الرسالة يقتضى  
فيه ، وهذا الحكم غير صحيح ، اذ لا يصح الا اذا كان في معنى التبليغ  
والتمهيد ما يجعلهما متساويين ، والمعمول أنهما ليسا بمتناقيين ولا ان الحكم بينهما  
يعود بخلل عليهما أو على أحدهما ، وهل من عقل يشعر بتناقض في قولك  
لشخص : بلغ بني تميم أن يتعلموا المنطق حتما ، ومن رأيت يخرج في كلامه  
عن قانون المنطق فقومه بالتي هي أحكم حتى تحمله على طريقة تفكير الصحيح

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٥٧ اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنس

دولة سياسية ، أو شرع في تأسيسها ، فلماذا خلت دوائه إذن من كثير من  
 ركن الدولة ودعائم الحكم ؟ ولماذا لم نعرف نظامه في تعيين القضاة والولاة ؟  
 ولماذا لم يتحدث الى رعيته في نظام الملك وفي قواعد اشورى ؟ ولماذا ترك  
 اعداءه في حيرة واضطراب من أمر نظام الحكم في زمنه ؟ ولماذا ولماذا ؟  
 يريد أن نعرف مثلاً ذلك الذي يبدو لناظر كأنه إبهام أو اضطراب أو نقص  
 وما شئت فسمه ، في بناء الحكومة أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، وكيف كان  
 ذلك ، وما سره ؟

تمنى المؤلف هذه الشبهة وهو يحسبها قدائف تهدم حصون الدولة الاسلامية  
 ولا إحكاما تنشب بذهن مسلم وقف على شيء من حكمة تشريع ، ووزن  
 مقدار اصحاحه رضى الله عنهم بالتقساط المستقيم ، وإن شئت جوارنا قريب  
 المتحد وحر القول فايك الجواب :

عبت الشريعة في الاكثر تفصيل مالا يختلف فيه مصالح الامم ولا يتغير  
 حكمه بتغير ازمان والمكان ، وذلك ما يرجع الى اعتقائد والاخلاق ورسوم  
 العبادات ، ثم جاءت الى قسم المعاملات والسياسات وتنت على شيء قليل من  
 بماعيه وطوت مساره في اصول عامة لحكم ثلاث :

( احداها ) ان احكام هذا القسم تختلف بحسب ما يقتضيه حال ازمان  
 وتطور الشعوب ، فاذا وقعت الواقعة أو عرضت الحاجة نظر العالم في منشأها  
 وما يترتب عنهم من أثر ، واستنبط لها حكما بقدر مانعه مقاصد الشريعة  
 ومبادئ العبادات

( ثانياً ) ان وقع المعاملات والسياسات تتجدد في كل حين ، وأما  
 على كل حربية غير متيسر ، علاوة على ان تدوينها يستدعي أسفاراً لا فائدة  
 ناس في زينة حمداً

(ثالثها) ان الشريعة لا تريد أسر العقول وحرمانها من التمتع ببلدة النظر والتسابق في مجال الاجتهاد

فاذا كانت الاحكام والنظم تفصل على ما يقتضيه حال شعوب، وكات وقائم المعاملات والسياسات لا تنقضي، وكان شارع الاسلام براعي حق عمل ولا يريد حصره في دائرة ضيقة، فهل من العقل ومن الصواب ان يقول قائل: لماذا لم يتحدث النبي صلى الله عليه وسلم الى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الشورى؟

ان هذا السؤال لا يصدر من سليم الطوية إلا اذا فاته أن يدنو من روح التشريع، ولم يكن من اصول الدين على بينة، فان الشريعة ترشد الى المصالح وتأمّر بالقيام بها، ثم تترك وسائل اقامتها على الوجه المطلوب الى اختبارات العقول. قال أبو اسحاق اشاطي في كتب الموافقات (١) «كل دليل شرعي ثبت في الكتاب مطلقاً غير مقيد، ولا يجعل له قانون ولا ضابط محصور فهو راجع الى معنى معقول وكل الى نظر المكلف، وهذا القسم أكثر ما نجده في الامور العادية التي هي معقولة المعنى... وكل دليل ثبت فيه مقيداً غير مطلق وجعل له قانون وضابط فهو راجع الى معنى تعبدي لا يهتدي اليه نظر المكلف لو وكل الى نظره، إذ العبادات لا مجال للعقول في أصلها فضلاً عن كيفياتها»

وانصرف المثل لهذه السنة الشرعية بقاعدة اشورى نفسها: فالاسلام أرشد الى الشورى بقوله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» وقصد الى اقامتها على وجه ينفي الاستبداد ويجعل احكام لا يقطعون مراً حتى تداوله آراء أهل الحل والعقد، وأبقى النظر في وسائل استطلاع الآراء الى اجتهاد ولى الامر

والى نعتهم . هم الذين يدبرون النظم التى يروونها أقرب وأكمل ، فيستطلعون  
الآراء باقتراع سرى أو علنى ، بالكتابة أو برفع الأيدي أو باتقيام ، ولم  
المطر فى تعيين من يستفاد من آرائهم وكيفية انتخابهم  
فأشربة تحدث فى طام السياسة وفى قواعد شورى ، وسكن بلدان  
أوتى حوامع الكبار ، وخطاب يفهمه الذين يحملون فى صدورهم قلوباً بصرة  
وسرائر حليصة

يقول المؤلف : لماذا لم نعرف نظامه فى تعيين القضاة والولاة ؟

جواب هذا السؤال هو ما كنا بصدد بيانه من أن الشريعة بهمها أن يقوم  
قضاء على انقائون العادل ورعاية الحقوق ، وقدست لقوانين عادلة وأرشدت  
الى بعض اعظم امقصادية بتفصيل ، ولتحت بسأرها الى اجتهاد القاضى وذكاها  
فيتبع ما يلائم طبيعة الحال ومقتضى المصلحة . وقد كان قصادة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من هم والكفاية لهذا المنصب بالمكانة العليا ، ولم يكن الصحابة  
رضي الله عنهم عنرة الامير الذي يعيشون فى دائرة محدودة من التعقل ، بل  
كانوا يتفقهون فى مقتضيات الاجتماع ويفوضون على فهم السنن الكونية ،  
ويعرفون كيف ينزعون الاحكام من مأخذها ، يشهد بهذا كله التاريخ  
المصحح وآثارهم فى قلب العالم من هياة متحاذة ناية ، الى هياة نظر ايم اساندة  
اسياسة باعجاب ، وحرها عشاق لعدالة سجداً .

ان اسم الذى يصدق بما بين دفتى كتاب الله يمجى فى آياته « هو الذى  
عش فى الاميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم لكتاب والحكمة  
وان كانوا من قبل فى ضلال مبين » فما كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسم يقرأون الكتاب بأنسنتهم ، وافئدتهم هوا ، وانما كانوا يتدبرونه فطر

سليمة وينظرون ماذا في السموات وما في الارض يصائر نيرة . وما يتشابه  
عليهم من أمر يعرضونه على الرسول عليه السلام فيكشف ما نعم عنهم ويهديهم  
الى الذي هو اصح وأبقى . قال شيخ الاسلام ابن تيمية في منهاج لسة (١)  
« وكان الواحد من خيماؤه اذا تشكل عليه اشئ أرسل اليه سألته عنه ، فكان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته يعلم خساءه ما جهوا ويقومهم اذا راعوا  
ويعزلهم اذا لم يستقيموا »

نشأت تلك العقول في أحضان الشرع الاسلامي وارتفعت فوريق الحكمة  
من ثدي النبوة فكان لها شأن لا يعرف عظمته إلا ذو عقل رشيد

كان الامراء وحصاة العهد السوء من هذا امريق اسليم فطرة اوسع  
النظر القائم على اصول الشريعة المستصى . بمور انقوى . ومتى تحققت هذه  
المزايا في حاكم باتت الحقوق في أمن وحررت الامور على نظام ، وما راد على  
ذلك فلما أن يكون ضرورياً وواقعياً في حال دون حال ، وإما أن يكون من  
قبيل « ملا يدعوا به طبع سابع ، ولا ترضاه فطرة صحيحة »



قل المصنف في ص ٥٨ « قد يقول قائل يريد ان يؤيد ذلك المذهب  
بنوع من التأييد على طريقة أخرى : انه لاشئ يدعيها من ان يعتقد ان نظام  
الدولة زمن ابي صلى الله عليه وسلم كل متينا محكما ، وكن مشتملا على جميع  
أوجه السبل التي تلزم للدولة يدبرها رسول من الله يؤيده الوحي وتؤازره  
ملائكة الله ، غير انما يصل الى علم التفاصيل الحقيقية ، ودقائق ما كانت عليه  
الحكومة النبوية من نظام بالغ واحكام سابغ ، لان الرواة قد تركوا قل ذلك  
الياء أو نقوه ولكن عاب علمه عبا ، أو ساء حر »

هذا الحواب باطل ، فإن الشريعة كاملة بكلياتها وجزئياتها ، ولا يصح  
 أن يضيع شيء من حقائقها : قرأنا أو سئنا ، قال أبو إسحاق الشاطبي في كتاب  
 الموافقات <sup>(١)</sup> « أن هذه شريعة معصومة كما أن صاحبها صلى الله عليه وسلم  
 معصوم ، وكما كانت أمته فيما اجتمعت عليه معصومة ، ويتبين ذلك بوجهين :  
 ( أحدهما ) الأدلة الدالة على ذلك نصريها وتوليها كقوله تعالى « أنا نحن  
 نرسل الذكر وإنا له لحافظون » وقوله « كتاب أنزلت آياته » ... فحبر  
 أنه يحفظ آياته ويحكمها حتى لا يخالطها غيرها ولا يداخلها التغيير ولا التبديل ،  
 وإسنة وإن لم تذكر فإنها مبنية له ودائرة حوله فهي منه وإليه ترجع في معانيها ...  
 ( وثاني ) الاعتناء بالحوادث الواقعة من زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 إلى الآن ، وذلك أن الله عز وجل وفر دواعي الأمانة للذب عن الشريعة والمناضلة  
 عنها بحسب الجلة والتفصيل ، أما القرآن الكريم فقد قيض الله له حفظة بحيث  
 لو ربه فيه حرف واحد لأخرجه آلاف من الأطفال الأصغر فضلا عن انقراء  
 الأكار ... ثم قيض الحق سبحانه وتعالى رجالا يبحثون عن الصحيح من  
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أهل الثقة واعداة من انقلة حتى  
 مبروا بين الصحيح والسقيم ، وتعرفوا التواريخ وصحة الدعاوى في الأخذ  
 بما عن فلان حتى استقر الثابت المعمول به من أحاديث رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ، وكذلك جعل الله العظيم إيمان السنة عن البدعة ناساً من عباده  
 يحشوا عن أعراض شريعة كتابا وسنة وعما كان عليه لسلف اصاخون ، وداوم  
 عليه صحابة وتابعون ، وردوا على أهل البدع والاهواء حتى تميز اتباع الحق  
 عن اتباع الأهوى »

هذا أحد نصوص علماء الاسلام المتقدمة على أن الشريعة محفوظة لم يترك



الرواة شيئاً من أصولها ، ولم يغيب عن الباحثين بحق علمها

\*\*\*

ثم بدا المؤلف أن يلتمس جواباً آخر عن « ذلك الذي يبدو للناظر كأنه  
 اهتمام أو اضطراب أو نقص أو ماشئت فسمه » فذكر عليه خياله أن « نطمة  
 الدولة التي هي اصطلاحات عارضة وأوضاع مصنوعة لا تلائم ساسة المدين ونعمه  
 عن التكلف ، وبعد أن سهب في هذا المعنى وحشر فيما يريد على صحتين  
 كلاماً متشابهاً وغير متشابه ، وصفه بعدم الوجهة واضحة وقال في ص ٦٢  
 « حق أن كثيراً من أنظمة الحكومة الحديثة أوضاع وتكلمات ، وإن فيها  
 ما لا يدعو إليه طبع سليم ، ولا ترصاه فطرة صحيحة ، والكن من الأكسدي  
 لا يقبل شكاً أيضاً أن في كثير مما استحدث في أنظمة الحكم ما يس منكم  
 ولا مصنوعاً ، ولا هو مما يباقي الذوق المطري بسيط ، وهو مع ذلك ضروري  
 ونافع ، ولا ينبغي للحكومة ذات مدنية وعمر أن نهمل الإحذره . وهل من  
 سلامة الفطرة وبساطة الطبع مثلاً أن لا يكون لدولة من الدول مبراة تدير دها  
 ومصرفاتها ، أو أن لا يكون لها دواوين تصبط مختلف شؤونها الداخلية  
 والخارجية إلى غير ذلك — وأنه لكثير مما لا يوجد منه شيء في أيام سيرة  
 ولا أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه يكون تعسفا غير مقبول أن يعمل  
 ذلك الذي يبدو من نقص المظاهر الحكومية زمن النبي صلى الله عليه وسلم بأن  
 منشأ سلامة الفطرة ومجانبة التكلف »

لم يحجى في الشريعة تكليف بما لا يطيقه الإنسان قطاً ، ولا بما يطيقه وفيه  
 مشقة فادحة بحيث يتبرم منه ذو الفطرة السليمة وينقطع دون المواظبة عليه أعياء  
 وكلالاً . وأما ما فيه مشقة عهد من الناس احتمال أمثله بحيث يصح بالاعتقاد  
 عليه كالأعمال التي تتساق إليها النفوس بطبيعتها ، وهذا ما لا تنجماه لشرعية

بل تأمر بما فيه مثل هذه المشقة لا قصداً للاغنيات بل نظراً الى ما يترتب على العمل من مصلحة في هذه الحياة أو في تلك الحياة

فسهولة الدين من حيث انه وضع تكاليف يسهل على الناس القيام بها متى خففوا من طغيان الالهواء وتدبروا في حكمة هذه التكاليف وحسن عاقبتها . وبهذا يتضح جيداً ان سهولة الدين تلتم مع الحقائق العائدة الى اصول الحكم أو نظم السياسة

وأما ساطته فمن جهة انه خرج للناس في صورة موحدة جامعة قال صلى الله عليه وسلم « يسهل بجوامع الكلم »<sup>(١)</sup> ومعناه ان شريعته جاءت بأقوال ذات اماط وحيرة ومعان واسعة ، فيوجزها يسهل حفظها ، وسعة معانيها كانت الحقوق والآداب ماثلة في تعاليمها مأخوذة من جميع أطرافها

ولهذه الساطة كن البوغ في علوم الشريعة والبلوغ فيها الى مكانة الاجتهاد ولافتاء ليس بالامر المتعسر ولا بالامر الذي يحتاج الى زمن طويل متى كل أسلوب تعليمها وتلقيها بنظام . ولا أضرب المثل بالعصر الاول يوم كانت وسائل العلم بها من حجة ونحو وبيان مطوية في السنة القوم فطرة ، بل أضرب المثل بما عصورنا التي أصبحت فيها هذه الوسائل علوماً تدرس كما يدرس التفسير والحديث والعقائد . بل حجة الاسلام الغزالي في العلم مكاناً عالياً ، وصار من الاعلام المشار اليه بالناس في عهد استاذة امام الحرمين ، وعمره يوم توفي امام الحرمين نحو ثمان وعشرين سنة . وتلقى القاضي أبو بكر بن العربي مبادئ العلوم الاندلس ثم رحل الى المشرق وقد أدرك السابعة عشرة من عمره فدخل مصر والحجاز والشام والعراق ثم اصرف بعد ثمانية أعوام وهو بحر

في علوم الشريعة ، امام في فنون اللغة العربية ، حتى قالوا : انه قدم الاندلس بعلم عزيز لم يدخل أحد قبله بمشبه . ولا أطيل في صرب الامثلة من انبياء الرجال ادين دخلوا في زمرة العلماء الراسخين وامتلات احقائب من نفائس تحريراتهم وهم لا يزالون في عهد شببيتهم ، فن الغرض بيان معنى ساطة الدين وكون اصوله تحمل احكاما وادابا لا يحيط بها حساب

وإسائة بهذا المعنى من مزايا الاسلام ودلائل نبوة المبعوث به ، ولكن المؤلف يقلب الحقائق أو تنقلب في نظره المبادئ ، فلم يقدر هذه المسألة حق قدرها ، ونزع الى إسكار ان يكون الاسلام شريعة وسياسة ، بدعوى انه أهمل ما ينبغي للحكومات من أركان وأنظمة . وقد كان بعض الغربيين من سبر المسلمين أصفى خاطراً وأقرب الى الاصف منه ، حيث شهدوا لاسلام بهذه المزية كما قال ارغوهارت في كتاب روح الشرق <sup>(١)</sup> :

« ان الاسلام منح الناس قانوناً فطرياً سبباً غير انه قبل لاعظم الترقبات الموافقة لرقى المدنية المادية . انه منح الحكومة دستوراً يلائم الحقوق والواجبات البشرية أشد الملائمة ، فقد حدد الفرائض وسأوى بين الحق في نظر القانون ، وقدم مبادئ الحكم الذاتي ، وأوجد الرقبة على احكامكم بان جعل الهيئة التنفيذية مقادة للقانون المتقاس من الدين والواجبات الاخلاقية

« ان حسن كل واحد من هذه المبادئ انى يكفى كل واحد منها لتحليل ذكرى واضعه ، قد ضاعف في أهمية مجموعها ، وأصبح للنظام المكون منها قوة وشايط تفوق في نظام سياسي آخر

« ان هذا النظام مع انه وضع في ايدي قوم أميين ، استطاع ان ينتشر في ممالك أكثر مما فتحته روما ، في عهد لا يتجاوز عمر الفرد ، وقد استمر

(١) ج ١ ص ٢٨ ، وهو يقول في كتاب روح الاسلام لاميرو من ٢٧٧

متصر الابن ان يقافه ، مدة محافظته على شكله الفطري ،  
 هذا ما يقوله غير المسلم ، وذلك ما يقوله لقاضي شرعي ، وان في ذلك  
 لعبرة لاولى الالباب ....



يقول المؤلف « الى غير ذلك مما لم يوجد منه شيء في أيام النبوة ولا أشار  
 اليه لهي صلى الله عليه وسلم » ان القارىء لينسى لهذه الجملة عجباً ، بل يتمزق  
 خافقه أسفاً ، ومن هذه النقطة ان صح أن تخرج من فم عالم فنما تصدر من  
 حافة حجة خاص في علم لسة وعرف الصحيح والضعيف والموضوع ، وقد  
 الاسايد بقاؤون علمي مستقيم ، ولكن المؤلف لم ير في طبقة من يقولون  
 لاحاديث من الكامل للمبرد<sup>(١)</sup> ، وأصحاب هذه الطبقة لا يدخلون في حساب  
 علماء شريعة وان وضعوا على رؤوسهم عمام وجلسوا مجلس الفتوى أو الحكم  
 بن الامس

(١) النظر كتابه - طر ١٣ من ٦٠



## الباب الثالث

### رسالة لاحكم ، ودين لا دولة

ملخصه :

حاجب قارىء كتابه يذكره بتلك العظات التي أقامها في وجه من يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم كل رسولاً ومؤسساً لدولة سياسية ، وروحى إليه بأن هؤلاء القوم كلما حاولوا أن يقوموا من عثرة قبيهم عنرات ، ورغم أنه لم يبق إلا مذهب واحد خال من المشاكل وهو القول بأن محمداً صلى الله عليه وسلم ما كان إلا رسولاً وأنه لم يكن له ملك ولا حكومة ، ولكن الرسالة لدانها تسأزم للرسول نوعاً من الرعامة ، وبعد أن طال الحديث عن هذه الرعامة وماذا من السلطان قال : ولاية الرسول على قومه ولاية روحية ، وولاية الحاكم ولاية مادية . وذهب إلى أن الإسلام إنما هو وحدة دينية ، وإن من أراد أن يسمى تلك الوحدة الدينية مديكا أو خلافة فهو في حل من أن يفعل . ورغم أن طواهر قرآن تؤيد القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لشيء في الملك السياسي ، وساق على هذا بعض آيات تخرى أنها تسعده فيما يدعى ، وقال : إن هذه الآيات صريحة في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن من عمله شيء . غير إبلاغ الرسالة إلى الناس ، وليس عليه أن يأخذهم بما جاءهم به ، ولا أن يحجبهم عنه ، وادعى أن الأمر في السنة صريح والحجة فيما فطم ، واستشهد بحديثين من السيرة النبوية لرأى دحان ، وتخص من هال إلى أن أخذ العالم بدين واحد معقول ، وأما أخذه بحكومة واحدة وجمعه تحت وحدة سياسية فيوشك أن يكون خارجاً عن طبيعة البشرية ، ورغم أن سياسة من الاعراض الدينية

التي خلى الله بينها وبين عقولنا ، وتى نكر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون  
له فيها تدبير . واستخلص من البحث أن القرآن واسنة وحكم اعقل  
وما يقضى به معنى الرسالة وطبيعتها كل ذلك يجمع من اعتقاد أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يدعو مع رسالته الدينية الى دولة سياسية

\*\*\*

المقضى :

قل المؤلف في ص ٦٤ « رأيت اذن أن هنالك عقبات لا يسهّل أن يتخطاها  
الذين يريدون أن يذهب بهم اراى الى اعتقاد أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يجمع الى صفة الرسالة انه كان ملكاً سياسياً ، ومؤسساً لدولة سياسية .  
رأيت انهم كلما حاولوا أن يقوموا من عثرة لقيتهم عثرات وكما أرادوا الخلاص  
من ذلك المشكل عاد ذلك المشكل عليهم جذعاً »

يعتقد المسلمون أن النبي صلى الله عليه وسلم كان رسولاً نبياً ومؤسس  
دولة سياسية وساروا على هذه العقيدة امةً وثلاثمائة سنة ، فلم يجدوا في طريقهم  
مشكلاً تتعثر فيه «بهمهم» ، اوقنام شبيهة بشور في اذهابهم ، فضلاً عن عتبات  
تقوم في وحوهم . ولكن المؤلف بين خطين : إما أن يكون نبي الدين بصورة  
حمدة ، ولم يدرك انه يرشد الى الحقائق والمصالح ويدع كثير من وسائلها الى  
احتجادات العقول وما يقتضيه حال الشعوب . وإما أن يكون عرف الحقيقة  
ونار حولها هذه اصحبه يكتم صوتها ، حتى لا يسمع الناس إلا نعمة الاباحية الفاسقة

\*\*\*

قل المؤلف في ص ٦٤ « لم يبق امامك بعد الذي سبق الا مذهب واحد ،  
وعسى أن تجده مبجاً واصحاً ، لا تخشى فيه عثرات ، ولا تلقى عقبات ، ولا  
تضل بك شعاعه ، ولا يغمرك نراه . مأمون لغوائل ، خالياً من المشاكل .



ذلك هو القول بان محمدا صلى الله عليه وسلم ما كان الا رسولا لدعوة دينية خالصة للدين لا تشويها بزعة ملك ولا دعوة لدوة وانه لم يكن للذي صلى الله عليه وسلم ملك ولا حكومة ، وانه صلى الله عليه وسلم لم يقم بتأسيس مملكة ، بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفها . ما كل الا رسولا كالخوانه الخاين من الرسل ، وما كان ملكا ولا مؤسس دولة ولا داعيا الى ملك »

الرأي الذي يقصده المؤلف — حبا تصرح به اماطه وما يسوق عليه من الشبه — هو أن النبي صلى الله عليه وسلم مبلغ فقط ، ولم يكن من وظيفته تنفيذ ما أوحى اليه بتدبيره ، وأنه لم يأت بشريعة لها مساس بانضاء وسياسة الدولة . وهو رأي لم ينسج على أصل شرعي ولم يقم على بحث علمي ، ولكن الافتتان بزخرف الحياة الاقترنحية بخامر اهلها ، فذا الخيال يقرر بانتم ماشاء ان ينقر ، ويقلب صور الحقائق الى مالا يخطر على قلب أولئك المشبهين

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٦٧ « قد يتناول الرسول من سياسة الامة مثل ما يتناول الملوك ، ولكن للرسول وحده وظيفة لا شريك له فيها : من وظيفته أن يتصل بالارواح التي في الاجساد ، وينزع الحجب ليطلع على تموج التي في الصدور . له بل عليه ان يشق عن قلوب اتباعه ليصل الى محامع الحب والصفية ، ومنابت الحسنة والسيئة ومحاري الخواطر ومكمن الوسوس ومناجى آيات ، ومستودع الاخلاق وله عمل ظاهر في سياسة عامة ، وله أيضا عمل خفي في تدبير الصلة التي تجمع بين الشريك والشريك والخليف والضيف الخ »

علم المؤلف أن الرأي الذي جاء عليه في الآراء المناهضة ، وشمر عن ساقه ليخوض مستنقعه في هذا الباب ، رأي لا ينتقاء قراء كتاب الله الا بالرفض

ولا يعدون صاحبه الا في زمرة من يتخذون آيات الله هروا، فكان من دهائه  
ولطف سحره أن أطلق قلبه في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم والشاء عليه  
من جهة يرى أن الاطناب فيها لا يمس برأيه، وبمثل هذا الرباء يمكنه اقتناص  
بعض المستضعفين من الاعمال والاله، والله لا يعد حبايته الا قهرا بمن يقع فيها  
من أمثال هذه الطائفة، أما الذين يظنون بنور الحكمة فهم يرون الكتاب  
بروحه المطة من حلال سطوره

والك لتحدثي هذه الجمل من اعلى في الوصف ما لم يذكره النبي صلى الله  
عليه وسلم عن نفسه، وإنما عبق بقلم المؤلف من أثر ديانة أخرى، كقوله «الرسالة  
تقتضي لصاحبها حق التصريف لكل قلب تصريفا غير محدود» والتصريف  
لا تملوك من صفات الالهية التي لا يشاركها فيها مخلوق، قال ادافظ ابن حجر  
في فتح الباري (١) «عد الكلام عن حديث «لا وهقلب القلوب» وآية  
«وتنكب قلوبهم وأبصارهم» : «وانقلب التصرف» وتقيب الله القلوب  
وابصار صرفها من رأي الى رأي... وقال المعتزلة : معناه نطبع عليها فلا  
يؤمنون، واضمع عندهم الترك، وليس هذا معنى انقلاب في لغة العرب،  
ولأن الله تعالى يمدح بالانفراد بذلك ولا يشارك له فيه... وقال البيضاوي :  
في سبب تقليب القلوب الى الله اشعار بانه يتولى قلوب عباده ولا يكلها الى  
أحد من خلقه»

وبمثل هذا تفقه أن قلم المؤلف يدس في الدين الاسلامي من عقائد الوثنية  
ما يبرأ منه التوحيد الخالص وتباه الفطرة السليمة

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٦٩ «ولاية الرسول على قومه ولاية روحية، منشؤها،

ايمان اقلب ، وخصوعه خضوعاً لما يتبعه خضوع احسم ، وولاية الحاكم ولاية مادية تعتمد اخضاع احسم من غير أن يكون له باقنوب اتصال ، تلك ولاية هداية الى الله وارشاد ابيه ، وهذه ولاية تدبير صالح احياء وعمار الارض تلك للدين ، وهذه للدنيا . تلك لله ، وهذه للناس . تلك زعامة دينية ، وهذه زعامة سياسية ، وباعد ما بين سياسة ولدين »

لارسل ولاية على قلوب أمة ، من أجل ما تحمله من تصديق رسالته واحلال مقامه ، ومن مقتضيات التصديق برسالته الاعتقاد بحكمة مايجز . به من أوامر ونواه ، والاعتقاد بحكمة أمره ونهييه شأنه ان يبعث احوارح الى الاقدام على الفعل او الاحجام عنه . ولكن ترتب الاقدام او الاحجام على الاعتقاد بحكمة الامر ونهي من باب ترتب السبب على مسببه ، ومن المعروف ان تأثير السبب في وجود المسبب يتوقف على تحقق الشرط وفقد المانع ، ومن موانع العمل على مقتضى العقيدة نفث الالهواء واثير اللذة و المنفعة العاجلة ، وليست هذه الالهواء ولا هذا الاثير اسحاً للتصديق ، رسول أو الاعتقاد بحكمة ما يأمر به أو ينهى عنه ، واء هو حال يمرض له من حتى تصغر في نظرها صورة ما يترتب على ترك الأمور أو فعل المنكر من عاقبة خاسرة وعذاب أليم

والدليل على أن ارتكاب الحمايات قد يدفع اليه طغيان الشهوة وتخط الغضب مع بقاء أصل الايمان ، ان الجاني بعد ان يشبع شهوته أو يشفى غيبته قد يعرض سبائته ندماً ، من غير أن يجدد النظر في أصل إيمانه أو في حال ما ارتكبه من منكر او فحشاء

فالنظر يقضى بأن الولاية على القلوب لا تكفي في صيانة الحقوق وحفظ النفوس والاموال والاعراض ، وانه لابد من ولاية يكون شأنها تنفيذ قوانين

المعاملات والمعتوبات فيمن يطع به الهوى أو يتجبه الغضب وإن كان من المؤمنين

فولاية الرسول صلى الله عليه وسلم كانت على القلوب ثم على الأجسام، وكانت ولاية هداية وتدبير لصالح الحياة، وكانت رئاسة دينية وسياسية، وكلاهما من عند الله، ولا بعد بين سياسة والدين إلا في طر قوم لا يكادون يفقهون حديثاً

\*\*\*

قل المؤلف في ص ٧٨ «ظواهر القرآن المحيد تؤيد القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له شأن في الملك السياسي، وآياته متصافرة على أن عمله السامى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل مماني السلطان» ثم ساق في الاستشهاد على هذا قوله تعالى في سورة النساء «ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيزاً» وقوله في سورة الانعام «وكذب به قومك وهو الحق قل أنت عليهم بوكيل» وقوله في سورة يونس «وما جعلناك عليهم حفيزاً وما أنت عليهم بوكيل» وقوله «أأنت تكبره الناس حتى يكونوا مؤمنين» وقوله «وما أنت عليهم بوكيل» وقوله في سورة الاسراء «وما أرسلناك عليهم وكيلاً» وقوله في سورة الفرقان «فأنت تكون عليه وكيلاً» وقوله في سورة الزمر «وما أنت عليهم بوكيل» وقوله في سورة الشورى «فلن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيزاً إن عليك إلا ابلاغ» وقوله في سورة ق «وما أنت عليهم بجبار» وقوله في سورة الغاشية «أما أنت مدكر است عليهم ميطر» ثم قال «القرآن كما ترى يمنع صريحاً أن يكون نبي صلى الله عليه وسلم حفيزاً على الناس، ولا وكيلاً ولا جباراً ولا ميطراً وإن يكون له حق إكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين ومن لم يكن حفيزاً ولا ميطراً فليس بملك لأن من لوازم الملك السيطرة العامة والجبروت سلطاناً غير محدود»

من الكلام البليغ ما يسلك معناه في قلب السامع غير متوقف على شيء سوى العلم بدلولات الالفاظ المفردة وقانون انظم والتركيب ، ومنه ما لا يصل السامع الى معناه ولا يلح به من جوانبه فيستقر في نفسه على الوجه الذي يقصده المتكلم الا اذا وقف على أحوال رائدة على العلم بوضع المفردات وانرا كيف ، ولهذا ترى أذكي الناس قريحة ، وأرسخهم علما بال لغة ومذاهب بلاغتها ، قد يعجز عن فهم بيت من الشعر البليغ ولا يجد طريقا الى بيان ما يراد منه حتى يعرف الحال التي ورد فيها والسبب الحامل على نظمه

وعلى هذين النوعين من فنون الكلام نزل القرآن الكريم ، من الآيات ما هو بَيِّن بنفسه ، ومنها ما لا يدرك معناه الا من شهد وقت الوحي به وعرف أسباب نزوله ، وهذا ما دعا الدين أوتوا العلم الى أن يعتمدوا على بيان الصحابة رضي الله عنهم وبرجحوه على بيان غيرهم ، ولا سيما يانا أجمعوا عليه ، وقد عقد موضح أسرار الشريعة أبو اسحاق الشاطبي في موافقانه وصلا (١) في تحقيق أن معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن ، وسط القول في بيان الصحابة يقدم على بيان غيرهم ، وعدة في مؤيدات هذه الاماعة المتينة « حجة مباشرة للوقائع والتوازل وتبريل الوحي بالكتاب وسنة » وقال « فهم أقعد في فهم اقراءن الحاية واعرف بأسباب التبريل ، ويدركون ما لا يدركه غيرهم سبب ذلك »

فكثير من الآيات لا يكشف معناه ولا يستقر في النفس على وجه محكم الا بعد معرفة سبب نزوله وحال نزوله ، ثم القيام على غيره من الآيات التي ربما وجد فيها ما يخص عمومه أو يقيد معانيه أو يغير حكمه لزوال غلته ، وقيام الحاجة الداعية الى تبديله بحكم آخر

إذن لا ينبغي لاحد أن يهيج رأيا ثم يصب عليه الآيات صبا ، قبل أن  
يسحث عن حال نزولها ، وينتظر فيما غناه أن ينفضها أو يقيدھا أو يرشد  
أو تدل حکمها

فإن حافظ المؤلف على هذا الأصل الاصيل فرجع في فهم هذه الآيات  
الى حال نزولها ، وحال بظاره في أمران جولة لعله يهتدي السبيل الى الرسوخ  
في علمها

الظاهر أنه لم يفعل ذلك ، وإنما أمسك المصحف الشريف بيده ، ونقل  
فيه هذه الآيات مرتبة ترتب سورھا ، فحرفها عن مواضعها ، وتأولھا على غير  
بيضة من أمرھا

من معلوم لدى المسلمين أن الذي صلى الله عليه وسلم مكث بمكة نحو عشر  
سبعين وعمره مقصور على الدعوة بالخجة والموعظة ، وأنه كان يحزن لاعتراض  
المشركين وعتوهم عن سبيل الهداية ، ويأخذ منه الأسف كل ماخذ حتى  
كانه مأمور بتصرف قلوبهم من الغي الى الرشده ، ويزيد على هذا ما كانوا  
يعترضونه به من الأدى ، ويسومونه أصحابه من سوء العذاب ، فكانت  
الآيات تذكره ببيان وظيفته لذلك الحين وهي محرد البلاغ والانداز ، حتى  
إذا كانت منه نبي ظهر قسب وعرف أنه قائم بوظيفته كما يراد منه ، خف عليه  
ما يحده من الحزن والامسى

وبعد هجرته الى المدينة المنورة وإقامته بها نحو ستة قصت حكمة الله بأن  
يكون للإسلام مطهر غير مظهره الاول ، ونزلت آيات الجهاد وحدود العقوبات  
تنرى ، والذي قل له « وما جعلناك عبيداً فيما انت عليهم بوكيل » وقال  
له « أفأنت نكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » هو الذي أنزل عليه قوله « قاتلوا



الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة « وقوله « ألا تقاتلون قوما سكتوا  
 أيمانهم وهموا بإخراج الرسول وهم بدوكم أول مرة تخشونهم فله أحق أن  
 تخشوه أن كنتم مؤمنين قتلوهم بعد ذلك الله بأيديكم ويخزىكم ويصركم  
 وبشف صدور قوم مؤمنين « وقوله « وإن سكتوا أيمانهم من بعد عهدهم  
 وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إيمانهم لا إيمان لهم لعلهم يشعرون »

والآيات التي سردها المؤلف كلها من سور مكية، ماعدا الآية الأولى  
 أعني قوله تعالى « ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفیظا » فإنها من سورة النساء  
 وهي مدنية، وقد عرفت أن الجهاد شرع بعد أن قضى النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالمدينة نحو ستة، فيجوز أن تكون هذه الآية نزلت قبل فرض الجهاد، قال  
 ابن جرير الطبري في تفسيره <sup>(١)</sup> « ونزلت هذه الآية فيما ذكر قبل أن يؤمر  
 بالجهاد »

ومن أهل العلم من يذهب إلى أن هذه الآيات محكمة، ويأتي في تفسيرها  
 بوجوه تسير بها مع آيات الجهاد جنباً إلى جنب، واستقصاء البحث عنها في هذه  
 الصحائف آية آية يخرجنا إلى أسهاب لا حاجة بنا إليه، وأضرب لك مثلاً تشرف  
 منه على شيء مما قيل في سائرهما، وهو قوله تعالى في سورة الأنعام « قل لست  
 عليكم بوكيل » فقد قال أبو جعفر الحاس في تأويلها « هذا خبر لا يجوز أن ينسخ  
 ومعنى وكيل حفیظ ورفیق، وأبي صلى الله عليه وسلم ليس سليمان حفیظاً،  
 إنما عليه أن ينذرهم وعقابهم على الله تعالى، والآية الثانية طهرها وبغنى الآية  
 الثانية قوله تعالى « وما جعلك عليهم حفیظاً وما انت عليهم بوكيل »

وخلاصة المقال أن المؤلف سرده هذه الآيات على غير صبرة، وصرف لغاره

(١) ج ٥ ص ١١٢

(٢) كتب التاريخ وادوخ ص ١٣٧

عن آت احباده التي يذهب رأيه امامها عبثا ، فبحس كما قام ، وسكت كما تكلم ،  
بل خلوصه خير من قيامه ، وسكوته انفع من كلامه « وما يلفظ من قول الا  
لديه رقيب عتيد »



عاد المؤلف فأخذ يلتقط من القرآن آيات « ان انا الا نذير » « انما انت  
نذير » « انما انت منذر » « انما انا لكم نذير مبين » « انما انا نذير مبين » .  
واصف اليها آيتين وهما قوله تعالى « قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي انما  
الحكيم باله واحد » وقوله تعالى « ما كان محمد ابا أحد من رجالكم ولكن  
رسول الله وحاتم النبيين » ثم قال في ص ٧٣ « القرآن كما رأيت صريح في ان  
محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن الا رسولا قد حلت من قبله الرسل ، ثم هو بعد  
صريح في انه عليه الصلاة والسلام لم يكن من عمله شيء غير ابلاغ رسالة الله  
تعالى الى الناس وان لم يكاف شيئا غير ذلك البلاغ وليس عليه ان يأخذ الناس  
بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه »

ينسأل الناس أحيانا عن الحال الذي ليس قلب المؤلف حتى اصبح يقول  
على الله غير الحق : هل اقتحم هذه الخطيئة لقصور في الفهم ؟ ام لداعية افتتانه  
بأمة اخرى ؟

اذا صح للتقارى ان يتردد في بعض المباحث اسابقة ، فن هذا المبحث ،  
لا يبقى ريب في ان المؤلف قد يقصد الى قلب الحق ، حيث لا يصح ان  
تقلب في طوره

يعرف كل طامع علم في الارهر أو في غير الارهر أن في العلوم العربية علما  
يقال به علم المعاني ، وان في المعاني بابا يقال له باب القصر ، ولا شك أن  
من جمع على هذا الباب يعلم أن القصر ينقسم الى قصر حقيقي ، وهو تخصيص

شيء، شيء، بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بحيث لا يتجاوزة الى غيره اصلاً ،  
وقصر اضافي وهو تخصيص شيء، شيء، بحسب الاضافة الى شيء آخر ، بان  
لا يتجاوزة الى ذلك الشيء، وان أمكن ان يتجاوزة الى شيء آخر

ويعلم بعد هذا أن القصر الاضافي ينقسم الى قصر أفراد ، والمحاطب به  
من يعتقد شركة صفتين في موصوف واحد ، أو موصوفين في صفة ، وقصر  
قاب ، والمحاطب به من يعتقد عكس الحكم الذي يتصدى المتكلم لاثباته ،  
وقصر تعيين ، والمحاطب به من يتساوى في نظره أمران فيقصر له المتكلم  
الحكم على احدهما

هذه المساحت من بديهيات علم البلاغة ، ومن مبادئ المتقاة على قارعة  
الطريق ، بحيث لا يمتار بمعرفتها الذي عن العي ، ولا قارىء الكتب المبسطة  
عن قارىء المختصرات

ومن عرف أن من فوون القصر ما يسمى قصرأ اصافياً عرف وجه اجمال  
أن الآيات التي ساقها المؤلف إنما هي من هذا القبيل ، ولا يصح حملها على  
القصر الذي يراد به نفى كل صفة ماعدا الاذار حتى يدخل في هذه الصفات  
الممية القضاء الفصل والتنفيذ

ومضرب لك مثلاً تشهد به أن هذه الآيات منسوخة على منوال من  
البلاغة بديع ، وأنها بريئة من نهي صفة التنفيد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
كما يزعم مؤلف كتب الاسلام واصول الحكم

قل تعالى « وما انت بمسمع من في القبور إنا نثبت إلا نذير » وبيان سر  
هذا القصر بلاغة أنه جاء بالمعنى والاشادات لانه لما قال تعالى « وما انت  
بمسمع من في القبور » وكان المعنى في ذلك ان يقال للنبي صلى الله عليه وسلم  
إنك ان تستطيع ان تحول قلوبهم عما هي عليه من الابداء ، ولا تملك ان توقع

الايان في نفوسهم ، مع احمر رهم على كفرهم واستمرارهم على جهلهم ، وصددهم  
 اسماعهم عما تقوله لهم وتلوه عليهم ، كان اللائق بهذا ان يجعل حال النبي  
 صلى الله عليه وسلم حال من قد ظن انه يملك ذلك ومن لا يعلم يقينا انه ليس  
 في وسعه شيء اكثر من ان يندر ويحذر ، فأخرج اللفظ بخبره اذا كان  
 الخطاب مع من يشك ، فقبل « ان أنت الا نذير » وبين ذلك انك تقول  
 للرجل بطيل ، ماضرة الجاهل ومقاوئته : انك لا تستطيع ان تسمع الميت . وان  
 تفهم الجاد . وان تحول الاعى بصيرا ، وليس بيدك الا ان تبين وتحتج وليست  
 بملك اكثر من ذلك <sup>(١)</sup> »

فصار الى فيلسوف البيان عبد القاهر الجرجاني كيف فهم ان الآية من  
 نبي القصر الاضافي <sup>(٢)</sup> ، وان قصر النبي صلى الله عليه وسلم الانذار في قوته تعالى  
 « ان أنت الا نذير » لم يرد به نفى كل ما عدا الانذار ، وانما اراد به نفى صفة  
 معينة ، وهي كونه صلى الله عليه وسلم يملك تحويل قلوبهم عما هي عليه من الالباء .  
 وذكر ذلك المفسر ان هذا الوحي من ابلاغة يجري في قوته تعالى « لو كنت  
 اعلم غيب لا استكثرت من الخير وما منى اسوء » انما الانذار وبشير لقوم  
 يؤمنون ، فقصر النبي صلى الله عليه وسلم على الانذار والبشارة في هذه الآية  
 انما يعني به ان يملك نفسه نفعاً ولا ضرراً وان يكون عاماً بالغيب ،

وسائر الآيات الفرعة على قالب القصر مما اورده في الصفحتين ٧٤ و ٧٥  
 لا يخرج عن ان يراد منها القصر الاضافي ، وهو لا يتعرض لصفة التنفيذ بحال  
 ولا يستطيع المؤلف ان ينكر هذا الفن من البلاغة الا اذا تنهى به  
 انعاد الى إسكار ما يضرب في الاق من بياض النهار او سواد الليل

\*\*\*

(١) دلائل الامعاز لعبد القاهر الجرجاني ص ٢٥٧ من طبع سنة ١٣٣١

(٢) قصر نبي

يقول المؤلف « وانه لم يكف شيئاً عبر ذلك البلاغ ، وابس عليه ان يأخذهم بما جاءهم به ولا ان يحملهم عليه »

هذه الفقرة تنادي بصراحة ان المؤلف يريد ان يلصق بقول الاطفال والسذج الاعتقاد بأن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم ، وتصرفه في اموال الزكاة قبضاً وإمناً ، وحكمه بين الناس ، واتامته الحدود ، لم يكن من عمله السماوي فان هذه الحقائق شيء غير ذلك البلاغ ، ومنها ما فيه حمل للناس على ما جاءهم به . والقرآن يشهد بأن جهاده عليه الصلاة والسلام وتصرفه في أموال الزكاة وحكمه بين الناس إنما كان بوحى سماوي . ولا احسب المؤلف يترك قلمه سائياً حتى يقول على آيات الحماد والزكاة والحكم بين الناس ، كما قال على احاديث في الصحيحين « لنا ان ننازع في صحتها »



قال المؤلف في ص ٧٦ « اذا نحن تجاوزنا كتاب الله تعالى الى سته انبي عليه الصلاة والسلام وجدنا الامر بينهما اُصْرَحَ والحجة اقطع روى صاحب السيرة النبوية ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم ، لما حدة يذكرها ، فقام بين يديه فأخذه رعدة شديدة ومهابة ، فقال له صلى الله عليه وسلم : هون عليك فاني لست بملك ولا جبار ، وانما انا ابن امرأة من قريش تأكل غدي عكة ... وقد جاء في الحديث انه لما خبر على لسان اسرافيل بين ان يكون نبياً مدسكاً او نبياً عبداً ، نظر عليه الصلاة والسلام الى جبريل عليه السلام كما يشير له ، فنظر جبريل الى الارض ، يشير الى التواضع . وفي رواية « وأشار الي جبريل ان تواضع . فقلت نبياً عبداً » فذلك صريح ابصار في به صلى الله عليه وسلم لم يكن ملكاً ، ولم يطلب الملك ، ولا توجهت نفسه عليه سلام ايه »

لوانتم اريد على وجه المزح ان لا يقول الا حطاً ، ثم تحدث بمقدار ما يحدث

المؤلف في ذلك الكتاب ، سبق لسانه الى الصواب مراراً ، وربما لا يكون خطأه  
أكثر من خطأ كتاب الاسلام واصول الحكم

بعد ان ساق المؤلف آيت « ان » اما الانذار « وما جاء على شاكلتها مساق  
الاستشهاد على نفي ان يكون النبي عليه السلام مفعلاً ، أتى بهذين الحديثين  
ينبغي منهما ان يشهدا له على باطل ، ولما برع الاحاديث اسوية فيكم قلعه  
عن ارادها حيث يدعى على مقام الرسالة غير الحق

خذ أي عالم أو شبه عالم أو عالمي ذي فطرة سليمة ، واقرأ عليه الحديثين ،  
وخذ معه باطراف الحديث في معنى « ملك » الوارد فيهما ، فانه ينظر الى مساق  
الكلام وما يقتضيه حال الخطاب فلا يفهم من قوله « لست بملك » من الحديث  
الاول الا ماهو الغالب على الملوك من البطش وقلة الأناة ، ولا يفهم من قوله  
« ملكا » في الحديث الثاني الا مظهر العظمة والابهة

وذلك المعنى هو الذي ينحو نحوه شراح الحديث ، قل الشباب الخفافى  
في تفسير « لست بملك » من الحديث الاول : « من الملوك الجبابرة الذين تخشى  
برادهم <sup>(١)</sup> » وقال في تفسير « ملكا » من الحديث الثاني : « أن يكون شؤونه  
كالملوك في اتخاذ الجنود والحجاب والخدم والقصور <sup>(٢)</sup> »

وأما معنى الرياسة السياسية وتدير الشؤون العامة ، وهو ما يعنيه المؤلف ،  
فانه لا يقع في ذهن من يتلقى الحديث بروية ، ولا يكاد يخطر له على بال

ولو كان المؤلف يتنبه الى معنى الحديث قبل اراده ، سبق الى اختيار المعنى  
الذي سبق الى فهم كل سامع ، واحتفظ على مذهبه من أن الرياسة السياسية تنافي  
طبيعة الرسالة ، وان حمل الملك على الرئيس السياسي في قوله « خير بين أن يكون

(١) شرحه قشقا : ج ٢ ص ١١٧

(٢) ص ٢ ص ١٠٥



نبيا ملكا » يجعل الحديث حجة على أن الرسالة والملك لا يتنافيان  
ولقد ذكرنا المؤلف بتأويله لتلك الآيات والاحاديث رجلا من أهل مكة  
كان يأول الشعر . قال ذات يوم ما سمعت بأكذب من بني تميم زعموا أن قول  
القتل :

بيت ررارة محنبي بفتنه ومجاشع وأبو الفوارس نهشل  
في رجل منهم ، قيل له فما تقول أنت فيه ؟ قال : البيت بيت الله ، وزرارة  
الحج ، قيل : فمجاشع ؟ قال زمزم جشعت بالماء ، قيل : فأبو الفوارس ؟ قال : أبو  
قيس ، قيل : فنهشل ؟ فصمت ساعة ثم قال : هم نهشل مصباح الكعبة لأنه  
طويل اسود ، فذلك نهشل



قل المؤلف في ص ٧٨ « معقول أن يوحد العالم كله بدين واحد ، وأن  
ينظم البشرية كلها وحدة دمية ، فما أحد العالم كله بحكومة واحدة ، وجمعه  
تحت وحدة سياسية مشتركة فذلك مما يوشك أن يكون حارحا عن طبيعة  
البشرية ولا تتعلق به إرادة الله »

أجمع المسلمون على أن اصلاح السياسة شطر من مقاصد الاسلام ، وهل  
ادعوا مع هذا ان الاسلام رسم للسياسة خطة معينة ووضع الكل واقعة حكما  
مفصلا ؟

الحق أنهم لم يفعلوا ذلك بل ملأوا كتبهم ببيان أن الشريعة فصلت بعض  
أحكام لا تختلف فيها أحوال البشر ، ثم وضعت أصولا يراعى في تطبيقها على  
الوقائع حل ظروف الحامية بها ، ومن هذه الأصول قاعدة « رعاية المصالح  
المرسلة » وقاعدة « العادة محكمة » وقاعدة « سد الذرائع » وقاعدة « المشقة تجلب  
التيسير » وقاعدة « ارتكاب اخف الضررين » وقاعدة « الضرر يزال »

قال شهاب الدين اقرافي في قواعده « ان الاحكام تجري مع العرف واعادة  
ويستقل ائتميه بانتقالها ، ومن جهل المقتى جموده على المنصوص في الكتب غير  
متمت الى تغير العرف ، فان اعادة المجمع عليها ، أن كل حكم مبنى على عادة  
وذا تغيرت اعادة تغير الحكم ، والقول باختلاف الحكم عند تبدل الاحوال  
واعادات لا يستلزم القول بتغيره في أصل وضعه والخطاب به ، وإنما الامر  
تدعو ايه الحاجة عند قوم أو في عصر فيكون مصححة وتتناوله دلائل الطلب ،  
و... تقتضيه عادتهم ولا تعلقت به مصلحتهم ، دخل تحت أصل من اصول  
الاباحة أو التحريم »

وقال أبو اسحاق الشاطبي في كتاب الموافقات<sup>(١)</sup> « واعلم ان ما جرى  
ذكره هنا من اختلاف الاحكام عند اختلاف العوائد ، فليس في الحقيقة باختلاف  
في أصل الخطاب ، لان الشرع موضوع على انه دائم ... وإنما معنى الاختلاف  
ان عوائد اذا اختلفت رجعت كل عادة الى أصل شرعي يحكم به عليها »  
و... يوضح ان أحكام شريعة تجري بحسب اختلاف الزمان والمكان  
قول عبد الدين بن عبد السلام في قواعده « نحدث لناس أحكام قدر ما يحدثون  
من سياسات والمعاملات والاحتياجات »

وقال شهاب الدين اقرافي أيضاً « ان التوسعة على الحكم في الاحكام  
السياسية ليس محالاً للشرع بل تشهد له القواعد ، ومن جعلتها ان الفساد قد  
كثر وانتشر بخلاف حاله في عصر الاول ، ومقتضى ذلك اختلاف الاحكام  
بحيث لا يخرج عن اشرع<sup>(٢)</sup> »

(١) ج ٢ من ١٨٠ طبع تونس

(٢) النبصرة لابن فرحون ج ٢ من ١١٤

ومن مثل هذه النصوص تعلم ان أخذ الأمم الإسلامية بحكومة واحدة لا يقتضى توحيد قانونها السياسي أو اتصافى ، بل يوكل أمر كل شعب الى أهل الحل والعقد منه ، فهم الذين ينظرون فيما تقتضيه مصالحه ، ولا يقطعون أمراً حتى يشهدوا من أوتوا العلم بحصول الشريعة مثلاً يخرجوا عن حدود مقاصدها ومن أجل ما لوححت اليه الشريعة من بناء الأحكام على أساس رعاية المصالح ذكر الفقهاء في شروط الحاكم أن يكون بالعارفة الاجتهاد .

ومدار شرائط الاجتهاد على امرين :

( احدهما ) فهم مقاصد الشريعة ، وهذا يتحقق بمعرفة جملة لقواعد اتى بسنها والتفقه في قسم عظيم من الأبواب التى فصلت أحكامها ، وقد بصر مجتهدو الصحابة رضي الله عنهم بهذه القواعد والأحكام من المطر في القرآن وما يشهدون من سنة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وتنبى عنهم الثمايم ما استنبطوه من افروع ، وتعلموا منهم كيف انزعوا ما من مآخذها ، ورددت القواعد وضوحاً وتمهدت طرق الاستنباط ، وتسنى للدين أوتوا العلم من عدم ان يطوروا في الحوادث ، ويفصلوا لها أحكاماً تأخذ بمجامع المصالح ، وتنطبق على ما استدعيه طبيعة الزمان والمكان

( ثانيهما ) القدرة على انتزاع الأحكام من دلالتها المشوثة في الكتاب والسنة ، ولا سبيل للقدرة على الاستنباط إلا بمعرفة هذه الدلائل ، وطريق ثبوتها وصروب دلائلها وتفاوت مراتبها ، ووجوه الترحيح عند تعارضها

والتحقيق أن الاجتهاد لا يتجرب من أكثر علوم الاجتهاد يتعلق بعضها ببعض ، فمن أحرز الشروط المشار إليها أعان تمكن من الاستنباط في كل حادثة تعرض له ، وإن فاتته بعضها أو كل نصيبه منه أقل من المقدار الكافي ، لم

يستطيع أن يستسط للواقعة حكماً تضمن له نفسه أو يثق به غيره  
فمن أدركه القص من حمة قلة التفقه في مقاصد الشريعة وعدم إحكام  
قواعدها، فلا يصح له لاحتداد ولو في المسائل التي يجد لها بين الدلائل اللفظية  
منزعا، فإن اقواء القطعية قد تدعو إلى التصرف في أقوال الشارع بنحو  
تخصيص اعام وتقييد المطلق أو عدم الأخذ بالمفهوم

وكذلك من عرف مقاصد الشريعة وأسس من نفسه القدرة على الحاق  
الوقائع بشبائهما، ولكنه لم يصل في معرفة اللسان العربي إلى المرتبة الكافية  
للاستساط، فاجتهاده غير موثوق به، اذ يشترط في المجتهد أن يكون عارفا  
بأحوال الأحكام عن طر مستقل، وتلك الأحوال مبثوثة في موارد الشريعة  
فلا بد من رسوخ القدم في فهم تلك الموارد ومعرفة وجوه دلالتها

فالتشريع الاسلامي قائم على رعية المصالح، وما هي الا المصالح التي توضع  
في ميرانه المستقيم، وهذا الميراث المستقيم، لا يخض شعباً من الشعوب  
مصلحته التي يشهد بها العقل السليم، ولا يفصل حكماً واحداً يجر به على كل شعب  
وفي كل زمان، الا اذا لم تختلف فيه مصالح الشعوب، فان اختلفت اختلفا  
يعتله العالمون فلكل شعب حكم وسياسة، وذلك تقدير العزيز اعليم

فمن يذهب الى أن نخذ العالم بحكومة واحدة وجمعه تحت سياسة مشتركة  
خارج عن طبيعة البشر، انما هو مثال الذين لا يعرفون الدين الا صورة  
جامدة، ولم يرفعوا رؤوسهم الى الكتب التي أمتعت السحث عن أسرار  
اشريعة وفصلت القول في أصولها العاية تفصيلا

ولا يزال علماء الاسلام في سائر الاقطار يشهدون أن أحكام اشريعة تدور  
على مقتضى الحاجات والمصالح، وهذا أحد الفقهاء<sup>(١)</sup> الناشئين في قرية<sup>(٢)</sup>

(١) الشيخ حليفة بن حسن (٢) قمار من بلد سوف

من صحراء الجزائر في المائة اثنتي عشرة كان يعنى بجواز امتداد الخاك إلى آثار  
الأقدام في نحو السرقة حيث كان لاهل بلاده حذق زائد في معرفة آثار أقدام  
الاشخاص ، فذكر عليه عماء بله يقال له ، « الحقة » فاحابهم بقصيدة لوح  
فيها إلى مستنداته في الفتوى وقال فيها :

إلى السادة الاشراف من أهل (حقة)	لم في ندور الواقعات نقول
تمسكنم بالأصل والحق واضح	ولا ينكر المعلوم إلا جهول
ولكن اذا عم السداد بحادث	تقدم أصلا والقياس دليل
كتضمين سمسار وتغريم صانع	وما هو الا مودع ووكيل
ومن ذلك ما قد جوزوا في سفاج	اذا عم بالخوف الشديد سبيل
وفي كلها خلف الأصول لأنها	مصالح عمت والصالح جميل

\*\*\*

ومن أدب المسؤول قبل سؤاله	اذا وردت يوم عيبه سؤال
تعرف عرف السائلين بأرضهم	ليعلم ما يقني به ويقول
وما أنتم منا بأعلم بالذي	به الضرب يكفي هدمنا ويزول
فلو أهملت آثار سراق أرضنا	لكن فساداً للحراب يؤول
وفي الاخذ بالآثار إصلاح أمرنا	وفي الترشع عن قصد اسبيل عدول
وما الاثر الا كالخطوط شهادة	كذا قال قوم في التماس عدول
فمعرفة الخط الذي غاب ربه	لعرفان إثر المستراب عدول
وفي ولدي عفرأ لما تنازعا	جهاز أبي جهل وهو جدل
بأثر دم في السيف كان نبينا	قضى انه للسيد قتل

وكان السلف يكرهون السؤال عن الوارث قبل وقوعها حسبما نقله الحافظ

ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله<sup>(١)</sup> ، ولعلهم كرهوا ذلك حقدا من ان يفرضوا الصورة النازلة حكما فتبرز للحارج فيتصل فيها بعض احوال لو شاهدها الملقى لتغير حكمه وفصله على ما تقتضيه طبيعة النازلة محفوفة بتلك الاحوال

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٧٨ « ذلك من الاعراض التي انكر النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون له فيها حكم او تدبير ، قتال عليه السلام « انتم اعلم بامور دياركم »

كيف ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون له في سياسة الامة حكم او تدبير ونحن اذا قلنا طرأ في سيرته نجده كان يحكم فيما شجر بين الناس ، وينظم الحدود والزواجر على من يخني على نفسه او مال او عرض او عقل ، ويجمع المال من حيث امره الله ويمنه في وجوه المصالح واسعاد ذوي الحاجة ، ويتولى عقد التحالف والمعاهدات واصبح واعلان الحرب ويدبر امرها ويرسم لها الخطط مع المشاورة في هذا السبيل والاخذ برحيم الآراء

يتولى هذه الامور بنفسه ، وقد يلبس للقيام بها من فيه الكفاية والخبرة وهل بعد هذا انصرف اثبات كتابا وسنة متواترة بخرج كتاب الاسلام واصول الحكم في واد حاول العلماء شريعة وبصيح بان النبي صلى الله عليه وسلم انكر ان يكون له في شؤون الامة حكم او تدبير !

واما حديث « انتم اعلم بامور دنياكم » فانه وارد في واقعة تأبير النخل فيحمل على هذا المعنى وما شاكاه من فنون الزراعة والصنائع وغيرها من وسائل اعمار المدينة

\*\*\*



قال المؤلف في ص ٧٨ « ذلك من أغراض الدنيا ، والدنيا من أولها  
الآخرها ، وجميع ما فيها من أغراض وغايات ، أهون عند الله تعالى من أن يقبم  
على تدبيرها غير ما ركب فيها من عقول ، وحبايا من غواطف وشهوات ، وعلمها  
من أسماء ومسميات ، هي أهون عند الله تعالى من أن يبعث لها رسولا ، وأهون  
عند رسل الله تعالى من أن يشغلوا بها وينصبوا لتدبيرها »

ننظر في الكتاب العزيز فنجده طافحا بما يدل على أن ارشاده لا يقتصر  
على العقائد والعبادات ، فنجد فيه نصوصا في بيان ما يحل أو شربه وما  
لا يحل فيه ذلك ، قال تعالى « قل لا أحد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه  
الا أن يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير فإنه رجس او فسأ أهل  
لغير الله به » وقال تعالى « اما الخمر والميسر والاصاب والارلاء رجس من  
عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون »

ونجد نصوصا في بيان من يحل نكاحهم ومن لا يحل ، ونصوصا تحرم  
مباشرة الزوجة في بعض الاحوال ، كما قال تعالى « ولا تقربوا النساء في  
الحيض حتى يطهرن »

ونجد نصوصا في قسمة تركات المالكين على ورثتهم كما قال تعالى « وميكم  
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين » الآية

ومن البين بتمعنه ان الاكل والشرب والنكاح والاموال الموروثة عن  
اولى القربى ، كل ذلك من أغراض هذه الحياة وسابقتها

اذن فالمؤلف يريد بهذه النقطة استدراج السذج والاعمال الى انكار كل  
ما زاد على العقائد والعبادات ، حتى يتسنى للإباحية اساثية ان تبهرج تبهرج  
الجاهلية الاولى ، وتضرب خيامها في كل واد ، فإذا أصبح الناس يدخلون  
في دينها اثنا ، قام الشيطان مرة اخرى واستفر من استطاع منهم تأييد

## كتاب : يسمى الاسلام واصول العبادات



قال المؤلف في ص ٧٩ « لا يرينك هذا الذي ترى احيانا في سيرة  
 انبي صلى الله عليه وسلم فيدولك كأنه عمل حكومي ، ومظهر للملك والدولة  
 فلك اذا تمت لم نجده كذلك ، بل هو لم يكن إلا وسيلة من الوسائل التي  
 كان عليه صلى الله عليه وسلم ان يلجأ اليها تثبيتا للدين ، وتأيدا للدعوة  
 وليس عجيبا ان يكون الجهاد وسيلة من تلك الوسائل . هو وسيلة عيفة  
 وقاسية ، وسكن ما يدريك ، فعمل اشتر ضروري للخير في بعض الاحيان ،  
 وربما وجب التخريب لينتم العبران »

ارينا كم ان من مقاصد الاسلام اصلاح السياسة وإقامة دولة ، وانه وضع  
 لهذه الدولة اركانها واصولا ، وان ما يحسبه المؤلف من مظاهر الحكومة  
 الاسوية هيبا ، هو عند ذوي العقول الراجحة والآراء الرصيدة عظيم ، وانما  
 قلنا كم هذه المنقرة من فقرات الكتاب ابريكم مثلا من امثلة نخاذل  
 لسجده ، وصورة من صور موارباته

يقول المؤلف بما سلف « وانما يكون الجهاد تثبيتا للسلطان وتوسيع  
 الملك » وحد يمرر هذا المنفى وبسوق في تقريره كل ما بملك من شبهة ، ولم  
 يزد هنالك على ان قال عقب البحث « فذلك سر الجهاد عندهم »

وقال هيبا : ان الجهاد وسيلة من الوسائل التي كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يلجأ اليها تثبيتا للدين وتأيدا للدعوة وبعد ان وصفه بأنه وسيلة  
 عقيمة وقاسية الى عبارة يتقرب بظاهرها الى آراء اهل العلم ، ويدس في لحن  
 خطابها تشكيكا لقوة لا يتفكرون ، فقال : وما يدريك اهل الشر ضروري  
 للخير في بعض الاحيان .

وهل من الذوق الملائم للأخبار ان يمتع المسلم عملاً مشروعاً بآله شر  
ثم يقول على سبيل الاعتذار عنه : وما يدريك لعل الشر ضروري للحير في  
بعض الاحيان !

ومن يأخذ قول المؤلف في ص ٥٢ « من أمثلة الشؤون الملكية التي ظهرت  
أيام النبي صلى الله عليه وسلم مسألة الجهاد » الى قوله هنا « ان الجهاد من الوسائل  
التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يلجأ اليها تديناً للدعوة » وضم الى هذا قوله  
في ص ٧١ « ان عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني  
السلطان » قلم له شاهد عدل يماجيه بأن المؤلف يريد أن يصم في ذهن قارئه  
كتابه أن جهاده صلى الله عليه وسلم من الاعمال التي ما أنزل الله بها من سلطان  
•••

قال المؤلف في ص ٨٠ « نرى من هذا أنه ليس القرآن هو وحده الذي  
يمنعنا من اعتقاد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو مع رسالته الدينية الى  
دولة سياسية . ويست السنة هي وحدها التي تمنعنا من ذلك ، ولكن مع الكتاب  
والسنة حكم العقل وما يقضى به معنى الرسالة وطبيعتها »

قد رأيت أن استشهد المؤلف بتلك الآيات والاحاديث مبني على قصور في  
فهمها أو قصد الى تحريف الكلم عن مواضعها ، ولكتاب والسنة لا يمنعان « من  
اعتقاد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو مع رسالته الدينية الى دولة  
سياسية » بل يدلان بصراحة كعلق الصبح ، على أنه عليه الصلاة والسلام  
كان مبلغاً ومنقداً . وأن قيامه على التنفيذ داخل في حدود وصيفته السماوية  
ودعوى المؤلف ان حكم العقل وما يقضى به معنى الرسالة وطبيعتها يمنعه من  
اعتقاد ان يكون التنفيذ اخلا في وظيفة الرسول عليه السلام السماوية ، قد اربناك  
فسادها ، وأنها كلمة هوقائها ، فلا العقل يمنع من أن يؤمر الرسول بالتبليغ والتنفيذ ،  
ولا الامر ببلاغ شريعة بمنع بطبيعته من أن يضاف اليه الامر بتنفيذها

## الكتاب الثالث

الخلافة والحكومة في التاريخ

### الباب الاول

الوحدة الدينية والعرب

ملخصه :

افتتح المؤلف الباب بآية الاسلام وحدة دينية وان الله اختار لدهوته محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وقل : لله جل شأنه حكمة في ذلك ، فانه قد يعرفها وقد لا يعرفها . وأننى على وجه ابتداء الدعوة بين العرب ، وذكر عقب هذا ان البلاد العربية كانت مختلفة الشعوب والقبائل ومتباينة في مساهج الحكم والعادات ، وان هذه الامم المتنافرة اجتمعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم حول دعوة الاسلام ، وان وحدتها لم يكن فيها معنى من معانى الدولة والحكومة . وزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض لشيء من سياسة تلك الامم ، ولا غير شيئاً من أساليب الحكم عندهم ، وذكر ان في الشرع الذى جاء بها النبي عليه السلام ما يمس الى حد كبير أكثر مظاهر الحياة في الامم ، ثم قال : ولكنك اذا تأملت ، وجدت ان كل ما شرعه الاسلام من أنظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسى ولا من أنظمة الدولة المدنية ، وزعم انك اذا جمعتهم لم يبلغ ان يكون جزءاً يسيراً مما يلزم لدولة مدنية من أصول سياسية وقوانين ، وقال : إن كل ما جاء به الاسلام انما هو شرع ديني ، ولمصلحة البشر الدينية لا غير

وأخذ يتكلم عن حال العرب يوم لحق عليه السلام بالرفيق الاعلى وزعم انها

وحدة دينية من تحتها دول تامة التساين الا قليلا، وتخلص من هذا الى ان زعامة الرسول فيهم زعامة دينية لازعامة مدنية، فذاما لحق عليه السلام بالملأ الاعلى لم يكن لاحد أن يقوم من بعده ذلك المقام الديني، وزعم انه عليه السلام لم يشر الى شيء يسمى دولة اسلامية، وانه لم يكن في عمل النبي عليه السلام ان ينشئ دولة واستشهد على هذا بأنه لم يتعرض لامر من يقوم بالدولة من بعده وتعرض لما انتقدت دعوى ابن حرم ان النبي صلى الله عليه وسلم نص على استخلاف أبي بكر رضي الله عنه. وقال بل الحق انه صلى الله عليه وسلم ما تعرض لشيء من أمر الحكومة بعده، ولا جاء للمسلمين فيها شرع يرجعون اليه، وقفل الباب بقوله مات عليه الصلاة والسلام، وانتهت رسالته، وانقطعت تلك الصلة الخاصة التي كانت بين السماء والارض في شخصه الكريم عليه السلام.

الانقض:

قال المؤلف في ص ٨٣ « البلاد العربية، كما تعرف، كانت تحوي أصنافا من العرب مختلفة الشعوب والقبائل، متباينة اللهجات، متباينة الجهات. وكانت مختلفة أبصاً في الوحدات السياسية: فمنها ما كان خاضعاً للدولة الرومية، ومنها ما كان قائماً بذاته مستقلاً، كل ذلك يستتبع بالضرورة تبايناً كبيراً بين تلك الامم العربية في مناهج الحكم، وأساليب الادارة، وفي آداب والعادات، وفي كثير من مرافق الحياة الاقتصادية والمادية » ثم قل « تلك الوحدة العربية التي وجدت زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن وحدة سياسية بآى وجه من الوجوه. ولا كان فيها معنى من معاني الدولة والحكومة، بل لم تعد أبداً أن تكون وحدة دينية خالصة من شوائب السياسة، وحدة الايمان والذهب الديني لا وحدة الدولة ومذاهب الملك »

لاخرج على تلك الامم المختلفة في عاداتها وآدابها ومناهج حكمها، أن تنظم

بشريعة الاسلام ، فان القوانين تكون محكمة ونسير على وجه مطرد ، متى اتفق لها أمران : أن لا تكون مخلة بالمصلحة ، وأن يتلقاها الجمهور بسكينة واطمئنان . وفي الشريعة بعض أحكام مفصلة ، وسائرها أصول كلية ، حسبما قررناه آنفا . أما الأحكام المفصلة فنهاضة على رعاية مصالح لا تختلف باختلاف الشعوب والعادات ، وما لم يفصل حكمه فذلك موكول الى نظر الحاكم فيستظر فيما يقتضيه حال العادات والاخلاق وطبيعة الاجتماع ، ويستنبط له من تلك الاصول العامة حكماً مطابقاً . ولا شك ان المصوغ لاحكام الشريعة ، مفصلة كانت أو مأخوذة باستنباط مستوف للشروط ، هو من مقتضيات الايمان بحكمته

فخذ تلك الشعوب والقبائل تحت حكومة الاسلام لا يخل بشيء من مصالحها ، كما انه لا يتوقع من الجمهور ان يلاقي قضاء هذه الحكومة وادارتها ، بغير السكينة والاطمئنان

وما زعمه المؤلف من ان تلك الوحدة العربية لم يكن فيها معنى من معاني الدولة والحكومة ، زعم بضربه التاريخ الصحيح بيد عنيفة قاسية « وما يدريك » فاعلم الشر ضروري للحير في بعض الاحيان »

قال المؤلف في ص ٨٣ « بذلك على هذا سيرة النبي صلى الله عليه وسلم فما عرفنا انه تعرض لشيء من سياسة تلك الامم الشنتية ، ولا غير شيئاً من أساليب الحكم عندهم ، ولا مما كان لكل قبيلة منهم من نظام اداري أو قضائي ، ولا حاول أن يمس ما كان بين تلك الامم بعضها مع بعض ، ولا ما كان بينها وبين غيرها من صلات اجتماعية أو اقتصادية ، ولا سمعنا انه عزل والياً ولا عين قاضياً »

مما لا نحوم عليه شبهة ولا تخالجه ريبة ، أن كل أمة تعتنق الاسلام يأخذ الحكم فيها صورة غير صورته الجاهلية ، فاقضايها كلها سواء كانت جنائية أم مالية أم راجعة الى حوال الزوجية ، أما تفصل بحكم القرآن أو السنة أو بالاجتهاد المستند



الى القواعد المركوزة في نفس الواقف على روح التشريع ، ومن شواهد هذا حديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن ، فقد تضمن الحديث انه يقضى بكتاب الله ، فان لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتهد رأيه ، وقد صحح هذا الحديث الحافظ أبو بكر بن العربي في عارضة الاحوذى ، وصححه ابن قيم الجوزية في إعلام الموقعين <sup>(١)</sup> . وقال الامام الشافعي رضى الله عنه « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سراياه وعلى كل سرية واحد ، وبعث رسله الى الملوك ، الى كل ملك واحد ، ولم تزل كتبه تعد الى ولاته بالامر والمهي ، فلم يكن أحد من ولاته يترك إنفاذ أمره » <sup>(٢)</sup> وفي صحيح البخارى <sup>(٣)</sup> انه صلى الله عليه وسلم يبعث « أمراءه واحداً بعدواحد فان سها أحد منهم رده الى السنة » <sup>(٤)</sup> وقال شرح الحديث « قائمة بعث الآخر بعد الاول ليرده الى الحق عند سهوه » وقال ابن حجر في فتح الباري <sup>(٥)</sup> « والاعخبار طائفة بأن أهل كل بلد كانوا يتبعوا كونه الى الذي أمر عليهم »

وروى مالك بن أنس في كتاب الموطأ <sup>(٦)</sup> . أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم <sup>(٧)</sup> في العقول « ان في النفس مائة من الابل ، وفي الالف اذا ادعى جدعا مائة من الابل ، وفي المئومة ثلث الدية ،

(١) ج ١ ص ٢٤٣

(٢) فتح الباري ج ١٣ ص ١٨٩

(٣) ج ٩ ص ٨٦

(٤) سر يمس أهل العلم السنة بالطريق الحق ولسهج الصواب ، وصرها آخرون

بالشرعية المصدية ، انظر شرح التبيين ج ١١ ص ٤٤٦

(٥) ج ١٣ ص ١٨٣

(٦) كتاب العقول من الموطأ ص ٢٣٥ طبع الهدى سنة ١٣٢٤

(٧) بعث النبي صلى الله عليه وسلم حاملا على بني الحارث بن كعب

وفي الجائفة مثلها ، وفي العين خسون ، وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الابل ،  
وفي السن خمس ، وفي الموضحة خمس »

فهذه النصوص من رجال كانوا ينقدون الاخبار نقد الصيارف للدينار ، نطمئن  
في وجه ما يزعمه المؤلف من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين قاضياً ، وتدل على  
ان امرأه النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يتصرفون في شؤون تلك الامم على مقتضى  
الكتاب والسنة . وان كان المؤلف في ريب مما يقوله حملة الشريعة وحفاظها ،  
فهذا حرجي زيدان يقول في تاريخ التمدن الاسلامي <sup>(١)</sup> « لما ظهر الاسلام كان  
النبي ( صلى الله عليه وسلم ) رئيس المسلمين في أمور الدنيا وهو حاكمهم  
وقضيتهم وصاحب شريعتهم وإمامهم وقائدهم . وكان اذا ولي أحد أصحابه بعض  
الاطراف خوله السلطتين : السياسية والدينية ، وأوصاه أن يحكم بالعدل وأن يعلم  
الناس القرآن »

وأما ما كان بين تلك الامم بعضها مع بعض أو ما كان بينها وبين غيرها من  
صلات اجتماعية أو اقتصادية ، فحتى كان فيها ما لا يتفق مع المصلحة أو ما يعس  
قاعدة من قواعد الدين الحنيف فلا بد للحاكم المسلم من أن يفكره ويحريه على  
ما يلائم القانون العادل والادب الجليل ، والحجة على المؤلف في هذا قول جرجي  
زيدان « وخوله السلطتين السياسية والدينية وأوصاه أن يحكم بالعدل وأن يعلم  
الناس القرآن »

يقول المؤلف « ولا سمعنا أنه عزل والياً » هذه كلمة لا فائدة لها سوى  
أنها تكثر سواد مراعيه ، فان مدة بعث الامراء في عهد النبوة لا تتجاوز ثلاث  
سنين وهي مدة قصيرة قد يسير فيها الولاة على طريقة مثلى فلا يقعون في زلة  
تستوجب عزلهم وان كان العزل عند المؤلف من أعلام الدولة فقد ورد في الصحيح

أبوه عليه السلام عزل بعض قواد الجيش ، قال شيخ الاسلام ابن تيمية في منهاج السنة <sup>(١)</sup> « فقد كان ( يعني النبي صلى الله عليه وسلم ) يولي في حياته من يشكك اليه فيعزله كما عزل الوليد بن عقبة وعزل سعد بن عبادة عم الفتح وولي ابنه قيساً »

قال المؤلف في ص ٨٤ « ولا ننظم فيهم حساً »

نبيها قبل هذا على أن عمل الحرس لذلك العهد كان يقوم به كل مسلم عرف أن تمام إيمانه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الشهادة بالقسط ولو على نفسه أو والديه وأقربيه ، وبضاف الى هذا تأثير مواعظ القرآن على تلك الفطر التي لم تتلوث بأوساخ المدنية الفاسقة ، فتعقد بين القلوب تعاطفاً ونظاماً السوس على أدب جميل ، فلا يكون لأبغى مطهر ، ولا لأعظم فساد ، الا في « وقات دائرة واعتبر في هذا المعنى بالهرمز ان مدك خوزستان حين حيي به الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو نائم في المسجد متوسداً درته ، فقال : هذا هو الملك ؟ قيل نعم . فقال له : عدت فمئنت فمئنت ، والله اني قد خدمت أربعة من ملوك الاكسرة أصحاب التيجان فما هبت أحد منهم هيق لصاحب هذه الدرة .

فإذا كانت الدرة في يد النائم في المسجد نجمل في قلب البريء طمأنينة ، وفي قلب المريب رهبة ، فما هي العائدة التي تجنبها الالة من تشييد قصر يخرج منه ويعود اليه في كل يوم رجال يتقاضون في رأس كل شهر ما ينفقون ؟ قال المؤلف في ص ٨٤ « ولا وضع قواعد لتجارهم ولا لرراعتهم ولا لصناعتهم بل ترك لهم عليه السلام كل تلك الشئون ، وقل لهم أنتم أعلم بها ، فكانت كل امة وما لها من وحدة مدنية وسياسية وما فيها من فوضى أو نظام لا يربطهم الا

ما قلنا لك ، من وحدة الاسلام وقواعده وآدابه :

التشريع الاسلامي يتناول كل ما ينظر فيه رجال القضاء والسياسة ، بمعنى أن له في الدوازل القضائية أحكاماً ، وفي إدارة الشؤون السياسية مقاصد . والمنوط بمهمة اولى الامر أن تقرر تلك الاحكام بحق ، وأن تقام تلك المقاصد بنظام . والوسائل التي يصلون بها الى أن تأخذ الاحكام مأخذها ، أو تقوم المقاصد على وجهها ، موكولة الى اجتهادهم وأمانتهم .

فمن مقاصد الشرع أن تكون مرافق الحياة ميسورة ، وأن تكون القوة من الاموال ووسائل الدفاع متوفرة ، وفوض لاولى الامر النظر فيما يجعل عيشة الامة راضية وقوتها كاملة ، فهم الذين يصعون للتجارة والزراعة والصناعة بطي لا تترضى أصلاً من أصول التشريع ، بل يجب أن تكون في دائرته التي تسع كل قانون عادل ونظام لائق

هذا اذا كان قصد المؤلف من قواعد هذه الاشياء الانظمة المائدة الى ترقيةها وتقدمها ، أما اذا أراد بقواعد القوانين التي يرجع اليها عند الفصل بين المتخاصمين ، فإن الشريعة قررت بعضها بتفصيل وودعت سائرها في ضمن أصول كلية كبقية أحكام الحلال والحرام . هذا تحقيق المطر في المسألة من الوجهة التشريعية ، أما اذا ثبتنا عسان البحث الى المسألة من حيث سيرة النبي صلى الله عليه وسلم فلنا نظران أيضاً :

نظر من حيث الحكم في القضايا التي تنشب بين أصحاب التجارة أو الصناع أو الزراع وهذا مما كان صلى الله عليه وسلم يتولاه بنفسه وقد يكل بعضه الى من يقوم عليه ، كما جاءت الرواية بأنه صلى الله عليه وسلم كان يولى في بعض الاسواق من ينظر في شؤون المعاملات ، ويراقب ما عساه ان يقع من غش أو مباينة على غير وجه مشروع ، وفي السيرة الحلبية : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

استعمل سعد بن سعيد بن العاص بعد الفتح على سوق مكة ، واستعمل عمر بن الخطاب رضي الله عنه على سوق المدينة »

والنظر الثاني من ناحية العمل على إصلاح شأن هذه الفنون ، وهذه الفنون من أمور الدنيا التي لا يدخل تعليمها في وظيفة الرسول عليه السلام السماوية الا من حيث الامر بإقامة كل ما يسد حاجات الامة ويكمل لها العزة والمعة ، وفي مثل هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « أنتم أعلم بأمور دينكم »

والفرق بين المظرين ان تقرير احكام الواقع القضائية وغير القضائية لا يصح الا ممن تحققت فيه شروط الاجتهاد ، وأما العمل على اصلاح وسائل الحياة من نحو التجارة والرياسة فيؤخذ فيها برأى العارف بها وان لم يكن مطلقا على شيء من أصول الشريعة أو فروعها

اذن فالتبى صلى الله عليه وسلم قام بوظيفته السماوية التي هي ابلاغ ما أنزل اليه وتنفيذ ما جاء به من أوامر ونواه ، ولم يسبق سوى ان يقال : لماذا لم يقوم بذلك الامر الذي هو خارج عن وظيفته السماوية ، بأن يكلف ذوي الخبرة بإصلاح شأن التجارة والزراعة والصناعة ؟

وجواب هذا السؤال ان ما كان بين أيدي الامة من هذه الوسائل كان ملائماً لمظاهر حياتهم البسيطة ، وكايبا لسد حاجتهم واحرازهم القوة التي تجعلهم في منعة من أعدائهم ، ثم ان الحروب لم ترل — منذ طلع كوكب الدولة — حاملة أوزارها ، فلم يأخذ القوم خلالها مهلة ينصرفون فيها الى النظر في شأن الزراعة ونحوها ، ولا سيما اذ كانت قلة عددهم بالنسبة لأعدائهم المتألبين عليهم من كل جانب ، تضطرم الى ان يكون شبابهم وكهولهم وشيوخهم يتقلدون السلاح ويظالون على أهبة القتال ، بكرة وعشيا

فال مؤلف رمى بنفسه في هذا البحث وهو غير واقف على روح التشريع ولا

على طبيعة حل الامة لعهد النبوة فكان فيما نال به جانب الحكومة النبوية من المسرفين .

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٨٤ « ولكذك اذا تأملت وجدت أن كل ماشرعه الاسلام ، وخذ به النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب ، لم يكن في شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسي ، ولا من أنظمة الدولة المدنية ، وهو بعد اذا جمعت لم يبلغ أن يكون جزءاً يسيراً مما يلزم للدولة مدنية من أصول صيامية وقوانين »

هافتت على المؤلف هذه الحواطر لقلة تفقهه في الشريعة وعدم وقوفه على تاريخ عهد النبوة وقوف الباحث البصير ، وحدراً من أن تستدرج هذه الفقرة نفراً يصنون لها على غير هدى ، اسوق كلمة مقتصدة ، يلقي عليها القارئ نظرة واحدة ، فيشهد من روح التشريع وتاريخ السيامية النبوية ما تنساقط عنده تلك الشبه صرعى ، ويتسلل منه ذلك الرأي لو اذا

سحبت عن مبادئ الشريعة الاجتماعية السياسية ، منذ طلعت الى أن اعلق باب الوحي ، ومرت على ندة من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم في تدبير شأن السياسة حتى تعلم ان اصحابه ومن بعدهم من أهل العلم لم يخطئوا في فهم الدين ، ولم يتعمقوا على ضلالة

زل القرآن في نحو عشرين سنة ، وكان معظم ما نزل بمكة إنما هو كليات اشريعة من تقويم العقائد واصلاح الاخلاق والعادات ، فتجد السور المكية طافحة بالدعوة الى الايمان بالله ورسوله وليوم الآخر ، واقامة الحجج على ذلك ودفع شبه الاحاديث ، والامر بالنظر في ملكوت السماوات والارض ، والاعتبار بنقص الامم الخالية ، ثم الارشاد الى مكارم الاخلاق من نحو اعدل والصدق واحلم و هو واصبر ، والوفاء بالعهد ، وحسن الاخاء ، وبر الوالدين ، وانفاق



المسال في طرق الخير ، وإيفاء السكيل والميراث ، والأمر بالمعروف والنهي عن  
المسكر وأبابة الضيم المنه عليها بقوله تعالى « والذين إذا أصابهم البغي هم  
يقتصرون »

وهالك نجد محاربة المزاعم الباطلة واعادات السمجة ، ونهي عن البغي  
وقتل النفس والزنى ، والتطفيف في السكيل والوزن ، والخيلاء والاعجاب  
بالبس والرياء والكذب ، وأقول على الله بغير علم . كل ذلك تراه مصوغا  
في أساليب تلذ الطفر السليمة مذاقها ، وتبين القلوب القاسية لحرارتها ، وشرع  
في أثناء ذلك أهم ركن في العبادات ، وهي الصلاة ، ثم بعض الأحكام الراحعة  
الى قسم العبادات ، كيان ما يحل أكله وما هو حرامه ، واتى في السور من  
الشريعة تمشي بالأساس على الطريقة الوسطى ، فنزلت آيت في التذكير بسم هذه  
الحياة ، وأخرى في إباحة الأخذ بزينة ما وانتم بطيئياتها . وهالك وضعت لقاعدة  
الاجتماعية السياسية وهي قاعدة الشورى ورأى قوله تعالى « والذين استجابوا لربهم  
وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم يفتقون »

وبمثل هذه التعاليم الباهرة والآداب الساعفة نمت حول مقام الرسالة قوم  
يحافون سائر القبائل العربية بعقائدهم وأحاديثهم وآدابهم وكثير من عاداتهم ،  
وأصبحوا بين يدي واعظ الاسلام كذا ما صاغية ، وموساة نية ، يقف فيهمون ،  
ويسير فاذا هم على أثره مقتدون

وبعد هجرة صاحب الرسالة صلوات الله عليه الى مدينة المدورة ، جعل  
الوحي السماوي يشرع ما بين الوعظ والتذكير تحكما عملياً وأصولاً اجتماعية ،  
تلك الأحكام والأصول التي لا يسها الا من قصد الى . . . دوله تلك في  
قضائها وسياستها شرعة خاصة ، تترى في اسور المدينة عقوبة السارق والراعى  
والقاذف والساعى في الارض فساداً وآيات الخياد والنقصا ، عادل ، وما يستند

اليه من بينات ، ثم الارشاد الى أصول معاملات مثل البيع والقرض والرهن والوصية والتوكيل والحجر على اقصارين من سفیه أو یتیم ، ثم أحكام النكاح والطلاق والخلع ولعنقات والموارث والاصلاح بين الافراد والجماعة ، ثم المعاهدات التي تعقد بين المسلمين وغير المسلمين ، وهناك شرعت الزكاة والحزبية ، وهي أموال تصرف في حاجات ومصالح يجب على الرئيس الاعلى اسطر في شأنها ، وهناك فرض الحج ، ومن حكمة اتعارف والنظر في شؤون الامم الاسلامية قطة

ونجد في اسسة النبوة التي لا يملك المؤلف ولا غير المؤلف أن ينازع في صحتها : أصول الشريعة والشمعة واقسمة والمزارعة واحياء الموات والهبة واملس الى ماعدا ذلك مما هو يان بعض ما أجهه اسكتاب العزيز في تلك الابواب وغيرها

ومن بعد نص اسكتاب وسة ، تلك تقواعد التي ساقنا سحث الى التنبية عليها فيما سلف ، وفيها تتعرف في موارد كثيرة منها لافرق بين مكى أو مدنى ، وسواء على المتهند أن يتعرفها من آيت الاحكام أم من غير آيات الاحكام كالمواعظ وما أخذ اعبر ، وقد تكون نتيجة استقراء جانب من القرآن وأقوال الذي صلى الله عليه وسلم وأفعاله كما اترعوا قاعدة « ارتكب أخف الضررين » من مثل قوله تعالى « وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة عصا » . واتزعوا قاعدة سد الدرائع من مثل قوله تعالى « ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم »

وامتدار الذي يفيد القطع بان هذا المعنى مقصود للشارع فيجعل قاعدة ، موكل الى انصار المتهدين الراسخين في العلم بروح التشريع لسكنرة تدبرهم في الاصول وتردد على ما فصل من أحكام

وبالوقوف على روح التشريع سبحانه ان يقرروا معاني بعض الآيات  
والاحاديث على حسب ما تقتضيه هذه القواعد، كما قيد الامام مالك رضي الله  
عنه حديث «اليمين على من أسكر» بشرط الخلطة بين مدعى والمدعى عليه،  
وهو في الحقيقة انما قيد نص الشارع بقاعدة مأخوذة من نصوصه، وهي قاعدة  
سد الدرائع، اذ لو وجّه اليمين على كل مدعى عليه لتمكّن أهل السماعة من  
امتهان أهل الفضل، ولا يشاء أحد أن يحلف أحدا من أهل الخير ويفصل  
الا ادعى عليه دعوى يتوصل بها الى تخليفة وامتهانه

واعلم ان تستخلص من هذا المثال، على ما فيه من انحراف، ان شارع الاسلام  
يقصد الى ان يكون للمسلمين دولة ذات صفة دينية، وأنه سن لهذه الدولة سبيلا  
في جميع انحاءكم ميمياً أو شاملاً، كل مسؤول لامة المسلمة في الدنيا والآخر  
الشريعة في الآخرة. وقد حررنا لك فيما سلف ان اشارة بوجه عايتة الى حنط  
احقائق أو المصالح ويترك الوسائل الى اهتمام أولى الامر، يفرض الشارع تسوير  
عقول الامة بالعلوم والمعارف، أما أن تكون مدة الدراسة أربع ساعات في ايام  
أو حمساً، وان يشتغل طلبة العلوم بالسياسة أو لا يشتغور، وأن يعقد لهم امتحان  
في أول سنة أو آخرها، وأن يجمع الاميد حربة ابحاث في نفس لدرس أو لا يفتح  
له في البحث الا بمقدار، فذلك كله وأمثاله معه، مما يطر فيه اولو الامر ويجزوه  
على حسب ما يترأى لهم من المصلحة

فقول المؤلف «ان كل ما شرعه الاسلام وأخذ به النبي صلى الله عليه وسلم  
من أنظمة وقواعد وآداب الخ» انما هو قول من لم يف على روح التشريع،  
ولم يدرك أن ما لم ننص عليه الشريعة من الأنظمة انما هو من النوع الذي يتبدل  
على حسب ما تقتضيه طبائع الشعوب وأحوال الأزمنة

قال المؤلف في ص ٨٥ « ان كل ما جاء به الاسلام من عقائد ومعاملات وآداب وعقوبات فانما هو شرع ديني خاص لله تعالى ، ولمصلحة البشر الدينية لاغير . ومبان بعد ذلك ان تصبح لنا تلك المصالح الدينية ثم تخفى عينا ، وسيان أن يكون منها للشر مصلحة مدنية أم لا ، فذلك مالا ينظر الشرع السماوي اليه ، ولا ينظر اليه الرسول »

يقول المؤلف في هذه الفقرة : ان ما جاء به الاسلام من معاملات وعقوبات غير قائم على رعاية المصالح المدنية ، ويقصد بهذا انها لا تصلح لان تتمك بها امدولة في سياستها ، وما هو إلا الهوى تزوج بالعبادة الشوها ، فكان من نسلهما هذا الرأي العنيد

احكام الاسلام ترجع الى عادات ومعاملات وعقوبات :

أم العادات وتقتصد منها مصلحة ابشر الدينية ، وقد تتبعها مصالح دنيوية كما قال تعالى « واستعبروا رسلكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا » واما المعاملات والعقوبات فانه يراد منها اقامة المصالح في الدنيا ، وتترتب عليها مصلحة اخروية ، وهي الثواب عليها في الدار الباقية ، متى صحب العمل بها قصد الامثال ، وهذه المصلحة الاخروية لا تخرج المصلحة الدنيوية عن ان تكون هي المصلحة التي يبحث عنها اصحاب القوانين الوضعية ، وان شئت تحرير البحث في هذا الصدد فاليك التحرير :

للفقوس اربعة احوال : لذة ، وسرور ، والم ، وغم . فليتذالسان بالحكمة ثم باطيات من طعام وشراب ، وفراش لين ونوم هادي . ويسر بازدياد الولد وصلاحه ، والانتصار على العدو ، وان يكون له لسان صدق في مجالس اهل الفضيلة . ويتنه من الوجع ، ومذاق الطعام المر ، والشراب المالح الاجاج ، وان يقرع صمعه انكر الاصوات ، أو يمس بدنه حر سلاح أو سياط . وبغنى لمقد

مال أو مفارقة صديق ، أو استبداد حاكم غشوم

ومن البديهي ان النفوس تحرص على ما فيه لذة أو سرور ، وتفر من فيه ألم أو غم . فكل انسان يسمى بمطرنه الى ما فيه لذته وسروره ، ويحذر ما يلاقي به ألماً أو غماً ، ولا تكاد تصروفته الصادرة عن ارادة وعزم تخرج من أن يقصد بها نيل ما فيه لذة أو سرور ، أو يمتنع فيها عما فيه ألم أو غم ، وإذا اعرض عما فيه لذة أو سرور ، فليبال لذة وسروره أعظم ، وإذا اقتحم موقع ألم أو غم ، فليخلص من ألم أو غم أشد أثراً أو أطول مداً

وحيث كان الانسان مخوقاً على فطرة تستدعي ان يعيش في جماعة من أبناء جنسه ، وتألف الناس بالعمل شعوباً وقبائل ، أصبحت أسباب اللذة والسرور ، والآلام والغموم تتصادم ، فرب عمل فيه لذة لشخص أو سروره ، يجر لآخر غماً أو ألماً ، ورب احجام انسان عن موقع ألم أو غم يحرم غيره لذة و سروراً

فنسمى اللذة والسرور واسبابها مصالح او منافع ، ونسمى الآلام والغموم وأسبابها مفسدات او مضار ، ونقول : ان تعارض الدواعي في جلب المصلح ودرء المفسد يفضي بطبيعته الى تسارع وتقاتل . فتنصت الضرورة ان يكون للجماعة قانون يكبح القوى عن الاستئثار بمنافع الضعفاء ، ويوصل ما ينشأ بين القوتين المتكافئتين من تدافع وخصام

فالشرائع السماوية والقوانين الوضعية تتحد في ان تقصد منبأ حفظ المصالح ودرء المفسدات على وجه يجعل كل احد يصل الى ملاذته ومسراته بشرط ان لا يباحق بغيره ألماً أو غماً ، وتفرد الشريعة السماوية بان تجعل لتطبيق احكامها باحلاص مصلحة اخرى وهي رضوان الله او نعيمه الدائم في الآخرة ، وتمتاز بعد كون قوانينها اعدل واشد مطابقة لمكارم الاخلاق بأن الطائع لها اما يطيع امر ربه



الاعلى ، لا ارادة مخلوق قد يكون أقل منه عمّا أو أخط أخلاقاً أو أسفه رأياً ،  
وهذا معنى الذي تختص به الشريعة السماوية يجعل كثيراً من الناس يمثلون  
قوايتها ساعت من انفسهم وان امنوا من عقوبة اسططال على مخالفتها  
وقد عقد اهل العلم خناصرهم على ان احكام الشريعة معللة بمصالح العباد  
في هذه الحياة وفي تلك الحياة ، وان المصالح التي تقصدها الشريعة السماوية  
ترجع الى حفظ النفس والدين والعقل والعرض والنسب والمال ، فالتقصا من  
مثلاً مشروع لحفظ النفس ، وحد الزنا لصيانة النسب ، وحد القذف لصيانة  
العرض ، وعقوبة شارب الخمر لصيانة العقل ، والجهاد لحفظ الدين ، بل الاستعمار  
الاجنبي دل على أن اجهاد مشروع لحفظ الدين والنفس والعرض والمال ،  
ويرشد الى هذا قوله تعالى « انهم بن بطروا عبيكم لا يرقوا فيكم إلا  
ولا ذمة »

وكل ما شرع من احكام المعاملات واتعارير لا يخرج عن الاحتفاظ بهذه  
الحقوق

وقد قال ابن حبيب في مختصر منتهى السؤل<sup>(١)</sup> : اجماع ائمتها على ان احكام  
اشرائع معللة وأن التعليل يشمل كل فرد فرد من الاحكام . وصرح عز الدين  
ابن عبد السلام أنها معللة بحلب المصالح ودرء المعاصد قال في قواعده<sup>(٢)</sup> « فصل  
في مناسبة العال لاحكامها وروال الاحكام بزوال اسبابها ، فالضرورات مناسبة  
لاباحة المحظورات جباً لمصاحتها ، والحايات مناسبة لايجاب العقوبات درءاً  
معاصدها » وقرر ابو اسحق الشاطبي في كتاب المقاصد من موافقاته<sup>(٣)</sup> « ان وضع  
اشرائع انما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معاً »

(١) نظر بحث دليل العمل بالسبر وتخريج الماط من القياس

(٢) نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية (٢) ج ٢ من ٢



ولبناء احكام اشريعة على مصالح اعدا في الدين خاض اهل العلم في بحث  
عن هذه المصالح وعقدوا الموارنة بينها وبين المفسد ليبنوا الحكم على الراجح  
منهما عند التعارض ، كما فعل ابو اسحق الشاطبي في موافقته وعمر الدين بن  
عبد السلام في قواعده ، وتجدد يظرون اليها كما يطر اليها اصحاب اقوالين  
الوضعية من حيث عظمها وصعورها ومن حيث ما يترتب عليها في اخراج من آثار  
نافعة او عواقب سيئة ، فهذا عز الدين بن عبد السلام يقول « فصل في اجتماع  
المصالح مع المفسد . اذا احتمت المصالح مع المفسد فان امكن تحصيل المصالح  
ودرء المفسد فعلا ذلك امثالا لامر الله تعالى فيهما ، وان نذر الدرء والتحصيل ،  
فن كانت المفسدة اعظم من المصلحة درأنا المفسدة ولا نأى هوات المصلحة .  
قال الله تعالى « يسألوك عن الحمر والميسر قل فيها اثم كبير ومنافع للناس »  
وان كانت المصلحة أعظم من المفسدة حصلا المصلحة مع انرام المفسدة . . .  
واجبا انهما طهرت المصلحة الخية عن المفسد متى في تحصيلها ، ومهما  
ظهرت المفسد الخاية من المصالح متى في درئها ، وان التمس الحال احتطا  
للمصلحة بتقدير وجودها وفعلها ، وللمفسدة بتقدير وجودها وتركها »  
ومن جهة التهليل بالمصالح افتتح باب التباس في الاحكام ، وهو الخاق  
الوقائع بنظرها المنصوص عليها حيث اشتركنا في علة الحكم ، كما قاسوا  
القضاء في حال المرض على القضاء في حال عصب المنصوص عليه في قوله صلى  
الله عليه وسلم « لا يقضي افاصى وهو عصيان » لان علة المنع من القضاء  
متحققة في حال المرض وهي قلق الفكر واضطرابه

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٨٥ « قد نخاف أن يخفى عليك امر ذلك التباين .

الذي تقول : انه كان بين امم العرب زمن النبي صلى الله عليه وسلم . وان  
تخدعك تلك الصورة المنسجمة التي يحاول المؤرخون ان يصنعوها بذلك عصر  
فعلم اولاً : ان في فن التاريخ خطأ كبيراً ، وكم يخطئ التاريخ وكم يكون  
ضلالاً كبيراً

شأن الباحث المحقق ان يحدد رأيه من كل جهة ثم يتعرض لما عساه أن  
يقع في سبيله من روايات المؤرخين ، وينقده بحكمة ، فيبين وجه مخالفته  
لسنن الكون ، أو لطبيعة حال الامة التي يقص من ابحاثها ، او يعارضه برواية  
هي أصح سنداً وارجح وزناً

كل انسان يعلم ان في التاريخ حقاً وباطلاً ، ولكن وراء التاريخ علوماً  
وقواعد تميز حقه من باطله ، وصحيحه من مقبوه

فهل تقل المؤلف الروايات التي حاول المؤرخون أن يضعوها بها اهد  
البهوت تلك الصورة المنسجمة ، وبين وجه مخالفتها للسنن الكونية أو لطبيعة  
الامة العربية ، أو تقصها بروايات هي أمتن سنداً واوفى وزناً

كل ذلك لم يقع ، ولم يزد المؤلف على مراعاة يلف حبلها على غاربها ، ويرسلها  
سائبة في الورق كاضالة غير المشودة ، فلا شبهة نسترها ولا دليل يقودها ، كأنه  
يبحث بها الى الصم البكم الذين لا يعقلون

ولو كان هذا المنطق نافعاً ، لكان لنا أن نكتفي في نقض هذا الباب بان  
نقول نقادته : قد نخاف أن يخفى عليك أمر ذلك الكتاب الذي تقول : ان مؤلفه  
يجعل ما كان بين أمم العرب زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وان تخدعك تلك  
الصورة المزورة التي يحاول أن يضعها للحكومة النبوية ، فعلم أولاً أن في لآراء  
خطأ كبيراً ، وكم يخطئ الرأي وكم يكون ضلالاً كبيراً

قال المؤلف في ص ٨٥ « واعلم نايماً انه في الحق ان كثيراً من تنافر العرب وتباينهم قد تلاشت آثاره بما ربط الاسلام بين قلوبهم ، وما جمعهم عليه من دين واحد ، ومن أنظمة وآداب مشتركة »

يدعى المؤلف أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتعرض لتلك الامم من حيث الحكم والسياسة ، والطريق النافع لهذه الدعوى أن يقد الروايات الشاهدة بأنه عليه السلام كان يولى على تلك الامم امراء يسومونهم بالكتاب والسنة والاجتهاد الصحيح ، ولكنه بدل أن يأخذ في هذا الطريق العمي أخذ يتحدث بما لا يدخل في موضوع البحث ولا يعود على تلك الدعوى بفائدة

من أى منعد يدخل في الموضوع قوله : « ان كثيراً من تنافر العرب وتباينهم قد تلاشت آثاره بما ربط الاسلام بين قلوبهم » ؟ ومن الذي يلتبس عليه التنافر والتباين في بعض عادات وآداب بشباين في الحكم ومرجع السياسة ؟  
قال المؤلف في ص ٨٦ « ولكن العرب على ذلك ما برحوا أنما متباينة ودولا شتى . كان ذلك طبيعياً ، وما كان طبيعياً فقد يكفي أن تخفف حدته ، وتقلل آثاره ، ولكن لا يمكن التخلص منه بوجه من الوجوه »

كان المؤلف أخذ على عاتقه أن يملأ صفائف معدودة في الحديث عن الحكومة النبوية ، وسيان بعد ذلك أن تكون معانيه متناقضة ، أم منحاولة موضوع البحث : هل تعرض النبي صلى الله عليه وسلم لتلك الامم من حيث الحكم والسياسة ، أم تركت كل أمة على ما هي عليه من فوضى أو نظام واداء المؤلف يخرج الى الحديث عن تنافر العرب ، ولا يستأذن قارئ كتابه في هذا الاقتضاب ، ثم يدعى بعد هذا أن كونهم أمماً متباينة ودولا شتى أمر طبيعي ، وما كان طبيعياً لا يمكن التخلص منه بوجه من الوجوه .

التباين في بعض عوائد وآداب لا تنافي لفضيلة ، شيء ، ببعض عنه الاسلام

طرفه ولا يهمه أن يزول أو يبقى خالداً ، والذي يعنيه ويعمل على تنقية الحالة الاجتماعية منه ، إنما هي العادات والشؤون التي لا نلتئم مع الآداب الرفيعة والمظاهر المألوفة

فلا سلام بمجاهد كل نباين يقوم على عادات ينكرها الأدب ، طبيعية كانت أم تقليدية ، والدين الذي بلغ الايمان بمحكمته أن يجعل الرجل طوع أمره ، فيهجر من أجله وطنه ، ويقاقل في سبيله أبه وأخاه وعشيرته الاقربين ، في استنطاعته أن يخرج المومنين المؤمنين من ضلالت حكم الجاهلية الى الشريعة العادلة والسياسة الحكيمة

\*\*\*

قل المؤلف في ٨٧ « وقد لحق صلى الله عليه وسلم بالرفيق الاعلى من غير أن يسمى أحداً بخلفه من بعده ، ولا أن يشير الى من يقوم في امته مقامه . بلى لم يشير عليه السلام طول حياته الى شيء يسمى دولة اسلامية ، أو دولة عربية »

ان لم يسم عليه السلام أحداً بخلفه من بعده ولم يشير الى من يقوم في امته مقامه ، فليس معنى ذلك انه لم يسم لا لشاء دولة اسلامية ولم يأت بشريعة تنظم سياستها ؟ وإنما لم يسم أحداً بخلفه ، ولم يشير الى من يقوم مقامه ، لمقصد بعيد المدى ، وأصل من أصول الدولة يشيت أساسها ، ويزيدها حكمة على حكمتها . وهو أن الامامة حق من حقوق الامة ، هي التي تقلدها ، وهي التي تنزعها ، تقلدها من آست فيه الكفاية ، وتنزعها ممن عجز عن القيام بأعبائها ، أو لعبت بقلبه أصابع الهوى فجعل عاليها سافلها

وان تعجب فمعجب قول المؤلف : ان النبي عليه السلام لم يشير طول حياته الى شيء يسمى دولة اسلامية . ولقد ذهب هذا القلم في الجرأة الى مكان سحيق يقول حفاظ السنة : لم سمع كذا أو لم يوافقنا كذا ، ويقول من ينقل

حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكامل للبرد : لم يشر عليه السلام  
 بطول حياته الى شيء يسمى دولة اسلامية !

من مثل هذه العبارة يدرك قراء كتابه الاذكياء وشاه الادكياء أنه يرمي  
 بالسلام جزافاً ، ويحاول أخذ قلوبهم ولو على طريق غير معقول ، ومسطق ليس  
 له فروع ولا أصول

يرمي المؤلف هذه المقالة الخطاطنة . وفي السنة الصحيحة من أحاديث لامة  
 ماميه عبرة اقوم يعقون . وقد قصصنا منها ما لا يمكن للمؤلف أن يبارع في صحته ،  
 أو يحرفه بالتأول عن مواضعه

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٨٧ « فكيف اذا كان من عمله أن يشيء دولة يترك أمر  
 تلك الدولة مبهماً على المسلمين ، ليرجعوا سريعاً من بعده حيارى يضرب بعضهم  
 رقاب بعض ! وكيف لا يتعرض لأمر من يقوم بالدولة من بعده ، وذلك أول  
 ما ينبغي أن يتعرض له بناء الدول قديماً وحديثاً »

ترك النبي عليه السلام المسلمين على بيته من أمر امام يقوم بحراسة الدين  
 وسياسة الدنيا ، ولم يبق سوى أنه لم يعهد بتخلاته لاحد بعينه . والحكمة في عدم  
 تعيين من يقوم مقامه ، تعليم الامة المسئلة أن منصب الخليفة يرجع الى اختيارهم  
 وهذا مبدأ من مبادئ الاسلام المفرغة على قاب الحرية ، ولكن المؤلف ينظر الى  
 سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام بمرآة تمكس الحقائق وتربها له في صيغة غير  
 صبيغتها الحسنف

لم يترك النبي صلوات الله عليه أمر الدولة مسها على المسلمين ، ولم يرجعوا  
 سريعاً من بعده يضرب بعضهم رقاب بعض ، وما هي الا مناقشة دارت بينهم في  
 سقيفة بني ساعدة ، وسرعان ما طوى بسطها على وفق وسلام . فان كان المؤلف

يلتجئ الى قتل أهل الردة ، فاولئك قوم نزلت بهم ضلالة أو استحوذت عليهم  
جهالة ، ولو نص النبي صلى الله عليه وسلم على امامة أبي بكر ، لنزع أولئك الضالون  
أو الجاهلون في صحة ما يروى لهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم لم يعدموا  
مخالطة ينسلكون بها من عهدة ما تفرضه عليهم النصوص الصريحة ، وكتاب  
الاسلام وأصول الحكم على ما نقول شهيد

\*\*\*

حكى المؤلف مذهب ابن حزم في أن النبي عليه السلام نص على استخلاف  
أبي بكر بعده ، وإن معنى الخليفة في اللغة هو الذي يستخلفه لا الذي يخلفه دون أن  
يستخلفه ، ثم قل في ص ٨٨ « والذهب مع هذا الرأي تصف لآثره وجهاً صحيحاً  
واقدم راجعنا ما تيسر لنا من كتب اللغة فما وجدنا فيها ما يعضد كلام ابن حزم ، ثم  
وجدنا إجماع الرواة على اختلاف الصحابة فيبيعة أبي بكر وامتناع أجلة  
منهم عنها »

أما كلام ابن حزم فلم يكن المؤلف أول أقدم له ، فقد قال ابن تيمية في منهاج  
السنة (١) « أن الخليفة إما أن يكون معناه أن يخلف غيره وإن كان لم يستخلفه  
كما هو المعروف في اللغة ، وهو قول الجمهور ، وإما أن يكون معناه من استخلفه  
غيره كما قلناه طائفة من أهل الظاهر والشيعة ونحوهم » وقال أيضاً « قالوا : والخليفة  
إنما يقال لمن استخلفه غيره ، واعتقدوا أن العمل بمعنى المفعول قبل ذلك على أن  
النبي صلى الله عليه وسلم استخلف على أمته ، والذين نازعوه في هذه الحجة قالوا :  
الخليفة يقال لمن استخلفه غيره ولمن خلفه غيره ، وهو فصيل بمعنى « عمل »

وأما ما ذكر من امتناع أجلة من الصحابة عن مبايعة أبي بكر فقد كان ذلك  
في مبدأ الامر ، ثم أطبقوا على مبايعة ولم يبق سوى سعد بن عبادة رضي الله



عنه ، قل شيخ الاسلام في منهاج السنة رداً على احد الرافضة في مقالة له تشبه مقالة المؤلف « وأما الذين عدو هذا الرافضي انهم يخلفوا عن بيعة الصديق من اكابر الصحابة فذلك كذب عليهم الا على سعد بن عباد ، فان مبايعة هؤلاء لأبي بكر وعمر اشر من أن تنكر ، هذا مما اتفق عليه أهل العلم بالحديث والسير والمقولات وسائر اصناف أهل العلم خلفاً عن سلف . وقد علم بالتواتر أنه لم يتلخف عن مبايعته الا سعد بن عباد »

\*\*\*

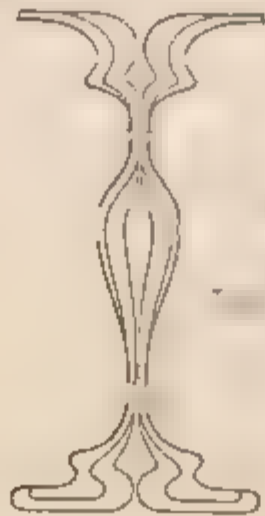
قل المؤلف في ص ٨٩ « بل الحق أنه صلى الله عليه وسلم ما تعرض لشيء من أمر الحكومة بعده ولا جاء للمسلمين فيها بشرع يرجعون اليه »  
جاء النبي صلى الله عليه وسلم للمسلمين بشرع يرجعون اليه في الحكومة بعده ، أما كونه عليه السلام جاء بشريعة ذات أصول قصائية وأخرى سياسية ، وأن هذه الاصول لم تفرط في شيء من جلب المصالح ودرء المفاسد ، حقيقة براهها عين اليقين كل من تدبر في القرآن ، وتفقه في الدين على طريقة الباحث الحكيم وقد بصر علماء الاسلام بهذه الحقيقة ، وتضافرت كلمتهم عليها وان كانوا يختلفون في بعض طرق الاستنباط ، ذلك الاختلاف الناشئ عن التفاوت في الفهم والتفاضل في العلم ، والحق قد يخفى على بعض الافراد ، ولكنه لا يستتر عن عيون الجماعات المبثوثة في كل واد

وأما الدلائل على أن هذه الشريعة عامة لا يختص بهدايتها عصر دون عصر ولا قوم دون آخرين ، فهو الكتاب والسنة والاجماع والنظر الصحيح  
أما الكتاب فقوله تعالى « قل يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعاً » وقوله تعالى « انا أنتم منذر واسكن قوم هاد » وهذا يقتضي أن كل ما تقرر بروحي من عقائد وآداب وشرائع يتم بخطابه جميع الامم ولا يختص برمان دون

زمان ، وكذلك تجدد الوعيد على الحكم بغير ما أنزل إليه مصوعا في صورة  
العموم تجده في قوله تعالى « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » وفي  
آية أخرى « فأولئك هم العاسقون » وفي آية ثالثة « فأولئك هم الكافرون »  
وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم « وكان الذي يبعث إلى قومه خاصة  
ويعتد إلى الناس عامة <sup>(١)</sup> »

وأما الاجماع فأوضح من نار على علم ، ومن تعرض له أبو اسحق الشافعي  
اذ قال في موافقاته <sup>(٢)</sup> « والثالث اجماع العلماء المتقدمين على ذلك ( كون الشريعة  
عامة ) من الصعانة والتابعين ومن بعدهم ، ولذلك صيروا أفعال النبي صلى الله  
عليه وسلم حجة للجميع في أمثالها . . . وتقرير صحة الاجماع لا يحتاج إلى مزيد  
لوضوحه عند من زاول أحكام الشريعة »

وأما النظر فن الأحكام « إذا كانت موضوعة لمصالح العباد ، فالعباد بالسببة  
إلى ما تقتضيه من المصالح سواء ، فلو وضعت على الخصوص لم تكن موضوعة  
لمصالح العباد فثبت أن أحكامها على العموم لا على الخصوص » <sup>(٣)</sup>



(٢) ج ٢ ص ١٥٤

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ٢٠ طبع بولاق

(٣) موافقات الشافعي ج ٢ ص ١٥٤

## الباب الثاني

## الدولة العربية

ملخصه :

قال المؤلف في أول الباب : ان زعامة النبي صلى الله عليه وسلم دينية ، وزعم  
انها انتهت بموته وما كان لأحد أن يخلفه في رعيته ، وادعى على غير خجل أن  
زعامة أتباعه من بعده غير قائمة على الدين وانها نوع لاديني ، ثم تعرض لتأثير  
دعوة الاسلام في الامم العربية وتبنيهم لاقامة دولة سياسية على أساس الوحدة  
الدينية ، وأتى على بيعة أبي بكر رضى الله عنه وماهت التاريخ بزعمه أنها قامت  
على أساس القوة والسيوف ، وانها لم تخرج عن أن تكون دولة عربية أيدت  
سلطان العرب وروجت مصالح العرب ، وخاض في شبه تزييفك أنه « يرى الفلانة  
جملاً ، واذا رأى غير شيء عنه رجلاً » واتقاد في حديثه الى أن أما بكر وغيره  
من حاشية القوم لم يزعموا أن اماراة المسلمين كانت مقاماً دينياً ، ووصل حديثه بأن  
هناك أسباباً كثيرة أثقت على أبي بكر شيئاً من الصفة لدينيه ثم قال : وكذلك  
وجد الزعم بأن الامارة على المسلمين مركر ديني . وانصرف عن الباب بدعوى  
أن أهم أسباب هذا الزعم ما لقب به أبو بكر من أنه ( خليفة رسول الله )

\*\*\*

النقض :

قال المؤلف في ص ٩٠ « طبعي ومفقول الى درجة البدهة أن لا توجد بعد  
النبي زعامة دينية . وأما الذي يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك فبما هو نوع من  
الزعامة جديد ليس متصلاً بالرسالة ولا قائماً على الدين . هو اذن نوع لاديني .  
واذا كانت الزعامة لادينية فهي ليست شيئاً أقل ولا أكثر من الزعامة المدنية

أو السياسية ، زعامة الحكومة والسلطان لأرعاة الدين ، وهذا الذي قد كان »

هذه حلقة من سلسلة الآراء التي بسطوها المؤلف حول شريعة الاسلام

يرى بها من المحكم ومن مظاهر الدولة ، حتى لا يرى للسياسة العفيفة وجهها ،  
ولا للإباحية المتهتكة زاجراً

ذهب الى أن التنفيذ غير داخل في وظيفة الرسول عليه السلام السماوية ،

وأنه لم يكلف بن يحمل الناس على ما جاءهم به ، ونراهم في هذه الجمل على حكومات

الخلفاء الراشدين يطمئن في صفاتها ، ويقذفها بسبة اللادينية

هل لمؤلف أن يسأل نفسه من المواربة ومحدثنا عن قوله تعالى « وكنم في

القصص حياة يأولى الالباب » وقوله « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »

وقوله « والزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » وقوله تعالى « والذين

يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فجلدوهم نكاحين جلدة » ويدلنا على

المسكاف بتنفيذ هذه الاحكام

يسر بجزء في نظاره أن يكون المسكاف بتنفيذها الرسول عليه السلام لانه

« لم يكلف شيئاً غير ذلك البلاء » وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا

أن يحملهم عليه »

ثم هو يبنى أن يكون المسكاف بتنفيذها ملوك العرب : أبا بكر وعمر وخلفاءهم

لان النبي صلى الله عليه وسلم « ما تعرض لشيء من أمر الحكومة بعده ، ولا جاء

المسلمين فيها شرع يرجعون اليه » وحكومات أولئك الملوك « نوع من ازعامة

جديد ليس منصلاً بالرسالة ولا قائماً على الدين ، هو اذن نوع لاديني »

ولعله يجيب بن الخطاب بها مصروف الى الامة ، وانها تتولى دون أولئك

الملوك اقامة هذه الحدود على أولئك الجناة ، وهي فوضى لا يرضى عنها المستر

« رنوند ولا الفيلسوف » لك «

ولم يبق له مؤلف مخلص سوى أن يقول : إن هذه الآيات نزل بها الامين على أكمل الخليفة ليتجهد بها الناس وابتدأها ترتيباً ..

استهتر المؤلف بمبدأ اللادينية ولم يقع بأن يجاهد لاعلاء كلمته في الحاضر والمستقبل ، حتى صعد نظره الى الحكومة النورية وحكومة الخلفاء الراشدين ، فرمى الاولى بما رمى ، وحول أن ينزع عن النابية لباس التقوى ، والله يشهد إن أولئك القوم بآياته يوقنون

كانت حكومة أبي بكر الصديق رضي الله عنه حكومة اسلامية ، تحكم بما أنزل الله ، وتسير في سياساتها على السبيل التي رسمتها حكيمه البديعة ، والدلة على ذلك كثيرة ، ولكتف منها بالكتاب العزيز ، والتاريخ الصحيح

\*\*\*

أما الكتاب فقد قال تعالى «يا أيها الذين آمنوا من برئكم عن ديه سوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم» وفي هذا دليل واضح على أن حكومة أبي بكر رضي الله عنه لم تكن من نوع اللاديني ، إذ الحل الذي ينطبق عليه معنى الآية إنما وقع في عهد خلافته ، فإن الذين ارتدوا من العرب بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إنما قتلهم أبو بكر بمن معه من الصحابة الاكرمين ، وقد أخبر الله تعالى أنه يحبهم وشهد لهم أنهم يحبونه ، ولو كان يحكم بغير ما أنزل الله لكان طاماً أو فسقاً ، والله لا يحب الظالمين ، وبيعض الماسقين . وليس لأحد ادعاء أن الآية مسوقة في غير المرتدين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن تاريخ الاسلام لم يقص علياً بن قوماً قتلوا المرتدين الموجة اليهم خطاب هذه الآية غير أبي بكر وجنده اليمين وما يشهد بأن حكومة الخلفاء الراشدين دينية اسلامية قوله تعالى «قل

لمحلفين من الاعراب مستدعون الى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون  
فان تطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً وان تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكم  
عذاباً أليماً

فان قوله « مستدعون الى قوم أولى بأس شديد » كلام لم يعين فيه « الفاعل  
المدعى لهم الى القتال » فدل القرآن على وجوب الطاعة لكل من دعاهم الى قتال  
قوم أولى بأس شديد ، يقاتلونهم أو يسلمون ، ولا ريب أن أبو بكر دعاهم الى قتال  
المرتدين ثم قتال فارس والروم ، وكذلك عمر دعاهم الى قتال فارس والروم ،  
وعثمان دعاهم الى قتل البربر ونحوهم ، والآية تتناول هذا الدعاء كله (١)

« فن قل قل يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي دعاهم .  
قيل له : قل الله تعالى « قل ان نخرجوا معي بدأ ون نقاتلوا معي هدوا »  
فأخبر أنهم لا يخرجون معه أبداً ولا يقاتلون معه هدوا (٢)

فانظر كيف أوجب الله طاعتهم ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فهو ظالم أو  
كافر ، والله لا ينزل قرآناً في اطاعة الظالمين أو الكافرين

وأما الذريح الصحيح فهذه سيرة الخلفاء الراشدين محفوظة في الكتب الموثوقة  
يروايتها فلا تراها الا شاهدة بأن اخطيئة كان يحكم بالكتاب والسنة ولا يرجع الى  
اجتهاد رأيه الا اذا أعوزه الدليل منهما ، في صحيح البخاري (٣) « كانت الأئمة بعد  
النبي صلى الله عليه وسلم يستشيرون الامناء في الامور المباحة ليأخذوا بأسهلها ،  
فاذا وضع الكتاب والسنة لم يتعدوه الى غيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم »  
وقال أبو حنيفة في كتاب القصة « كان أبو بكر الصديق اذا ورد عليه حكم نظر  
في كتاب الله تعالى ، فن وجد فيه ما يقضي به قضى به ، وان لم يجد في كتاب

(١) مساج السج ٤ ص ٢٧٨ (٢) أحكام القرآن لحنبل ج ٢ ص ٤٤٥

(٣) ج ٩ ص ١١٣



الله نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ون وجد فيها ما يقضي به قضي به ، فن أعياه ذلك سأل الناس : هل علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيه بقضاء ؟ فربما قام اليه القوم فيقولون : قضى فيه بكدا وكدا ، ون لم نجد سنة منها رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فذا اجتمع رأيهم على شيء قعى به ، وكان عمر يمل ذلك <sup>(١)</sup> « ونجد هذه السنة في وصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى شرح حين ولاء قضاء الكوفة » انظر ما يشين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ، وما لم يشين لك في كتاب الله فاتب فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما لم يشين لك فيه السنة فاجتهد فيه رأيك <sup>(٢)</sup> »

قول المؤلف على حكومة أبي بكر : أنها نوع لا ديني ، إنما نشأ عن نظرة لا دينية ، فهو إذن قول لا ديني



قل المؤلف في ص ٩٠ يصف الامة المسلمة في عهد السوة « حتى استحلوا امة واحدة من خير الامم في زمانهم »  
 قل الله تعالى يخاطب هذه الامة « كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » ولم يوافق ذوق المؤلف أن يكون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير امة اخرجت للناس ، وما سمحت نفسه الا بان يجعلهم من خير الامم في زمانهم ، وامرله جعلهم من خير الامم في زمانهم ، لانه لا يراهم من خير الامم في كل زمان ، ولو نظر اليهم كأمة عربية فقط ، واصفى الى ما عليه عليه التاريخ وحده ، لا اعترف كما اعترف به بعض المؤرخين

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٧٠

(٢) اعلام الموقعين ج ١ ص ٧١

من غير المسلمين بأن لأزمة لم تخرج للناس أمة كذلك الأمة عدلاً ورحمة وعفافاً  
 قال جرحى زيدان في تاريخ ائمة الاسلام<sup>(١)</sup> يصف حكومة الخلفاء الراشدين :  
 « خلافة دينية أساس أحكامها التقوى والرفق والعدل بما لم يسمع بمثله في عصر  
 من العصور »

\*\*\*

قل المؤلف في ص ٩١ « واستعدوا بمثل ما يستعد به شعوب البشر لان  
 يكونوا سادة ومستعمرين »

لكل شيء سبب ، والمسببات تحيى على حسب أسبابها في القوة والعبادة  
 وتلك الأمة المسلمة بلغت أشدها وبسطت أجنحتها على تلك الممالك المترامية  
 الأطراف ، لأسباب فوق الاتحاد وفوق ما بأيديهم من قوة مادية  
 وحدثت هذه الأسباب اعتقادهم بنهم بمنثلون أمر الله فيها يفتحون من البلاد  
 وأنهم يفيضون على العالم هداية وإصلاحاً ، وهذا ما يجعلهم على ثبات لا يتزلزل  
 واقدام لا يلوى على شيء

نابها أن حكمة القرآن وسيرة لرسول عليه الصلاة والسلام فتحت بصائرهم  
 حملتهم أبعد الامم نظراً واحكامهم رأياً وانجحهم تدبيراً

لأنها سمعة عدلهم ولبن سياستهم تطير الى الامم المحاربة فتكسر من شدة  
 عزيمتهم في الدق ، وتخفف عنها امر الاستسلام لاولئك الهداة الفاتحين

« ارتفاع شأن الأمة الاسلامية بهد الخلافة الرشيدة ، له أسباب معتادة  
 وأسباب غريبة ، ولهذا كانت سيادتهم باهرة في سمعة مظهرها وحكمة نسجها

وسرعة تكونها » ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون »

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٩٢ « واذا أنت رأيت كيف نمت البيعة لابي بكر واستقام له الامر ، تبين لك أنها كانت بيعة سياسية ملكية ، عليها كل طوايع الدولة المحدثنة ، وانها انما قامت كما تقوم الحكومات على أساس القوة والسيف »  
أخذ المؤلف على قلبه ميثاقاً غليظاً ، وفرض عليه أن لا يصرب خطوة الا أن يخالف قرآناً أو سنة صحيحة أو تاريخاً صادقاً

جرى دق قلبه وفة الرسول الأعظم صلوات الله عليه ، مناقشة في أمر الامامة كما هو الشأن في كل المسائل المهمة تطرح على بساط المفاوضة ، وانتهت هذه المناقشة أو الجدال بمداينة أبي بكر الصديق ، وبعد أن انعقدت له المداينة على اختيار من أهل الحل والعقد ونبوا منصب الخلافة صار له جند وسلاح ، وكذلك دين الحق وسياسته الرشيدة ، تقوم على الحكمة والبيان ، وبحرسه السيف والسمان ، ولكن المؤلف يحطىء الذاريح الحق ، ولا يصيب في فهم ما تقتضيه السنن الكونية

والتحقيق ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف أن أصحابه لا يهتمون في فصل أبي بكر وتفوقه عليهم دراية واستقامة ، وهذا ما يجعل الآراء متطرفة على تعيينه للخلافة ، فعوض الامر الى اختيارهم لتبقى سنة الى الأبد ، وذلك ما كان ، « ولم يذاع أحد في خلافتك الا بعض الانصار طمعاً في أن يكون من الانصار أمير من المهاجرين أمير . . . ثم الانصار جميعهم «بعوا» بكر الاسعد بن عباد لكونه هو الذي كان يطلب الولاية . . . ولا قل أحد من الصحابة : ان في قريش من هو أحق بها من أبي بكر لا من بني هاشم ولا من غير بني هاشم ، وهذا كله مما يعلمه العلماء العاملون بالآثار والسنن والحديث » (١)

« وأبو بكر يابسه المهاجرون والانصار الذين هم بطانة رسول الله صلى الله عليه

وسلم والذين بهم صار للإسلام قوة وعزة ، وبهم قهر المشركون ، وبهم فتحت جزيرة العرب . فجمهور الذين تابعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم هم الذي بيعوا أبابكر . . . ولو قدر أن بعض الناس كان كارهاً للبيعة لم يقدح ذلك في مقصودها فإن نفس الاستحقاق لها ثابت بالأدلة الشرعية الدالة على أنه أحقهم بها <sup>(١)</sup> »  
 فقول المؤلف أن البيعة لابي بكر قامت على السيف والقوة إنما هو وايد نظرة صحي وسقط فكر لا يفرق بين من يستولى على الأمة بحيلة ورجله ومن تباعه الأمة أو جمهورها ثم تكون له جنداً وظهيراً

■ ■ ■

قل المؤلف في ص ٩٢ « كانت دولة عربية قامت على أساس دعوة دينية وكان شعارها حماية تلك الدعوة والقيام عليها . أجل ولعلها كانت في الواقع ذات أثر كبير في أمر تلك الدعوة . وكان لها عمل غير منكور في تحول الاسلام ونطوره ولكنها على ذلك لا تخرج عن أن تكون دولة عربية أيدت سلطان العرب ، وروجت مصالح العرب ، ومكنت لهم في أفطار الأرض فاستعمروها واستعماراً واستملوا خيرها استملا ، شأن الام القوية التي تتمكن من الفتح والاستعمار »  
 نصوص من سيرة أبي بكر كامة يتذكر بها القارىء ان ذلك الظليمة الاتقى إنما كان يعمل لاعلاء كلمة الله واقامة شريعته الغراء ، واذا نال العرب من وراء هذا العمل مصالح دينوية ، فذلك مالا يباحس من عمله الصالح تقبلاً ، ولا يحس نيته الخالصة بسوء

اعتنق أبو بكر الاسلام عن يقين كفتلق الصبيح ، واخلاص لا يحوم عليه رياء . اسلم يوم قم النبي صلى الله عليه وسلم يدعو الى دين الحق ، واوئك القوم الملاط الشداد ينغضون اليه رءوسهم ، ويسومون اتباعه سوء العذاب . اسلم

يوم لا يخاطر في خيل أحد أنه عليه السلام سيكون ناصوه ويعنز جانبهم حتى  
تكون لهم دولة يخضع لسلطوتها الجبابرة

رمى أبو بكر وطه وراء ظهره ، وهاجر رقيقاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
صابراً على ماضٍ الاغتراب ، ولم يعترب يستدر عيشاً ، أو ليهض من حول ،  
وانما هي نفس أشربت إيماناً صادقة ، ونجودت لمصرة الحق وطمس معالم الماطل  
ما وجدت لتلك سديلاً

لا يسع المقام لأن نبحث عن سيرة أبي بكر في عهد النبوة أكثر من أن  
نقول : انه هاجر الى الله بقلب سليم ، وكان منال الزهد في غير يؤمن ، والحلم في  
غير ضعف ، والعزة في غير عظمة ، وما برح يجاهد في الله حتى حده الى أن  
اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم مرض الوفا ، وقال لهم « مروا بأبي بكر فليصل  
للمس » (١)

صعدت لروح النبوية الى الرفيق الأعلى ، وحدث الدهشة من الصحابة  
وأحدًا اضطربت له الأفكار ، وبعثت فيه الأسئلة ، لا تنطق به في حال وقار  
وسكينة ، فجاء أبو بكر من غيبة قريبة ، وخطب بما دل على ثبات حدانه وروح  
عده فقال « ألا من كان بعد محمداً ومن محمداً صلى الله عليه وسلم قد مات ، ومن  
كان بعد الله فإن الله حي لا يموت » وقال « انك ميت واتهم ميتون » ثم تلا  
قوله تعالى « وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل أولئك مات أو قتل  
أقبايم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله  
الشاكين »

فكان له في هذا الموقف حكمة أعدت الحذر الى يقينه ، والمضطرب

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ١٢٢ . وكان هذا من أدلة تقديمه للعلاقة فقد قال بعض  
الصحابة رضي الله عنهم « رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لديب أهلاً مرصاه لديبان ؟ »

## الى مكنته

جاء أبو بكر الخلافة اذ كانت له قدرا ، ولم يبسط القوم أيديهم الى مبايعته  
 ليسوسهم بما يسوس به بعض الملوك رعايتهم من القوايين الوضعية ، وانما قلده  
 تلك الرياسة على أن يعودهم بكتاب الله وسنة رسوله والاجتهاد الذي يلتزم  
 بأصول الشريعة ، وعلى أن يقوم بحراسة الدين ، والدعوة اليه بحكمة وعزّة  
 والادلة على أنه كان يتحري في أحكامه وسياسته الكتاب والسنة مبشورة  
 في كتب السنة والآثار . ودلعة في الكثرة الى أن يحصل بها علم لا تخالجه ريبة .  
 وأقرب مثل لهذا محاورته عمر بن الخطاب في قتال مانعي الزكاة . فانها كانت  
 تدور على فهم حديث « امرت أن قتل الله من حق يقولوا لا إله إلا الله وإن  
 محمداً رسول الله هذا قولها ، عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على  
 الله » ولم يقدم أبو بكر على قتالهم حتى التمس الحجة من قوله في الحديث « إلا  
 بحقها » وقال « من الزكاة من حقها والله لو منعوني عقلا كانوا يؤدونه الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه » وقال شيخ الاسلام ابن تيمية :  
 قد ذكر غير واحد مثل منصور بن عبد الطار السمعاني وغيره إجماع أهل العلم  
 على أن الصديق أعلم لامة ، وهذا بين . فان الامة لم تختلف في ولايته في مسألة  
 الا فصلها هو يعلم بيمينه لهم ، وحجة يذكرونها لهم من الكتاب والسنة <sup>(١)</sup> »

وأما حراسته للدين فمن شواهد أمره بجمع القرآن في المصاحف حين استنحر  
 القتل باقرء في وقعة لامة ، وقد كان أولئك الخلفاء يعاقبون من خرج عن  
 الدين ولو في مسائل العبادات ، ومثل هذا أن عمر بن الخطاب لما نبت عنده  
 حديث « اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل » توعد على عدم الاغتسال  
 من المباشرة الخفية من الانزل وقال : لا أسمع برحل فعل ذلك الا وجعته



ضرباً (١) »

وأما قيامه بنشر الدعوة وحمايتها فن قتاله لأهل الردة لم يكن إلا لتثبيت دعائم الدين ، وأخذته في فتح الشام والعراق لم يكن إلا في سبيل الدعاية إلى الإسلام ورفع لوائه . ومن شواهد هذا قول أحد رجال الدولة الفاروقية المعيرة بن شعبة لرستم قائد جيش العرس « فنحن ندعوك إلى أن تؤمن بالله ورسوله وتدخل في ديننا ، فإن فعلت كانت لك بلادك : لا يدخل عليك فيها إلا من أحببت ، وعليك الركاة والخمس ، وإن أبيت ذلك فجزية ، وإن أبيت ذلك قتلنا حتى يحكم الله بيننا وبينك (٢) » وهذه سيرة أبي بكر وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الجزية

وإذا كان أبو بكر وغيره من الخلفاء الراشدين ، يتحرى مقاصد الشريعة ويسوس الأمة باصولها ، ويحرس الدين من أن تعثر به يد الجمللة أو الالهواء ، ويقوم على أمر الدعاية جهداً استطاعته ، فذلك معنى كون دولته اسلامية ، وذلك معنى الخلافة ، ولكن بعض الناس لا يفقهون

\*\*\*

يقول المؤلف : لا تخرج عن أن تكون دولة عربية أيديت سلطان العرب وروجت مصالح العرب الخ

الذي وقع أن أولئك الخلفاء رفعوا مبادئ الإسلام حتى ضربت أشعنه في قلوب أمم كثيرة ، وأيس من السهل على المؤلف أن يصم على فم التاريخ كلامه ويشكر خدمتهم الإنسانية وإقازم تلك الأمم من عمالة في العقائد وسباحة في العادات وجهالة بطرق السياسة الرشيدة ، وإذا انجرت إلى العرب مصالحهم فكسوا

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٤٧ طبع سنة ١٣٤٣

(٢) تاريخ ابن جرير ج ٤ ص ١٣٩

في أقطار الأرض فذلك من أثر قيامهم بالدعوة إلى الدين الحنيف واعتصامهم بحمل شريعته الحكيمة «وعهد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستحلّهم في الأرض كما استخاف الذين من قبلهم وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدّلهم من يده خوفهم أمنا»

ولم يسم أولئك الخلفاء لترويج مصالح العرب ولا لتمكين لهم في الأرض ، فن من بزهد في الدنيا زهد أبي بكر وعمر فيقنع منها بثوب المرقع والرغيف انخس و يعود إلى منزله بصواحي المدينة ماشياً على قدميه ، وهو قادر دلي أن يتمتع بتلاذها كما تتمتع الملوك ، لا تحمل ماعيه إلا على مقصد أسمى وشرف من خدمة القومية وحدها ، وهو امتثال ما أمر الله به من مد ظلال هذا الدين حتى لا تكون فتنة

وهذا عمر بن عبد العزيز الذي كان ينسج في سياسته على منوال الصديق والعاروق - كتب إليه عدي بن أرطاة يقول له : « ان الناس قد كثروا في الاسلام وخفت أن يقل الخراج » فكتب إليه عمر « فهمت كتناك ، والله لو ددت أن الناس كلهم أسلموا حتى أكون أنا وأمت حرائين فأكل من كسب أيدينا <sup>(١)</sup> »

فأؤلف يريد أن يقبض روح الاخلاص من صيرة الخلفاء الراشدين ، ويخلص أعمالهم الجليلة قيمتها . وإذا التفت الصمائر الدقية «تاريخ الصحيح» يجدتها بأن أولئك السراة رفعوا اللواء الحق وجدعوا أنف الباطل ، فجعل الله لهم لسان صدق في الآخرين ، وكاثروا واسطة عقد القوم المصلحين

\*\*\*

قل المؤلف في ص ٩٣ « كان معروف للمسلمين يومئذ أنهم إنما يقدمون على

(١) - صيرة عمر بن عبد العزيز لابن الجوزي ص ٩٩

اقامة حكومة مدنية دنيوية . لذلك استعوا الخروج عليها والخلاف لها ، وهم يسمون أنهم إنما يختلفون في أمر من أمور الدنيا الآمن ، أمور الدين . وأنهم إنما يتدعون في شأن سياسي لا يمس دينهم ، ولا يرعزع بيمانهم »

الاختلاف في المسائل العلمية ينشأ من اختلاف الآراء فيها بصلح أو فيمن يليق ، فقد يتفق الناس على أن لرياسة العامة غير منفصلة عن الدين ، ويختلفون في تعيين من ينولها وكمايته لها اختلاف ناشأ عن تفاوت في النظر أو هوى في النفس . ومن شأن المؤمنين التنافس فيما يكون عمله شاق وثوابه عند الله أوفى ، فلا عجب أن يقع التنافس في المخالفة أو لا يرضى أحد عن ولاية شخص بعينه ، مع اتفاقهم جميعاً على أنها سياسة ذات صبغة دينية

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٩٤ « وما زعم أبو بكر ولا غيره من خصمة القوم أن اامارة المسلمين كانت مقاما دينيا ، ولا ان الخروج عليها خروج على الدين »  
ربما لم يخطر على بال أحد التردد في أن اامارة المسلمين مرتبطة بالدين حتى يحتاج أبو بكر الى التصريح بذلك ، ومع هذا وان حطسته التي القاها في مشهد المبايعة العامة ناطقة بهذا المعنى اذ يقول فيها : « لا يدع أحد منكم اجهاد في سبيل الله ، فانه لا يدعه قوم الا ضريحهم الله بالذل ، ولا تشيع الماحشة في قوم الا عهم الله بالبلاء . اطيعوني ما اطعت الله ورسوله ، وذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم <sup>(١)</sup> » فقد آذنهم « سبحة هدي سبيل الله ، ولا معنى لاطاعته الله ورسوله الا اقتداؤه بما جاء في الكتاب والسنة من آداب واحكام والخروج على الخليفة بغير حق يعد في نظر الشارع معصية . ولا يسمى خروجا على الدين الا اذا صح ان يقال لكل مرتكب جريمة إنه خرج على الدين ، وهم لا يقولونه الا لمن يرتكب المعصية على عمد واستحلال

## الباب الثالث

### الخلافة الاسلامية

ملخصه :

ابتدأ الباب بالحديث عن لقب « خيفة رسول الله » وقل أنه لم يستطع أن يعرف على وجه أكيد ذلك الذي اخترعه ، وزعم أن خلافة أبي بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا معنى لها سوى أنه أصبح كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم زعيماً للعرب ومناط وحدتهم ، وتناول إلى دعوى أن أبا بكر اختار هذا اللقب ليجمع به اقوام حوله ، لأن فيه روعة وعيد جاذبة . وادعى أن هذا اللقب حمل جماعة من العرب والمسلمين على أن ينقادوا لأبي بكر كاتقيادهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن الخروج على أبي بكر عند هؤلاء خروج على الدين وارتداد عن الاسلام . وزعم أن محاربة أبي بكر لما نفي اركاة لم تكن باسم الدين ، وإنما هي السياسة والدفاع عن وحدة العرب وادعى أن تاريخ تلك الحروب لا يزال مظلماً ، وأن قبساً لاح من الحقيقة ، وهو حوار خالد بن الوليد مع مالك بن نويرة وذهب إلى أنه نزاع بين مالك المسلم وأبي بكر القرشي وأنه كان برئاً في ملوكة مدث . وتعرض إلى الكوثر بن الخطاب رضي الله عنه على أني بكر قتاله المرتدين وعادته طبيعة التشكيك في المعنوم بانداهة وقل : لا يريد البحث فيما إذا كانت لأبي بكر صفة دينية جعلته مسؤولاً عن أمر من يرتد عن الاسلام أم لا . وزعم أن ظروف خاصة بأبي بكر قد ساعدته على خطأ العامة وسهت عليهم أن يشربوا مرةً بي بكر معنى دينياً وفسر هذه الظروف بما كان لصديق رضي الله عنه من منزلة ممتازة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ما كان من حذوه حذو رسول الله عليه السلام في خاصة نفسه وعامة اموره .

واساس هذا في الحديث عن سلاطين ونرويجهم الاعتقاد بان الخلافة مقام  
ديني حتى أهموا الناس ان صاعة الأئمة من صاعة الله . وأصحت الخلافة تلتصق  
بالمباحث الدينية وجزءاً من عقائد التوحيد ، وترامى به التجهيط في البحث حتى  
صاح صيخته الكبرى قائلاً : ان الخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية ،  
كلا ولا اقضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومرا كرات الدولة ، وانما هي  
خطط سياسية صرفة لاشتن للدين بها . ثم أشار على المسلمين ان يهدموا نظامهم  
العتيق وينشؤا قواعد ملكهم على أحدث ما انتجت العقول بشرية ، ومن  
مادت تحارب الامم على انه خير اصول الحكم . ثم غلق الباب ، وانصرف  
شامخاً بأفقه ، مصرّاً على عناده ، كأنه لا يؤمن يوم تنشر فيه سحف ذلك  
الكتاب ويقال له : « اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً »



### النقض :

قال المؤلف في ص ٩٥ : « لم يتطعم ان حرف على وجهه ان يكيد ذلك اندي  
اخرع لابن بكر رضى الله عنه لقب خيفة رسول الله ، وسكوا عروفا ان يا  
بكر قد أجازته وارفضاه »

خلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم مقامه في حراسة الدين وسياسة  
الناس بمقتضى شريعته ، وهذا المعنى تحقق في بني بكر على ما سنوضحه بممكن  
قريب ، ولتحقق معنى الخلافة في أبي بكر أضيق أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على ندائه وخطابه بهذا القاب . والكون خطابهم بهذا القاب صادق ،  
رضي عنه ابو بكر وآثره على ان يلقب بالملك أو السلطان  
وقد وجدنا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم تسمية القائمين بالامر منه خيماء .

ففي صحيح مسلم <sup>(١)</sup> : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا بويح الخليفين وقتلوا الآخر منهما » وفي صحيح مسلم <sup>(٢)</sup> أيضا : أن نبي صلى الله عليه وسلم قال « كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وإنه لاني مهدي ، وستكون خلفاء فتكنر « قاوا : فما تأمرنا ؟ قال « فوا ببيعة الأول فالأول »

فلم يبق سوى أنا « لا نستطيع أن نعرف على وجه أكيد ذلك الذي اخترع لاني نكر رضي الله عنه لقب حبيبة رسول الله « وعدم استطاعتنا لأن نعرف ذلك عجز لاأسف له ، وجهل لايمس تلك التسمية بسوء

\*\*\*

قال المؤنف في ص ٩٥ « ووجدته أنه أسهل به كتابته إلى قبائل العرب المرتدة وعنده إلى أمراء اسود ، وعندهما أول ما كتب أبو بكر ، وأهلها أول ما وصل أيضا محتويا على ذلك اللقب »  
يريد المؤنف أن يلوح منذ الآن إلى أن هذا اللقب مخترع لاصطياد « الذين رفضوا لأذعان لحكومة أبي بكر »

وصل أيضا أن أبا بكر شيع حيش أسامة وهو مش وأسامه را كعب ، فقال له أسامة « يا خبيبة رسول الله لتركبن أول ولازنان <sup>(٣)</sup> » وبعث أسامة وقع عند ابتداء حركة الارتداد ، وامكن الذي يصح تاريخ ابن جرير الطبري يفهم أنه بعث قبل أن يكتب أبو بكر كتبه للقبائل وعنده إلى أمراء احنود

\*\*\*

قال المؤنف في صحيفة ٩٥ « لاشك في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) ج ٦ ص ٢٣

(٢) ج ٦ ص ١٧

(٣) تاريخ ابن جرير ج ثالث ص ٢١٢



كان رعباً للعرب ومناط وحدثهم على الوجه الذي شرحنا من قبل . هذا قام أبو بكر من بعده ملكاً على العرب ، وجماعاً لوحدثهم ، على الوجه السياسي الحادث ، فقد ساء في لغة العرب أن يقال أنه ، بهذا الاعتبار ، خليفة رسول الله كما يسوغ أن يسمى خليفة باطلاق ، لما عرفت في معنى الخلافة ، فابو بكر كان اذن بهذا المعنى ، خليفة رسول الله ، لا معنى لخلافته غير ذلك »

لا شك في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هادياً للعرب والمسلمين ، وجماعاً لوحدثهم على الوجه السياسي العادل فقد ساء في لغة العرب أن يقال أنه ، بهذا الاعتبار ، خليفة رسول الله ، كما يسوغ أن يسمى خليفة باطلاق ، لما عرفت في معنى الخلافة ، فابو بكر كان اذن بهذا المعنى خليفة رسول الله ، لا معنى لخلافته غير ذلك

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٩٦ « ولهذا القلب روعة ، وفيه قوة ، وعليه جاذبية ، فلا غرو أن يختاره الصديق ، وهو لاهض بدولة حادثة ، يريد أن يصم أطرافها بين أعاصير من المتن ، وروائع من الالهواء العاصفة المتأقضة ، وبين قوم حديثي العهد بجاهلية ، وفيهم كثير من بقايا العصبية ، وشدة الدأوة وصعوبة المراس لكنهم كانوا حديثي عهد برسول الله صلى الله عليه وسلم والخضوع له ، والاقيةاد اتمام لكلمته ، فهذا القلب حدير بان يكبح من جماحه ويلين بعض ما استعصى عن قيادهم . والله قد فعل »

بحث المسلمون في تاريخ واثك الرجال المشهود لهم بالصدق فيما يقولون ، والاخلاص فيما يفعلون ، وقلوبه ظهرا باطن ، فلم يجدوا فيهم من يخادع الناس باللقاب الدينية ، ووجدوا كثيراً منهم لا يمدعون لمظاهر المرائين أو يهرج

المختارين ، فابو بكر أفضل من أن يحدد الناس بلقب « خليفة رسول الله »  
 وامة فيها مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب أعقل من أن تنحدر للقب  
 لا ينطبق على معنى في صاحبه ، وأتقى الله من أن تترك الألقاب الدينية تنصب  
 حبالاً لاصطياد أغراض دنيوية ورياسة ملكية

ولو طالع المؤلف تاريخ أولئك الرجال بالعين التي طالع بها كتاب العلامة  
 المستر ارنولد ، لعرف أن في نفس الصديق شيئاً فوق « ما يستمد به شعوب  
 البشر لأن يكونوا سادة ومستعمرين » وذلك الشيء يقينه بأن الله سيصهر ديبه ،  
 وأن حركة الارتداد سحابة صيف لا تثبت أن تنقشع ، يدرك هذا كل من  
 وقف رهة على حاته النفسية أو أطل عليها من الكلمات التي كانت تصدر عنه  
 في ذلك شأن

وقع إلى المسلمين نبأ الفساد الذي ضرب في قبائل العربية ، قبل مسير  
 جيش أسامة إلى بلاد الروم ، فقالوا لأبي بكر « ان هؤلاء جل المسلمين ،  
 والعرب على ما ترى قد انتقضت بك ، فليس ينبغي لك أن تفرق عنك جماعة  
 مسلمين ، فقال أبو بكر : والذي نفس أبي بكر بيده لو طنت أن أسباع تخطفني  
 لأنفذت بعث أسامة كما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لم يبق في القرى  
 عبري لا فذته<sup>(١)</sup> وهذه القصة تسلك بقوة يقين أبي بكر وأنه يستحلف بكل  
 ثورة لادينية ، فقد أمد جيش أسامة مثلاً لا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 مع أنه لو أمر بقاتله لوجد في المسلمين عاذراً ، ومن أشجع مسوعا  
 وندي بلغت به قوة الايمان هذا السلع العظيم لا يحق لاحد أن يرميه  
 بخنراخ تمب ديني لينتفع به في تكوين دولة لادينية

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٩٦ « ولقد حسب نعر منهم ان خلافة نبي مكر للرسول صلى الله عليه وسلم خلافة حقيقية بكل معناها ، فقالوا : ان أبا بكر خليفة محمد ، وكان محمد خليفة الله ، فذهبوا يدعون أن بكر خليفة الله ، وما كانوا يكونون محطتين في ذلك لو ان خلافة الصديق لدي علي عليه السلام كانت على المعنى الذي فهموه ولا يزال يفهمه كثير غيرهم الى الآن ، ولكن نكر غضب لهذا اللقب وقال : است خليفة الله ولكني خليفة رسول الله »

من أهل العلم من منع أن يسمى خليفة الله نبي أو غير نبي ، وعلى هذا المذهب جرى شيخ الاسلام ابن تيمية في منهاج السنة (١) « لعل ان الخلافة لا تكون إلا عن عائب ، والله مع الحق أينما كانوا ، وتناول آية « اني جاعل في الارض خليفة » وآية « يداود انا جعلتك خليفة في الارض » بمعنى الخلافة عن تقدمه من اخلاق ، وذهب آخرون الى صحة اطلاقه على الابداء ، وبهذا المذهب أخذ القاضي أبو بكر بن العربي ، وقال في عرضة الاحوذى « وقيل : ان قوله « اني جاعل في الارض خليفة » يريد بعد من تقدمه من الامم ، ولا يشتى من ذلك فلا نعملوا عليه ، وانما هو خليفة الله لان الامر واحكم له ، فخامه وحرى على يديه ماشاء من تديره ، وسماه بما نحرى على يديه من ذات خليفة » ودا غضب أبو بكر من تسميته « خليفة الله » ولأنه لا يجوز اخلاقه على مخلوق ، أو لانه لقب لا يستحقه الا نبي أو رسول

ooo

قال المؤلف في ص ٩٦ « حال ذلك الالب جماعة من عرب والمسلمين على أن يتنادوا الامارة نبي مكر اقياداً ديباً ، كقتياده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان برعوا منه الموي بما يجب أن برعوا به كل ما يمس دينهم »

يعرف المسلمون سلفهم وخلفهم أن في الوحي الذي نزل به الروح الامين على أكمل الخليقة عقائد وآداباً ومبادئ. حكم وسياسة ، وأن أنا بكر استحق اسم خليفة رسول الله من أجل حراسته لهذه العقائد والآداب وأخذه في سياسة الامة بتلك المبادئ ، وقيامه على هذه الوظيفة بمانة وحرم كان جديراً بذلك الاتقياد الذي هو في الحقيقة اتقياد للشرعية السماوية . وما كانوا ينقادون له اتقيادهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن جميعهم يعلم أن حجرتهم لم تكن مهبط وحى ، وأنه لم يكن بالمعصوم الذي يصيب في كل أمر ونهي ، فخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم ولا مهبط الوحي ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة

نعم شرط فيه أن يكون مجتهداً أي ان يكون من اعلم باللغة امرية وما معها مما تقدم ذكره ، بحيث يتيسر له أن يفهم من الكتاب واسمة ما يحتاج اليه من الاحكام حتى يتمكن بنفسه من التمييز بين الحق والباطل ، والصحيح والفاصل ، ويسهل عليه اقامة العدل الذي يطالب به الدين والامة معا <sup>(١)</sup> »

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٩٦ « لذلك كان الخروج على أبي بكر في رأيهم خروجاً على الدين وارتداداً عن الاسلام . وارجح عندنا أن ذلك هو منشأ قولهم : ان الدين رفضوا ساعة أبي بكر كانوا مرتدين ، وتسميتهم حروب أبي بكر معهم حروب الردة . واهل جميعهم لم يكونوا في الواقع مرتدين كفروا بالله ورسوله ، بل كل فيهم من بقي على اسلامه ، ولكنه رفض ان ينضم الى وحدة أبي بكر لسبب ما ، من غير أن يرى في ذلك حرجاً عليه ، ولا غشاً في دينه . وما كان هؤلاء من سير شك مرتدين ، وما كانت محاربتهم لشكون باسم

الدين . فان كان ولا بد من حربهم فانما هي السياسة ، والدفاع عن وحدة العرب ، والذود عن دولتهم »

رغم المؤامرات ان الخروج على أبي بكر عند جماعة من العرب والمسلمين خروج على الدين وارتداد عن الاسلام . وزعم ان محاربة أبي بكر لهم لم تكن بسم الدين . وكلا الزعمين من الصور التي يضعها المؤلف في هيئة الحق ويضع فيها من روح الباطل ، ثم يرسمها على النفوس الراكية لتخمش وجه عقائدها وآدابها

ومن أجراً تلك الجمل قوله « ولعل جميعهم لم يكونوا في الواقع مرتدين كفروا بالله ورسوله » كأنه يريد أن يجعل عدم ارتداد جميعهم رأياً ظهر له وحده ، مع أن علماء الآثار والتاريخ يقولون : ان من قتلهم أو نكر طائفتان : طائفة تبدلت اكفر بعد الايمان ، وهؤلاء المرتدون ، وأخرى قامت : تقوم شرائع الاسلام الا الزكاة ، وهؤلاء يسونهم « ما هي الزكاة » وهم الذين عارض الفاروق لأول الامر في قتالهم

وما أن محاربة أبي بكر في سبيل الدين ووحدة المسلمين ، فإله قاتل فرقتين بوجوب عيه الدين ان يقاتلها ، وهم أهل الردة وما هو الزكاة أما أهل الردة فقد قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا من يرتدد منكم عن دينه ، فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أدلة على المؤمنين أعره على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم » وتقتل المرتد يحكم ، منها ما علم ومنها ما لا يعلم ، والذي نعلم أن المشاهدة الطويلة والتجارب الصادقة أرنتنا ان أشد الطوائف عداوة للامة الاسلامية وأحرصهم على محاربة الدين بما مسكوا من كيد وتضليل ، هم الذين جاهدوا بالخروج على الدين ، وباصوه العدا ، بعد ان كانوا يسمون أنفسهم المسلمين ، ودل الاختبار الصحيح على ان المرتد عن

الدين لا يمشى الا مكيه على وجهه ، فلا يرعى للمضيئة عهداً ولا لباس حقاً ولا ترى له من شأن سوى أن يقذف في طريق تقدم الاسار وانتظام حال الاجتماع سموها قاتلة للعفاف والسكينة ، وكذلك بحجب امانة الاذى عن الطريق وأما مانعو الزكاة من الله تعالى فرض في أموال الانبياء نصيباً مفروضاً وعين لهذا الصيب مصارف ، ومن هذه المصارف ما يرجع الى مصالح عامة ، كالاستعداد لمحاربة الاعداء المشار اليهم بقوله تعالى « وفي سبيل الله » ومنها ما يرجع الى مصالح أفراد غير معينين ، كالمقراء والمساكين ، وعلى كل حال فبإمام النظر في هذا الصيب المرفوض وله الحق في جريته وصرفه في وجوهه المشروعة ، وإذا امتنع الغنى من دفع ما فرضه الله عليه ، وحب على صاحب الدولة انراعه منه ولو بقوة ، وإذا شتم اسلاح حار قتاله ، وكذلك كان قتال أبي بكر الصديق رضي الله عنه مانعي الزكاة

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٩٧ « كثير الظلمة التاريخ وظلمه كلما حاولنا ان نبعث حيداً فيما رواه لنا التاريخ عن أولئك الذين خرجوا على أبي بكر فلقوا المرتدين ، وعن حروبهم تلك التي تموها حروب الردة »  
لم يكن في تاريخ تلك الحروب ظلمة ، ولا في محاربة أبي بكر لمن قسوا المرتدين ظلم ، وحقيقة الحال أنه عندما ذاع نبأ وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في أنحاء احريرة ، رفع المصلدون رؤوسهم ونشطوا لالقاء الوساوس في قلوب اسذج من الاعراب ، وأخذ الذين انحسروا في الاسلام رياء يعودون الى جاهليتهم ، فأصبح العرب على ثلاث طوائف :

سائمة استمرت على اسلامها الخاص وهم الجمهور . وطائفة بقيت على الاسلام كذلك الا انها حذت الزكاة على زعم انها خاصة بمن النبي صلى الله عليه



وسلم ، وهؤلاء كثير ، ولكنهم أقل من طائفة الأولى عدداً . وثالثة  
الطوائف انسلخت من الاسلام وجامعت بردة ، وهي قليلة ، ينظر الى جاحدي  
الزكاة وحدها

ذهب الذين ارتدوا في طغيانهم يعمهون ، وارسل منكرو الزكاة وفوداً  
الى المدينة المنورة يفاوضوا أبا بكر رضي الله عنه حتى يقرم على بدعتهم ، فأبى  
لهم ذلك وصمم على مقاتلتهم ادا هم طخوا في جبهاتهم يترددون

انصرفت الوفود غير ناجحة في وودتها ، وعرف أبو بكر ان تلك المبائن  
المنزلة العقيدة متحفزة للوثوب على المدينة المنورة . وقام على أنقامها حرصاً  
« فما لبثوا الا ثلاثاً حتى طرقت المدينة مع الليل <sup>(١)</sup> » . وهض المسلمون حقني  
وجوههم وردوم على عقابهم لا يلوون على شيء ، ودارت رحى الحروب بين  
أبي بكر وبين رافعي راية الردة وجاحدي فريضة لركاة « فلم يحل الحول الا  
والجميع قد راجعوا دين الاسلام <sup>(٢)</sup> » وراحت طلال الامن والهداية تنعم في  
جزيرة العرب ذات اليمين وذات الشمال

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٩٨ « دونك حوار خالد بن الوليد ، مع مالك بن نويرة  
أحد أو ثلث الذين سموهم مرتدين ، وهو الذي أمر خالد فصربت عنقه ، ثم  
أخذت رأسه بعد ذلك فجعلت أئمة تقدر . يعلن ملك في صراحة واضحة  
الى خالد انه لا يزال على الاسلام ، ولكنه لا يؤدي الزكاة الى صاحب خالد  
(أبي بكر) . كان ذلك ادن نزاعاً غير ديني . كان نزاعاً بين مالك المسلم  
الثابت على دينه ، ولكنه من تبعم ، وبين أبي بكر القرشي الناهض بدولة

(١) تاريخ ابن جرير ج ٣ ص ٢٢٣

(٢) فتح الباري

عربية أئمتها من قريش . كان نزاعا في ملوكية ملك ؛ لافي قواعد دين ولا في أصول إيمان .

يقول المؤلف فيما سلف « ان في فن التاريخ خطأ كثيرا ؛ وكم يخطئ .  
تاريخ وكم يكون ضلالا كبيرا .

ذلك حكمه على اتاريخ متى نقل مالا يلتزم مع عواطفه وشهواته ، فان نقل ما يتحيل فيه شبهة على ان ليس في الاسلام مبادئ حكم وسياسة أصبح في نظره لقول الفصل والشاهد العدل ، دون ان يكلف نفسه بيان وجه الضلال في ذلك أو وجه الصدق في هذا . ونحن نقص عليك قصة مالك بن نويرة وانظر ماذا نرى :

لما تديت « سجاح » بنت الحارث بن سويد بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم راسلت مالك بن نويرة ، وهو عامل على بني حنظلة من ثميم ، ودعته الى المواقعة ، فاجابها ؛ « فاجتمع وكيع ومالك وسجاح وقد وادع بعضهم بعضا على قتال الناس » (١)

ولما دارت الدائرة على « سجاح » وانصرفت الى الحزيرة ارعوى مالك وندم وتخير في امره ، حتى دنا منه خالد بن الوليد ، وأرسل اليه سرية فيها أبو قتادة فجاؤا به وباصحابه الى خالد « واحتلفت السرية فيهم فشهد أبو قتادة أنهم أذنوا وصلوا فحبسهم عند ضرار بن الأزور وكانت ليلة ممطرة فنادى مناديه « ان ادقثوا أسراكم » وكانت في لغة كاتبة كناية عن القتل ، فبادر ضرار بقتلهم وكان كنانيا ؛ وسمع خالد الواقعة (٢) فخرج متأسفا وقد فرغوا منهم ... ويقال : أنهم لما جاءوا بهم الى خالد خاطبه مالك بقوله : فعل صاحبكم ، شأن

(١) تاريخ ابن جرير الطبري ج ٣ ص ٢٢٧

(٢) الصراخ

صاحبكم . فقال له خالد : أو ليس لك بصاحب ثم قتله ، ثم قدم خالد على أبي بكر وأشار عمر أن يقيد منه بمالك بن نويرة ويعزله ، و... وودي مالكا وأصحابه ورد خالد إلى عمله (١) .

هذا ما يحكيه ابن خلدون ، وهو خلاصة ما رواه ابن جرير الطبري وغيره ، ويتلخص منه أن في قتل مالك روايتين : ( أحدهما ) أن قتله وقع خطأ من جندي لاشأن له إلا أن ينفذ ما يأمر به رئيسه الأعلى ،

( ثانيتهما ) أن خالداً قتله لسلامة دل على أنه لا يعترف بخلافه أبي بكر ، وقد رأيت كيف اعرض المؤلف عن الرواية الأولى لأنها لا توافق ما يخاطب نفسه « من عواطف وشهوات » .

والسائر المؤلف في هذه الرواية الراجعة عنده ، ونبحث فيها من وجهين : هل كان خالد محققاً في قتل مالك بن نويرة أم لا ، وهل مفعله الصديق من معذرة خالد صواب أم لا ؟

الجواب عن السؤال الأول أن كلام عمر بن الخطاب وأبي بكر يرى أن خالدًا مخطئاً في قتل مالك بن نويرة ، غير أن عمر من الخطاب رأى أن خالداً قتله عمداً بغير حق فيؤخذ بأقصاها ، وأبا بكر رأى بعد أن اجتمع بخالد أنه قتله على خطأ في التحويل ، ولهذا دفع أبو بكر الصديق رضي الله عنه إلى أولياء القتلى ديالهم .

والجواب عن السؤال الثاني أن كل أحد استأذاً كن في السياسة وتليذاً يعلم أن لوقت الحرب أحكاماً غير أحكام وقت السلم ، فالإمام يتصرف في شؤون الحرب على ما يقتضيه التدبير الناجح ويتطلبه الانتصار المأمول ، ومن المتعين على الإمام أن يعطي لأمر أخيش الذي وثق بكفائته سلطة واسعة ، وكذلك

(١) تاريخ ابن خلدون بقية ج ٢ ص ٤٧

فعل أبو بكر عند ما وضع لواء الامارة في يد خالد ، وكان لحالد الأثر العظيم في إطفاء فتنة المرتدين واتحاد نورة المنشقين ، وأما وقعت منه هذه الحادثة : قتل مالك بن نويرة ، على الرواية المختارة لدى المؤلف ، ويبدى عدراً يجعله متأولاً في قتله ، فمن السيامسة الشرعية أن يقول أبو بكر « ما كنت أقتله فإنه قول وخطأ »

وما ادعاه المؤلف من أن النزاع بين مالك التميمي وأبي بكر لقرشي نزاع في ملوكية مالك لأبي قواعد دين ، فأمر اشتبهته نفسه ولده قله ، والواقع أن أبي بكر « خليفة رسول الله » كان يدعو ما سلكه المسلم لأقامة قاعدة من قواعد الدين وهي الزكاة ، ومالك المسلم يابى إقامة هذه القاعدة . ومما يدخل في وظيفة أبي بكر أن يحمل كل صائفة مسلمة على إقامة اقواعد لشرعية ، ومما يدخل في وظيفته أن يجمع شمل المسلمين تحت راية واحدة

ولو كان المؤلف ذوق في الاسلام وانصاف للتاريخ لقدرة نتيجة تلك الحروب حق قدرها ، واعترف بما كان لها من فصل على اعالم أجمع ، فإنها الوسيلة لأحكام عرى دوة اسلامية خدمت حقوق الانسان ورفعت منار العلم وارتت لناس المساواة والخبرة في أحسن تقويم

\*\*\*

قال المؤلف في ص ٩٩ « ثم ألتناقراً في التاريخ أيضاً : ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد أنكر على أبي بكر قتاله المرتدين وقال : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن تقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ، فمن قالها عصم مني ماله ونفسه الا بجمعة ، وحسابه على الله » لم ينكر عمر قتال المرتدين عن الاسلام ، فان قتالهم جائز باجماع ، وإنما أنكر قتال مانعي الزكاة ، واستشهاده بالحديث صريح في انه يعارض في قتال

قوم يشهدون ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ، وقد قطف المؤلف من  
محاورة الشيخين رضى الله عنهما اسكار عمر ، وترك تمرين وهما جواب أبي بكر  
ورحوع عمر الى رأي أبي بكر وكلاهما ثابت في الصحيح . قال شيخ الاسلام  
في منهاج السنة (١) « وأما قول الزافعي ان عمر اسكر قتل أهل الردة فمن أعظم  
الكذب والافتراء على عمر ، بل اصحابه كانوا متفقين على قتل مسيئة  
وأصحابه . ولكن كانت طائفة أخرى متمرين بالاسلام وامتنعوا عن اداء  
الزكاة . فهؤلاء حصل لعمر شبهة في قتالهم حتى ناطره الصديق وبين له وجوب  
قتالهم فرجع اليه . واقصة في ذلك مشهورة . وفي الصحيحين عن أبي  
هريرة ان عمر قال لابي بكر : كيف تقابل الناس وقد قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم « امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها  
عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » قال أبو بكر : ثم  
يقول « الا بحقها » فان الزكاة من حقها . والله لو منعوني عافا كانوا يؤدونه الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاتنهم على منه . قال عمر : فوالله ما هو الا ان  
رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت انه الحق . وعمر احتج بما سمعه  
أو سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فيبين له الصديق ان قوله « بحقها » يتناول  
الزكاة فانها حق المال »

\*\*\*

قال المؤلف في ص ١٠٠ « لا نريد البحث فيما اذا كانت لابي بكر صفة  
دينية صرفة جعلته مسؤولاً عن أمر من يرتد عن الاسلام ثم لا »  
لابي بكر صفة دينية سياسية جعلته مسؤولاً عن أمر من يعلن الردة عن  
الاسلام ، وقد أوفى بهذا الخلافة ، والتي عن عاتقه عبء هذه المسئولية ، ثم

الحزيرة من وية الردة ، وظهرها من رجس الهية ، فاعبحت أمة مسلحة قوية  
الحجة بديعة الحكمة: اذا حاربت ظفرت ، واذا حكمت عدلت  
ولولا ان با بكر قصد عرف ارتجف في جسر الامة بدم فاسد لانحرف  
مزاجها واختل نظامها ، ولم يجد الخلفاء من بعده أساساً يقيمون عليه سياستهم العادلة



قل المؤلف في ص ١٠٢ « حتى أفهموا اساس ان طاعة الأئمة من طاعة الله  
وعصيانهم من عصيان الله »

لأنهم السلاطين الناس ان طاعة الأئمة من طاعة الله ، وعصيانهم من  
عصيان الله ، وانما فهموا ذلك من الآيات والأحاديث التي تفرض على أولى  
الامر احكام بما نزل الله ، ثم تحتم على الناس ان يطيعوه في غير معصية . واذا  
كان الحاكم يقتدي في حكمه وسياسته بأصول الشريعة ولا يخرج في سياسته  
عن مقاصدها ، كانت طاعته من طاعة الله وعصيانه من عصيان الله ، وبرشد الى  
هذا قوله صلى الله عليه وسلم « من طاعني فقد طاع الله ومن عصاني فقد عصي  
الله ، ومن طاع أميري فقد طاعني ومن عصي أميري فقد عصاني (١) »



قل المؤلف في ص ١٠٢ « بل جعلوا اسلطان خليفة الله في أرضه ، وظله  
الممدود على عباده . سبحانه الله وتعالى عما يشركون »

يكرر المؤلف أن يقال « السلطان ظل الله » ويشير الى انه من الشرك ،  
مع انه ورد « السلطان ظل الله في الارض » في أحاديث ترفع الى النبي صلى الله  
عليه وسلم وهي مروية بطرق متعددة : منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن  
ومنها ما هو ضعيف ، نجد هذه الأحاديث في الكتب المتداولة كالجوامع الصغير  
وغیره

(١) صحيح البخاري ج ٩ ص ٦١



فإن كان المؤلف لا يدري أن هذه الكلمة «السلطان ظل الله في الأرض» جاءت في الأحاديث النبوية ، فقد اتقى بنفسه في بحث ديني وهو لا يملك من وسائله سوى القلم والدواة . وإن كان قد اطلع على أنها وردت في الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس من شأن العالم المحقق أن يعدها من أثر الشرك إلا بعد أن يفحصها بطريق علمي وينقبها من الأحاديث النبوية ولا شبهة للمؤلف في أنكار أن يقال : السلطان ظل الله ، فإن معناه صحيح وحكمته ملهوسة باليد . إذ الكلام وارد على سبيل التشبيه ، ووجه تشبيه السلطان بالظل أن الناس يحتمون به من الظلم والأذى ، كما يتوكلون على الظل تفادياً من حر الشمس ، ولا يكون السلطان ظلاً ينسب إلى الله إلا إذا كان يسوم الناس بعدل وحكمة



قال المؤلف في ص ١٠٢ « ثم إذا الخلافة قد أصبحت تلتصق بامساحات الدينية وصارت حراماً من عقائد التوحيد يدرسه المسلم مع صفات الله تعالى وصفات رسله الكرام ويلفنه كما يلفن شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » .

يقول علماء الكلام بصرح عبارة وحكي بيان : أن مسح الخلافة من الأحكام الفرعية ، وإيست من العقائد في شيء ، ويدعون لوضعها عقب مسائل الكلام عن ذرأ ابننا . قل الكلام بن أبي شريف في حواشي السعد على العقائد النسفية « وتحقيق أن مباحث الإمامة من العقائد ، لكن لما شاء بين الناس اعتقادات فاسدة ، وظهر من أهل البدع والأهواء تعصبات فيها تكاد تنفض إلى رفض كثير من العقائد الإسلامية ، ونقض بعض العقائد الدينية

واقدم في الخلفاء الراشدين ، اخقت تلك الساحت بالكلام ، وجعلت من مقاصده :

وهذا وما نقلناه في صفحة ٣٣ من كلام السعد في شرح المقصد والسيد في شرح المواقف يشهد لكم من علماء الاسلام بصريحون بان الامامة ليست من العقائد ، وانما وردوا بعضهم في علم الكلام للوجه الذي قرره السعد والسيد والسكال ، فما ينفي للمؤلف ان يرى ذلك العلماء بانهم جعلوا مسحت الخلافة جراً من عقائد التوحيد ، ويضع للبحث صورة مشوهة ، كانه يصوت في واد لا ينبت الا اغبياء آوجهالا



قل المؤلف في ص ١٠٢ : تلك جنابة الملوك واستبدادهم بالمسلمين ، صلوم عن الهدى ، وعموا عليهم وحوه الحق ، وحجبوا عنهم مسالك الدور باسم الدين ، وباسم الدين أيضاً استبدوا بهم ، وأذلّوهم ، وحرّموا عليهم النظر في علوم السياسة وباسم الدين حذّوهم وضيقوا على عقولهم ، فصاروا لا يرون لهم وراء ذلك الدين مرجعاً ، حتى في مسائل الادارة لصرفه والسياسة الخاصة . وقد ضيقوا عليهم أيضاً في فهم الدين وحجروا عليهم في دوائر عينوها لهم ، ثم حرّموا عليهم كل نواب علم اني تمس حطائر الخلافة :

المدفع قد انؤاف يقرر بشوكته في أساس الاسلام يجرده من جميع مميزاته ويخرجه عن قصرته ، حتى اذا أصبح ديباً ضيلاً حاملاً اندمج في الملة التي افتن انؤاف شفايدها

احترع للحنفاء الراشدين تاريخاً سير التاريخ الذي يحكيه علماء تاريخ والآثار ، وحشر في هذا تاريخ الختزع فلسفة المهالك على أن يقطع صلة صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسلام إلا أن تكون صلاة أو صياماً

ذلك لقم ادي انتهك حرمة شريعة . وساعده اذنه على ان يضع رينخ  
او ائتك المعطى صورة مزودة ، هو الذي يحثو على سمعك تلك الجمل التي يهجو  
بها خلفنا ، الاسلام وملوكه من غير استثناء .

نحن نعلم ان في بعض حقاء الاسلام وملوكه استبداداً وسيراً بالامة الى  
وراء . وسكن الذي عرف ان في الفصائل فضيلة يقال لها الامانة ، وان فيها  
يدرسه الاطفال علماً يقال له التاريخ ، لا يسمح قلعه ان يلتقط من بين ما تروهم  
الغخرة الخالدة سيئات يصيب ايها ما يقرؤه في لوح عواصفه وشهواته ، ثم ينظم  
ذلك كله في خيط ويقول للناس : حدوا سيرة خفائكم وملوككم

لم يحك التاريخ ان خفاء الاسلام وملوكه حرّموا على الناس انظر في  
علوم السياسة ، أو حرّموا عليهم ما من باب اعلم اني تمس حظائر اخلافة ،  
من كل الناس يؤمنون الكتب في السياسة فيتمنونها منهم بكل طينة وارتياح  
ونرى كثيراً منهم كانوا يظهرون عظمير الحكمة والرصانة ، وبطنون لدعاة  
الاصلاح حرية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فكأوا يقرعون سمعهم  
بالانكار على ما يصدر عنهم من تصرفات سيبر لائقة ، فيحتملونها بروية وثابة  
وربما قابلوها بالشكر والاقلاع

يقول المؤلف « ونامم الذين حذعوا وضيقوا على عقولهم فصاروا لابرور  
لهم وراء ذلك الذين مرجعوا ، حتى في مسائل الادارة الصرفة والسياسة  
الخالصة »

هذا كله رجم بجهالة ورمى بسهام خاسنة . فان قوم من انى يفتن بها بين  
المتخاصمين . لا مرجع لها سوى اصول الدين مع مراعاة مقتضيات الاحوال .  
وأما الادارة الصرفة والسياسة الخالصة فشرط الدين فيها ان تكون دائرة على

المصلحة ملائمة الآداب التي شرعها أما الطرق التي تؤخذ لاتساع الاصلح واللائق  
فلتتاهم وكولة الى نظر أولى الأمر فيستنبطونها من عقولهم أو تجاربهم أو يقتدون  
فيها بصنيع غيرهم ، وهذا هو المبدأ الذي يعرفه العلماء ويسير عليه خلفاء  
الاسلام وملوكه غير أنهم يتفاوتون في اقيام عليه ، فبعضهم من يمشى فيه على  
صراط سوى ، ومنهم من يخل به في بعض تصرفاته فينحرف عنه الى ايمين  
أو الى اليسار

ومجمل القول أن اسباب المؤلف في اطعن على حياء الاسلام وموكة  
بهذه الذمعة التي قرأتم أو سمعتم ، اوضح مثال وصدق شاهد على أنه  
لا يكتب عن علم وروية وأمانة ، بل يكتب عن شهوة وعاطفة غير اسلامية  
وغير عربية .



قد المؤلف في ص ١٠٣ « والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية ،  
كلا ولا تقضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة . وانما تثبت  
كلها خطط سياسية صرفة ، لاشتن للدين بها ، فهو لم يعرفها ولم يسكرها ، ولا  
أمر بها ولا نهى عنها ، وانما تركها لنا ، نرجع فيها الى أحكام العقل وتجارب  
الام وقواعد السياسة »

أن المؤلف بهذه الكلمات كالنتيجة للإبواب المتعة وما حشاها به من  
شبه ومزاعم ، وقد بهنا على مشأ هذه شبه والمزاعم فتخادل أمرها  
وذهبت جماء

بنى المؤلف هذه النتيجة الخيالية على ما حاول اطعن به في أدلة الخلافة ،  
وقد عرفت أن الخلافة من الأحكام العملية التي يكفي فيها بدلالة حديث  
أو قاعدة أو إجماع ، وقد قامت هذه الأدلة الثلاثة : السنة واقواعد والاجماع

على وجوب نصب الخليفة ، فكانت الخلافة ثابتة بما يزيد علماً قطعاً  
 بنى المؤلف هذه النتيجة الحياتية على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يول  
 على الناس من يقوم بالحكم فيها ينشأ بينهم من الخصومات . وقد سقنا ابيكم  
 الروايات الصحيحة على ان القضاء كان داخلياً فيما يناط بهذه الامراء ، وأن من  
 الروايات ما نص فيه على انصاء باسمه الخاص كحديث عبي وعمر ومعاذ رضي  
 الله عنهم

بنى المؤلف هذه النتيجة الحياتية على ان النبي صلى الله عليه وسلم مائة فقط  
 وليس عليه ان يتخذ اسماً بما جاء به ، وقد فندنا هذا الزعم تمهيداً ، بما أقامه  
 من الأدلة على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مرشداً واعظاً ، واماماً منهداً ،  
 وأن التنفيذ داخل في وظيفته السبوية ، وأنه كان ينفذ الاحكام عملياً ، وبما جاء  
 في صحيح البخاري <sup>(١)</sup> « والله ما انتقم لنفسه في شيء يؤتى اية قط حتى تنهك  
 حرمان الله فينتقم الله »

بنى المؤلف هذه النتيجة الحياتية على ان ما شرعه الاسلام من أنظمة وقواعد  
 وآداب لم يكن في شيء قبيل ولا كثير من اساليب الحكم السياسي ولا من  
 أنظمة الدولة المدنية ، وأنه لا يبلغ ان يكون جزءاً يسيراً مما يدرم لدولة مدنية .  
 وقد أرياك أن قواعد الاسلام وأنظمتها قائمة على رعاية المصالح التي يبحث عنها  
 أصحاب القوانين الوضعية فيصوبونها تارة ويخطئون تارة أخرى ، وأن الواقع  
 على روح التشريع الاسلامي يرى عين اليقين أنه يوافق طبيعة كل زمان ومكان  
 وأنه لا يهمل مصلحة يقتضيها حال شعب من الشعوب ، ولكن المؤلف « من  
 أولئك الذين لا يعرفون الدين الا صورة جامدة » وقد كان علمه بأساليب  
 الحكم السياسي وأنظمة الدول المدنية يشابه علمه بأنظمة الاسلام وقواعده

وآدابه . ولكون بضائه في العلم والسياسة مزجاة خرج كتابه مزجاً من آراء  
دينية وأخرى سياسية ، فانتسب من يودرها رجال العلم ادراء ، ونقض اليها  
السياسيون برؤوسهم هراً .

بني المؤلف هذه النتيجة الخيالية على زعمه ان نبي صلى الله عليه وسلم لم  
يشر الى امر الحكومة بعده ، ولا جاء المسلمين فيها شرع يرجعون اليه .  
وقد عرفت ان احاديث الخلافة وغيرها كحديث خطبة الوداع « ولو استعمل  
عبيكم عند بقودكم كتاب الله وسمعوا له وطيعوا » (١) ، ثم ورود آيات الاحكام  
في صيغ عموم كقوله تعالى « ومن لم يحكم بما نزل الله فاولئك هم الكافرون »  
كل ذلك يدل على انه جاء بشرعية يرجع اليها المسلمون في حكومتهم بعده كما  
كان صلى الله عليه وسلم يسوسهم بها في حياته

بني المؤلف هذه النتيجة الخيالية على أن حكومة أبي بكر كانت لادينية .  
وقد سبق ان ادعى اثر الدليل على أن أبو بكر رضى الله عنه لم يكن طالباً  
ولا مستقلاً ولا كافراً ، وان كان يحكم بكتاب الله وسنة رسول الله . فلما  
يحدث في كتاب وسنة استشار العلماء من اصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم . واتخذ بالرأي الذي يرشده روح التشريع الى أنه قول الحق

ودعوى المؤلف « ان الخلافة والقضاء وغيرها ليست في شيء من الخطط  
الدينية . وان الذين لم يعرفوها ولم ينكرها » هي من سائلة آراء لادينية ، فلا  
دليل يركن اليها ولا شبهة ضل تقوم بحانها

\*\*\*

قول المؤلف في ص ١٠٣ « لا شيء في الدين يمنع المسلمين أن يساقوا الامم  
الاحرى في علوم الاجتماع والسياسة كلها ، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي



دلوا له واستكنوا اية ، وأن يدنوا قواعد ملكهم ، ونظام حكومتهم ، على  
أحدث ما أنتجت العقول البشرية وأمتن مادلت نجارب الأمم على أنه خير  
أصول الحكم .

ليس في الاسلام نظام عتيق يمنع المسلمين من أن يساقوا الامم الأخرى  
في علوم الاجتماع والسياسة ، وليس في الاسلام نظام عتيق يُبعد الخاصع له بها  
أو ذيلاً ، وإن في اصول شريعتهم ما يشرطه قوا بين تموق قوا بين الشر ، وتحدد  
بمصاديقهم أخذ حكيم .

والمسلمون حقاً لا بد أن يكونوا أرحح عقولا ورفع هم من يسوا أيديهم  
من اصول شريعتهم الفسيحة المحل ، ساجدة على أحكام مثال ، ويضعوها في  
تقليد أم ليسوا باصوب نظراً ولا أدري بالمصلحة

فصوص الشريعة متضافرة على أن اريسة العامة وما ينزع عليها من  
نحو اقتضاء ، وحفظ دينية سياسية ، فصاحب الدولة اذا ساس امان بمقتضى  
نظر الشريعة كانت سياسته قيمة ، وصلى عند الله عادلاً ، فان خرج في سياسته  
عن انظار الشرع أصبح مسؤولاً بين يدي لامة في الدنيا ، وهو حداثها يوم  
يقوم امان رب العالمين

والقاضي اذا صاغ حكمه على اصول الشريعة كان قضاؤه صحيحاً ووجب  
الاذعان له في السر والعلانية ، فان استند حكمه الى قانون ما انزل الله من  
سائران ، كان حكماً جائراً ، ولا يحتمله المسلم الا ان يوضع عليه بد قهرة

واذا كانت اقوانين الوضعية لا يختص بها المسلمون بلهم ولا يتقون  
القضاء القائم عليها بتسليم ، كان تقريرها للفصل بينهم غير متناق معادة الحرب ،  
اذ المعروف ان الامة الحرة هي التي تساس بقوانين وظم تأملها وتكون على  
وفق ارادتها أو ارادة جمهورها

فالشعوب الإسلامية لا تبلغ حريتها إلا أن تباس بقوانين ونظم يراعى فيها  
أصول شريعتها. وكل قوة تضرب عليها قوانين تخاف مقاصد دينها وهي حكومة  
مستبدة غير عادلة

فالمدين يتقنون قوانين وضعها مكن رومة أو لندرة أو بيريز أو برلين ،  
ويحاولون اجراءها في بلاد شرقية كنونس أو مصر أو اشام ، إنما هم قوم  
لا يدرون ان بين أيديهم قواعد شريعة تنزل من افق لا تدب فيه عناكب  
الخيال أو الضلال ، وأن في هذه القواعد ما يحيط بمصالح لامة حفظاً ، وبسير بها  
في سبيل المدنية الراقية عمقا فسيحا

ولو قيض الله للشعوب الإسلامية رؤساء يحافظون على قاعدة حرية الامم ،  
لأعوانا ممن وقفوا على روح التشريع الاسلامي وكانوا على بصيرة من أحوال  
الاجتماع ومتضيات العصر ، وناطو بعهدتهم تدوين قانون يقتبس من أصول  
الشريعة ويراعى فيه قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد . وبغير هذا العمل  
لا يملك المسلمون أساس حريتهم ولا يسرون في سبيل سعادتهم آمين

قام في زمن قريب بعض من نخبه الجهل والفرور ، وصاح في وجه حكومة  
شعب مسلم صيحة المعربد ، منكرأ عليها ماقررنه في قانونها الاساسي من جعل  
الاسلام ديناً رسمياً للدولة ، وقد ردد المؤلف في نتيجة جوابه التسعة هذه  
الصيحة ، إذ حاول أن يقطع الصلة بين الدين والسياسة ويحارب آداب الاسلام  
القاعدة الاباحية الفاسقة في كل مرصد ، ولكن الفرق بين ذلك الصائح  
وهذا الصدى أن الاول وثب على المسألة وثوب أهبل لا يعرف بمينه من  
شماله ، أما المؤلف فقد أدرك ان الامة مسددة ، وان الاسلام دين وشريعة  
وسياسة ، وان هاتين الحقيقتين يتضيان على الدولة أن تضع سياستها في  
صبغة اسلامية ، فبدا له أن يعالج المسألة بيد الكيد والمخاتلة ويأتيها باسم العلم

والذين فكان من حذقه أن التقط تلك الآراء الساقطة وحلطها بتلك الشبه  
التي يخرج بعضها معصاء ، وخرجها كسافاً يحمل سموما لو تهرعها المسلمون  
لتبدلوا الكفر بالإيمان ، والشقاء بالسعادة ، واندلج بالهرة « والله العزة  
ولرسوله والمؤمنين واسكن المذيقين لا يعلمون »



# فهرس

منعة

١ تمهيد

## الكتاب الاول

الخلافة والاسلام

### الباب الاول : الخلافة وطبيعتها

- |    |   |
|----|---|
| ٤  | ملخص باب  |
| ٤  | مناقشة المؤلف في حمل ورودها للدلالة على أن المسلمين يتفعلون في  |
|    | احترام الخليفة  |
| ٧  | بحث في قولهم : طاعة الائمة من طاعة الله                         |
| ٨  | » » » : النصيح للائمة لا يتم بيمان الإله                        |
| ٩  | » » » : السلطان ظل الله في الارض                                |
| ١٠ | مناقشة المؤلف في زعمه أن ولاية الخليفة عند المسلمين كولاية الله |
|    | ورسوله  |
| ١٣ | من أين يستمد الخليفة سلطته ؟                                    |
| ١٦ | مناقشة المؤلف فيما استشهد به من أقوال شعراء                     |
| ٢١ | الفرق بين مذهب ( هبذ ) وحق الخليفة في الاسلام                   |
|    | الباب الثاني : في حكم الخلافة                                   |
| ٢٣ | منحصر اسباب   |
| ٢٣ | المناقشة  |
| ٢٣ | الاجماع على نصب الامام  |

٢٤	انتباس حاتم الاصم بحاتم الصوفي على المؤلف
٢٥	الفرق بين القاعدة الشرعية وانقياس المنطقي
٢٧	ترجيح حل « أولى الأمر » في الآية على الأمر
٢٨	هل نأخذ أحكام الدين عن المسترار تولد
٢٩	معنى « ما فرطنا في الكتاب من شيء »
٣٠	لماذا لم يحتج بعض علماء الكلام في مسألة الخلافة بخديث
٣٢	لماذا وضع بحث الخلافة في علم الكلام
٣٣	بحث في « أعطوا ما يقصرون ليقصروا »
﴿ الباب الثالث : في الخلافة من الوجهة الاجتماعية ﴾	
٣٧	ملخص الباب
٣٧	المناقشة
٣٨	بحث في الاحتجاج بالاجماع
٤٠	الامام أحد والاجماع
٤١	المسلمون والسياسة
٤٩	كلمات سياسية لبعض عظماء الاسلام
٥٠	الحواريون ومناهج سريال
٥١	الاسلام والفلسفة
٥٣	بحث في مبايعة الخلفاء الراشدين وانها كانت اختيارية
٥٧	بحث في قوة الارادة
٥٩	بحث في الخلافة والملك وبيعة والمصيبة
٦١	نظام الملكية لا ينافي الحرية والعدل
٦٥	ابطال دعوى مؤلف ان ملوك الاسلام يصفطون على حرية العلم

صفحة	
٧٠	عدم تمييز المؤلف بين الاجماع على وجوب الامامة والاجماع على نصب خليفة بعده
٧٢	وجه عدم الاعتماد برأي من خافوا في وجوب الامامة
٧٤	القرآن والخلافة
٧٥	اسوة والخلافة
٧٧	الاجماع والخلافة
٨٢	شكل حكومة الخلافة
٨٦	وجه الحاجة الى الخلافة
٨٨	آثارها الصالحة

## الكتاب الثاني

### الحكومة والاسلام

#### ﴿الباب الاول : نظام الحكم في عصر النبوة﴾

٩١	ملخص الباب
٩٢	مقتضى
٩٢	بحث اقتضاء في عهد اسوة
٩٣	العرب والسياسة الشرعية
٩٦	القضايا التي ترفع الى الحكم نوعان
٩٨	البحث في تولية معاذ وعلى وعمر رضى الله عنهم القضاة
١٠٩	القضاء في عهد النبوة موكل الى الامراء
١١٣	نبذة من مبادئ القضاء في الاسلام وآدابه
١٢١٠	المالية في عهد النبوة



صفحة	
١٢٤	لماذا لم يكن في عهد النبوة ادارة بوليس ؟
١٣٠	احتمال الأذى في سبيل الذود عن الحق

### ﴿ الباب الثاني : الرسالة والحكم ﴾

١٣٢	ملخص الباب
١٣٤	التقض
١٣٤	الملك
١٣٥	الرسول عليه السلام ذو رياسة سياسية
١٣٦	بحث في « أعطوا ما تقيصر لقيصر »
١٤٠	الجهاد النبوى
١٤٢	الجزية
١٤٢	المخالفون أنواع ثلاثة
١٤٣	سر الجهاد في الاسلام
١٤٤	خطأ المؤلف في الاستدلال بآيات على ان الجهاد خارج عن وظيفة الرسالة
١٤٦	من مقاصد الاسلام ان تكون لاهله دولة
١٤٩	تفنيد قول المؤلف : الاعتقاد بان الملك الذى شيده النبى عليه السلام
	لا علاقة له بالرسالة ولا تأباه قواعد الاسلام
١٥١	التنفيذ جزء من الرسالة
١٥٤	وجه قيام التشريع على أصول عامة
١٥٦	مكانة الصحابة في العلم والفهم
١٥٨	الشريعة محفوظة
١٥٩	معنى كون الدين سهلا بسيطا

### ﴿ الباب الثالث ﴾

رسالة لاحكم ودين لادولة ( في زعم المؤلف )

صفحة

١٦٣ ملخص الباب

١٦٤ نقض

١٦٦ المؤلف يدخل في الاسلام ما يبرأ منه التوحيد الخاص

١٦٧ الاستدراك بحكمة الامر لا يكتفى للعمل به

١٦٨ خطأ المؤلف في الاستشهاد بآيات على ان وظيفة الرسول لا تتجاوز

حدود البلاغ

١٧٢ خطأ المؤلف في حمل آيات على القصد الحقيقي

١٧٥ خطأ المؤلف في فهم حديثين

١٧٧ شريعة فصلت بعض أحكام ودلت على سائرها باصول يراعى في تطبيقها

حال ارمال والمكان

١٧٩ الاحتياط في الشريعة وشرائطه

١٨١ فتوى مضومة لاحد فقهاء الجزائر

## الكتاب الثالث

الخلافة والحكومة في التاريخ

﴿ الباب الاول : الوحدة الدينية والعربية ﴾

١٨٦ ملخص الباب

١٨٧ النقض

١٨٨ سياسة شعوب وقضاها في العهد النبوي

- ١٩١ درة عمر بن الخطاب وإدارة أبو ليس
- ١٩٢ التشريع الإسلامي والزراعة والتجارة والصنائع
- ١٩٤ التشريع الإسلامي والأصول السياسية والقوانين
- ١٩٨ أحكام الشريعة معطلة بالمصالح الدنيوية والأحروية، والمنفعة الدنيوية منها  
هي ما يبحث عنه أصحاب القوانين الوضعية
- ٢٠٤ لماذا لم يسم النبي صلى الله عليه وسلم من يخلفه
- ٢٠٦ بحث لغوي في خلف واستخلف
- ٢٠٧ تحقيق أنه عليه السلام جاء للمسلمين شرع يرجعون إليه في الحكومة بعده

### ﴿ الباب الثاني : الدولة العربية ﴾

- ٢٠٩ ملخص الباب
- ٢٠٩ النقض
- ٢١٠ حكومة أبي بكر وسائر الخلفاء الراشدين دينية
- ٢١٣ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير أمة أخرجت للناس
- ٢١٤ أسباب سيادة الإسلام لعهد الخلفاء الراشدين
- ٢١٥ بيعة أبي بكر اختيارية إجماعية
- ٢١٦ كلمة في سيرة أبي بكر

### ﴿ الباب الثالث : الخلافة الإسلامية ﴾

- ٢٢٢ ملخص الباب
- ٢٢٣ النقض
- ٢٢٥ أبو بكر لا يخادع الناس باللقاب الدينية

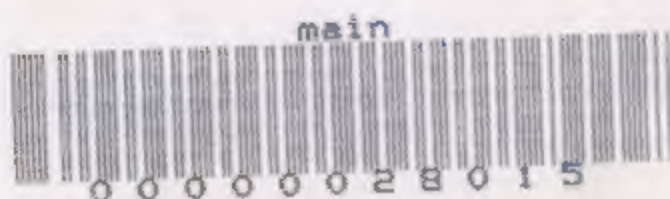
٢٢٧	هل يقال « خليفة الله »
٢٢٨	الخليفة عند المسلمين غير معصوم
٢٢٩	حكم المرتدين في الاسلام
٢٣٠	حكم مانعي الزكاة
٢٣٠	سب حروب أهل الردة ومانعي الزكاة
٢٣٢	واقعة قتل مالك بن نويرة
٢٣٤	محاورة عمر وأبي بكر في قتال مانعي الزكاة
٢٣٥	حكمة رأي أبي بكر في تلك الحروب
٢٣٦	معنى طاعة الأئمة من طاعة الله
٢٣٦	السلطان ظل الله في الارض
٢٣٧	وجه ذكر مسألة الخلافة في علم الكلام
٢٣٨	تعسف المؤلف وعلوه في انكار فضل خنساء الاسلام وملوكه
٢٣٩	معنى الرجوع الى اصول الشريعة في الحكم والسياسة
٢٤٠	الخلافة والتمضاء من الخطط الدينية السياسية
٢٤٣	لاحرية لشعوب الاسلامية الا أن ناسا على مقتضى شريعتها



1000



EGAG99-B5095



JC 49 A2 H87x 1925/c.1

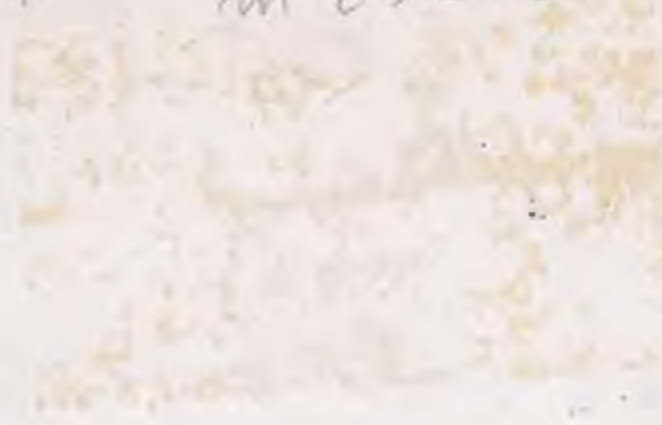
8 JUN 1987

SEP 1985



b. 11492533  
5. 11201244

m 230583



17 OCT 1990

